

جامعة غرداية  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: علوم التسيير



مذكرة نهاية الدراسة تدخل ضمن نيل متطلبات شهادة ليسانس  
ميدان: علوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
تخصص: محاسبة  
بعنوان:

المعالجة المحاسبية للإيرادات الجبائية في البلديات

دراسة حالة -بلدية متليلي الشعانبة ولاية غرداية -

تحت إشراف الأستاذ:

-د/ هندي كريم

من إعداد الطالبات:

- رزمة نفيسة سلسبيل

- زاوي سيد الشيخ فاطمة الزهراء

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2026/06/02م

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عجيلة محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	رئيسا
هندي كريم	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
بيشي اسماعيل	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	الممتحن الأول
أرحاب هلال وسام	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	الممتحن الثاني

السنة الجامعية: 2026/2025



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وتقدير

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

صدق الله العظيم.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، نحمده سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذنا المشرف الفاضل هادي كريم، على ما قدمه لنا من توجيهات قيمة ونصائح سديدة، وعلى صبره ودعمه طوال فترة إنجاز هذه المذكرة.

كما أتوجه بالشكر إلى أساتذة قسم علوم التسيير بجامعة جامعة خرداية، على ما بذلوه من جهود في سبيل تعليمنا وتكويننا العلمي.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، وإلى زملائي وأصدقائي الذين رافقوني خلال مشواري الدراسي.

وفي الأخير، نسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل طالب علم.



## الإهداء

إلى من كان دعائهما سرّ نجاحي،

إلى أبي العزيز سندي وفخري، وإلى أمي الغالية نبع الحنان والطمأنينة، حفظكما

الله وأدامكما نوراً في حياتي.

إلى إخوتي الذين كانوا دائماً مصدر قوة وفرح ودعم،

وإلى صديقاتي العزيزات اللواتي شاركنني أجمل اللحظات ووقفن بجانبني بكل

محبة.

إلى عائلتي الكريمة، التي كانت ولا تزال العنصر الدافع والدافع للاستمرار.

أهديكم ثمرة هذا الجهد المتواضع، عربون محبة ووفاء وتقدير.

رزقة نفيسة سلسبيل





## الإهداء

إلى الذين علموني أن الطريق إلى النجاح يبدأ بالصبر والإيمان...

إلى أبي، ذلك القلب الكبير الذي منحني القوة دون مقابل،

وإلى أمي، أجمل نعمة رزقني الله بها، وصاحبة الدعوات التي كانت ترافقني في

كل خطوة.

إلى إخوتي، رفاق أيامي وسندي في كل المواقف،

وإلى صديقاتي، لمن جعلن الرحلة أخفّ وأجمل بصدقهن ووجودهن.

إلى عائلتي جميعًا، بكل من فيها من محبة واهتمام ودعم لا يُنسى.

أهديكم هذا العمل، امتنانًا لكل لحظة تشجيع، ولكل كلمة كانت سببًا في مواصلة

الطريق.

زاوي سيد الشيخ فاطمة الزهراء



## المخلص

يهدف هذا الدراسة إلى إبراز واقع المعالجة المحاسبية للإيرادات الجبائية في البلديات، من خلال دراسة كيفية تقدير وتحصيل وتسجيل مختلف الرسوم والضرائب المحلية، مع التعرف على مدى فعالية النظام الجبائي المحلي في تحقيق التوازن المالي للبلدية، وذلك بالاعتماد على دراسة حالة بلدية متليلي الشعانية بولاية غرداية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لتحليل المعطيات المالية والمحاسبية المتعلقة بالإيرادات الجبائية، كما تم استخدام أداة تحليل وثائق المؤسسة من خلال دراسة الوثائق والبيانات المالية والجبائية الخاصة بالبلدية خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2025. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المنظومة الجبائية المحلية تعاني من تذبذب واضح بين الفائض والعجز حسب طبيعة الرسوم والسنوات المالية، إضافة إلى ضعف دقة التقديرات الجبائية مقارنة بالحصيلة الفعلية، مما يعكس وجود فجوة بين التقدير والتحصيل. كما بينت الدراسة أن الأداء الجبائي يرتبط بطبيعة الوعاء الضريبي، حيث تتأثر الرسوم المرتبطة بالنشاط الاقتصادي بالتقلبات الاقتصادية، في حين تتميز الرسوم المحلية والخدمية باستقرار نسبي في التحصيل. وأظهرت النتائج كذلك وجود تحسن تدريجي نسبي في نهاية الفترة المدروسة من خلال اقتراب بعض نسب الإنجاز من 100 بالمائة، رغم استمرار الحاجة إلى تطوير أدوات التقدير والتخطيط المالي وتحيين المعطيات الجبائية بشكل دوري.

**الكلمات المفتاحية:** معالجة محاسبية، إيرادات جبائية، جباية محلية، بلدية، تقدير جبائي، تحصيل جبائي.

## **Abstract**

This study aims to highlight the reality of accounting treatment of tax revenues in municipalities by examining how various local fees and taxes are estimated, collected, and recorded. It also seeks to determine the effectiveness of the local tax system in achieving financial equilibrium for the municipality, using a case study of Metlili Chaamba Municipality in Ghardaia Province. The study employs a descriptive-analytical approach, deemed most suitable for analyzing financial and accounting data related to tax revenues. Furthermore, the study utilizes an analysis of the municipality's financial and tax documents and data for the period from 2022 to 2025. The study's key findings include the significant fluctuation of the local tax system between surplus and deficit, depending on the nature of the fees and the fiscal year. Additionally, the study reveals a weakness in the accuracy of tax estimates compared to actual revenue, reflecting a gap between estimation and collection. The study also demonstrates that tax performance is linked to the nature of the tax base. Fees related to economic activity are affected by economic fluctuations, while local and service fees are characterized by relative stability in collection. The results also showed a gradual improvement towards the end of the study period, with some completion rates approaching 100 percent, although the need remains to develop financial estimation and planning tools and to update tax data regularly.

**Keywords:** accounting treatment, tax revenue, local taxation, municipality, tax assessment, tax collection.

قائمة المحتويات:

الصفحة	المحتوى
I	شكر وتقدير
II	الإهداء
III	الملخص
VII	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
أ - د	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للإيرادات الجبائية في الجماعات المحلية</b>	
6	تمهيد
7	المبحث الأول: ماهية الإيرادات الجبائية في البلديات
7	المطلب الأول: مفهوم الإيرادات الجبائية وأنواعها
14	المطلب الثاني: دور الإيرادات الجبائية في تمويل الميزانية العامة
15	المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للإيرادات الجبائية في الجزائر
21	المبحث الثاني: الإطار المحاسبي للإيرادات الجبائية
21	المطلب الأول: مفهوم المعالجة المحاسبية وأهميتها في تسيير الموارد الجبائية
23	المطلب الثاني: الجهات المتدخلة في عملية التحصيل
25	المطلب الثالث: مراحل إثبات وتحويل الإيرادات في النظام المحاسبي البلدي

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية ببلدية متليلي الشعانبة	
28	تمهيد
29	المبحث الأول: نبذة عن المؤسسة محل الدراسة
29	المطلب الأول: تعريف بلدية متليلي الشعانبة
43	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية متليلي الشعانبة
46	المطلب الثالث: مصادر الإيرادات في بلدية متليلي الشعانبة
48	المبحث الثاني: المعالجة الحسابية للإيرادات الجبائية في بلدية متليلي
48	المطلب الأول: عرض بيانات فعلية من الحساب الإداري
61	المطلب الثاني: تسجيل وتحليل الإيرادات الجبائية علميا
89	المطلب الثالث: تقييم فعالية النظام المحاسبي المحلي والصعوبات المسجلة
96	خاتمة
99	قائمة المراجع
104	الملاحق

## قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق

### ✓ قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول	الرقم
46	تقدير الإيرادات الجبائية لصالح الجماعات المحلية لسنة 2026	(01-02)
48	كشف يتضمن متابعة الإيرادات للسنة المالية 2022	(02-02)
51	كشف يتضمن متابعة الإيرادات للسنة المالية 2023	(03-02)
54	كشف يتضمن متابعة الإيرادات للسنة المالية 2024	(04-02)
57	كشف يتضمن متابعة الإيرادات للسنة المالية 2025	(05-02)
60	تطور الأهمية النسبية للإيرادات المحصلة على مستوى بلدية متليلي خلال الفترة ما بين 2022 و 2025	(06-02)
67	معدل الرسم 2% طبقا للمادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثل	(07-02)
67	معدل الرسم 3% طبقا للمادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة	(08-02)
67	معدل الرسم 1% طبقا للمادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة	(09-02)
70	يوضح تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على تأدية الخدمات TVA 10%	(10-02)
72	يوضح تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على الذبح	(11-02)
74	يوضح تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على الإقامة	(12-02)
76	تطور حصيلة الرسم الخاص بحقوق الطريق، والأماكن والتوقف	(13-02)
78	تطور حصيلة الرسم الخاص على رفع القمامات المنزلية	(14-02)

قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق

79	يوضح تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم العقاري: TF	(15-02)
81	يوضح الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على النشاط المنهي P.A.T	(16-02)
83	يوضح الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على النشاط الصناعي	(17-02)
85	يوضح الأهمية النسبية لحصيلة الرسم الضريبية الجرافية الوحيدة IFU	(18-02)
87	تطور حصيلة الرسم ضرائب اخرى مباشرة ( الضريبة على الدخل العقاري +رسم على السكن IRF + T D HA	(19-02)

## قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق

### ✓ قائمة الأشكال:

الصفحة	الشكل	الرقم
13	يمثل مصادر الإيرادات العامة في الجزائر	(01-01)
44	الهيكل التنظيمي لبلدية متبلي الشعانة ولاية غرداية	(01-02)
71	يوضح تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على تأدية الخدمات TVA 10%	(02-02)
73	يوضح تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على الذبح	(03-02)
75	يوضح تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على الإقامة	(04-02)
77	يوضح تطور حصيلة الرسم الخاص بحقوق الطريق، والأماكن والتوقف	(05-02)
79	يوضح تطور حصيلة الرسم الخاص على رفع القمامات المنزلية	(06-02)
80	تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم العقاري TF	(07-02)
82	يوضح الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على النشاط المنهي P.A.T	(08-02)
84	يوضح الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على النشاط الصناعي	(09-02)
86	يوضح الأهمية النسبية لحصيلة الرسم الضريبية الجزائرية الوحيدة: IFU	(10-02)
88	يوضح تطور حصيلة الرسم على ضرائب اخرى مباشرة ( الضريبة على الدخل العقاري + رسم على السكن IRF + T D HA )	(11-02)

## قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق

✓ قائمة الملاحق:

الصفحة	الملحق	الرقم
104	تقديرات الإيرادات الجبائية بلدية متبلي شعانبة سنة 2026	01
105	تقديرات الإيرادات غير الجبائية بلدية متبلي شعانبة	02
107	الحساب الإداري بلدية متبلي شعانبة	03
110	شهادة تصحيح	04

مقدمة

## أ- توطئة:

تعد الموارد المالية الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة والجماعات المحلية في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية. ومن بين أهم هذه الموارد نجد الإيرادات الجبائية التي تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة، لما توفره من موارد مالية منتظمة تساعد على تسيير المرافق العمومية وضمان استمرارية الخدمات المقدمة للمواطنين. كما تمثل الجبائية أداة فعالة في السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، حيث تساهم في إعادة توزيع الدخل وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وتحتل الجماعات المحلية، وعلى رأسها البلديات، مكانة مهمة في النظام المالي للدولة، باعتبارها الوحدة الإدارية الأساسية المكلفة بتسيير الشؤون المحلية وتحقيق التنمية على المستوى القاعدي. وتستند البلديات في تمويل نشاطاتها إلى مجموعة من الموارد المالية، من بينها الإيرادات الجبائية التي تشمل الضرائب والرسوم والإتاوات المختلفة. غير أن حسن تسيير هذه الموارد يقتضي اعتماد نظام محاسبي وتنظيمي دقيق يضمن تسجيلها وتحصيلها ومراقبتها وفق القوانين والتشريعات المعمول بها.

وفي هذا الإطار تبرز أهمية المعالجة المحاسبية للإيرادات الجبائية باعتبارها الوسيلة التي تسمح بضبط العمليات المالية المرتبطة بهذه الإيرادات، بدءاً من مرحلة إثبات الدين وتحديده، مروراً بعملية تحصيله، وصولاً إلى تسجيله في الحسابات المالية للبلدية. كما تظهر أهمية هذه المعالجة في ضمان الشفافية والدقة في تسيير الموارد العمومية، وتفادي الأخطاء أو التجاوزات التي قد تمس بسلامة العمليات المالية.

وتكتسي دراسة موضوع المعالجة المحاسبية للإيرادات الجبائية في البلديات أهمية بالغة، نظراً لما تشهده الإدارة المالية المحلية من إصلاحات تهدف إلى تحسين طرق التسيير وتعزيز فعالية النظام الجبائي المحلي. كما أن الإيرادات الجبائية تمثل جانباً مهماً من جوانب التسيير المالي، لما لها من تأثير مباشر على حجم الإيرادات المحصلة وعلى التوازن المالي للبلديات.

## ب- الإشكالية:

وانطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تتم المعالجة المحاسبية للإيرادات الجبائية في البلديات، وما مدى مساهمتها في ضمان حسن تسيير الموارد المالية للجماعات المحلية؟

ت- الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة النظام المحاسبي المعتمد في تسيير وتحصيل الإيرادات الجبائية على مستوى البلدية؟
- إلى أي مدى تسهم المعالجة المحاسبية للإيرادات الجبائية في تحسين عملية التحصيل وضمان شفافيتها؟

- ما دور الجهات المتدخلة في تنظيم وتنفيذ عمليات تحصيل الإيرادات الجبائية؟

ث- الفرضيات:

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من الفرضيات، من أهمها:

- تعتمد البلديات في تسيير إيراداتها الجبائية على نظام محاسبي محدد ينظم مختلف مراحل تحصيل هذه الإيرادات.
- تسهم المعالجة المحاسبية السليمة في تحسين عملية تحصيل الإيرادات الجبائية وضمان شفافيتها.
- تلعب الجهات المتدخلة في عملية التحصيل دورًا في تنظيم وتنفيذ العمليات المالية المرتبطة بالإيرادات الجبائية.

ج- أهداف الدراسة:

ويهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من بينها:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، من أهمها:

- التعرف على مفهوم الإيرادات الجبائية في البلديات وتحديد أنواعها ومكوناتها الأساسية.
- إبراز الدور الذي تلعبه الإيرادات الجبائية في تمويل الميزانية العامة للدولة والجماعات المحلية.
- توضيح الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الإيرادات الجبائية في الجزائر.
- دراسة المعالجة المحاسبية للإيرادات الجبائية في البلديات من خلال إبراز مراحل الإثبات والتصفية والتحصيل.

- التعرف على الجهات المتدخلة في عملية تحصيل الإيرادات الجبائية ودور كل منها في تنفيذ العمليات المالية.
- إسقاط الجانب النظري على واقع التسيير المالي للبلديات من خلال دراسة حالة بلدية متليلي الشغانية.

#### ح- أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى جملة من الأسباب، من بينها الرغبة في التعرف على آليات تسيير الإيرادات الجبائية على المستوى المحلي، إضافة إلى أهمية الموضوع من الناحية العلمية والعملية، خاصة في ظل التطورات التي يعرفها النظام المالي والمحاسبي للجماعات المحلية. كما يهدف هذا العمل إلى إبراز الدور الذي تلعبه المعالجة المحاسبية في تنظيم وتسيير الموارد الجبائية داخل البلديات.

#### خ- منهج الدراسة:

لتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرض المفاهيم النظرية المرتبطة بالإيرادات الجبائية وتحليل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بها، إضافة إلى دراسة واقع المعالجة المحاسبية لهذه الإيرادات على مستوى البلديات.

#### د- حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على حدود موضوعية تتمثل في دراسة المعالجة المحاسبية للإيرادات الجبائية في البلديات، وحدود مكانية تتمثل في بلدية محل الدراسة، إضافة إلى حدود زمانية مرتبطة بالفترة التي تم خلالها جمع المعطيات المتعلقة بالبحث التي امتدت من 2026/2/1 إلى 2026/5/1

#### ذ- تقسيمات الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين لتحقيق فهم شامل للموضوع، الأول يتناول الإطار النظري للإيرادات الجبائية في البلديات، حيث يشمل المبحث الأول التعريف بالإيرادات الجبائية وأنواعها، ودورها في تمويل الميزانية العامة، بالإضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الإيرادات في الجزائر. أما المبحث الثاني فيركز على الإطار المحاسبي

للإيرادات الجبائية، موضحًا مفهوم المعالجة المحاسبية وأهميتها، والجهات المتدخلة في عملية التحصيل، وكذلك مراحل إثبات وتحويل الإيرادات ضمن النظام المحاسبي البلدي. الفصل الثاني يركز على الدراسة التطبيقية، حيث تم اختيار بلدية متليلي الشعانبة كحالة دراسية، ويتضمن المبحث الأول تقديم الإطار العام للبلدية من حيث الموقع الجغرافي والإداري، الهيكل الإداري والمالي، ومصادر الإيرادات سواء الجبائية أو غير الجبائية. هذا التقسيم يهدف إلى الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي للموضوع، مما يسهل تحليل المعالجة المحاسبية للموارد الجبائية بطريقة منهجية وعلمية

## الفصل الأول

الإطار النظري للإيرادات الجبائية في  
الجماعات المحلية

**تمهيد:**

تُعدّ الإيرادات الجبائية من أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة والجماعات المحلية في تمويل مختلف النفقات العمومية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وتكتسي هذه الإيرادات أهمية خاصة على مستوى البلديات، إذ تمثل مصدرًا أساسيًا لتمويل ميزانياتها وضمان حسن سير المرافق العمومية المحلية. كما تساهم الجباية المحلية في تعزيز التنمية المحلية من خلال توفير الموارد الضرورية لتنفيذ المشاريع وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

وقد عملت الدولة على تنظيم الإيرادات الجبائية من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات التي تحدد طبيعتها وأنواعها وآليات تحصيلها، إضافة إلى وضع إطار تنظيمي وإداري يضمن حسن تسييرها ومراقبتها. كما أن عملية تحصيل هذه الإيرادات لا تقتصر على الجانب القانوني والتنظيمي فحسب، بل تشمل أيضًا جانبًا محاسبيًا مهمًا يتمثل في المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات المرتبطة بالإيرادات الجبائية، ابتداءً من إثبات الدين العمومي وتحديد مبلغه، وصولاً إلى تحصيله وتسجيله في الحسابات العمومية.

وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين: يتناول المبحث الأول ماهية الإيرادات الجبائية في البلديات من حيث مفهومها وأنواعها ودورها في تمويل الميزانية العامة والإطار القانوني والتنظيمي لها، في حين يتطرق المبحث الثاني إلى الإطار المحاسبي للإيرادات الجبائية، من خلال توضيح مفهوم المعالجة المحاسبية وأهميتها، والجهات المتدخلة في عملية التحصيل، إضافة إلى مراحل إثبات وتحويل الإيرادات في النظام المحاسبي البلدي.

## المبحث الأول: ماهية الإيرادات الجبائية في البلديات

تتنوع الإيرادات الجبائية من حيث طبيعتها ومصادرها، حيث تشمل الضرائب والرسوم والإتاوات التي تفرضها الدولة أو الجماعات المحلية وفق إطار قانوني وتنظيمي محدد. كما أن لهذه الإيرادات دورًا مهمًا في تحقيق التوازن المالي للميزانية العامة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول، مما يجعلها أحد الركائز الأساسية للنظام المالي والجبائي.

ولفهم طبيعة هذه الإيرادات وأهميتها، يتطلب الأمر التعرف على مفهوم الإيرادات الجبائية وأنواعها المختلفة، إضافة إلى إبراز دورها في تمويل الميزانية العامة، وكذا توضيح الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظمها في الجزائر.

### المطلب الأول: مفهوم الإيرادات الجبائية وأنواعها

#### الفرع الأول: مفهوم الإيرادات الجبائية:

##### 1. تعريف الجباية لغة:

كلمة الجباية تأتي من جبي، جبيت المال والخراج، أجبيته جبايةً، أي جمعته، وجبوته أجبوه جباوةً مثله<sup>1</sup>

##### 2. تعريف الجباية اصطلاحاً:

إنّ تعريف الجباية يشمل عدة عناصر، منها: الرسم، الإتاوة، والضريبة<sup>2</sup>؛ فقد يدفع الأفراد مقابل الخدمات الخاصة التي يحصلون عليها من المرافق العامة، أي مقابل الخدمات، فيسمى ذلك رسماً<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1977، ص 35.

<sup>2</sup> بومدين بركيتي، الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر - دراسة اقتصادية وقياسية-، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 5، العدد 9، ص 305.

<sup>3</sup> سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص 101.

في حين يُشار إلى الإتاوة بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة جبراً على مالك العقارات مقابل المنفعة العامة التي عادت عليهم من وراء قيامها ببعض الأشغال (أو الأعمال) العامة؛ ومن أمثلة هذه الأشغال شق الطرق وتعييدها، وتوصيل الكهرباء... إلخ<sup>1</sup>

أما بالنسبة إلى الضريبة، فهي في المفهوم المعاصر ليست شراً لا بدّ منه للحصول على إيرادات الدولة<sup>7</sup>، ولكنها في المقام الأول أداة لتعبئة هذه الإيرادات<sup>2</sup>، فهي بذلك مبلغ مالي إلزامي يدفعه الفرد إلى الدولة بصفة إجبارية، ولا يتم استلام أي شيء مقابله، بقصد تغطية الأعباء العامة أو تحقيق أهداف الدولة التدخلية في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي<sup>3</sup>.

تعمل الجباية على بناء مجتمع أكثر استدامة<sup>4</sup>، من خلال مدفوعات إلزامية وغير مدفوعة للحكومة، وغير متداولة المنافع، سواء تعلّق الأمر بالمنفعة العامة (الضرائب) أو المنفعة الخاصة (الرسوم)، والتي يتم بها تعبئة إيرادات الدولة، ولا تتناسب عادة مع ما دُفع<sup>5</sup>.

- تعبّر الجباية عن التقنيات التي تُستعمل لتحصيل مختلف الضرائب والرسوم<sup>6</sup>.
- تُعرّف الجباية على أنها مجموع القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكفّل، فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم التي تُجبي لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة - دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام- ، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1983، ص 147.

<sup>2</sup> محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، الأردن، 2007، ص 324.

<sup>3</sup> Simon James & Christopher Nobes, «The Economics of Taxation», Prentice Hall International (UK) Ltd, United States of America, 4th Edition, 1992, p. 8.

<sup>4</sup> « Les travaux de l'OCDE en matière de fiscalité », OCDE, Paris, France, 2021, p. 3.

<sup>5</sup> « Revenue Statistics 2016 :Tax Revenue Trends in the OECD », OCDE, Paris, France, 2016, p. 1.

<sup>6</sup> مراد ميهوبي، «إجراءات تحصيل الضريبة: أي فعالية؟»، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة برج باجي مختار، عنابة، الجزائر، المجلد 20، العدد 3، 2014، ص 242.

<sup>7</sup> حسنى شوي، شهرزاد عبان، «أثر مداخل الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2019»، مجلة دراسات جبائية، جامعة البلديّة 2، البلديّة، الجزائر، المجلد 9، العدد 2، 2020، ص 94.

وبالتالي، يمكن تعريف الجباية على أنها مصطلح يشير إلى مجموعة القواعد والقوانين والتدابير التي تحكم النظام الضريبي لبلد ما. فهي تتبع من الممارسات التي تستخدمها الدولة أو المجتمع لتحصيل الضرائب والرسوم والإتاوة، كما تلعب الجباية دوراً فعالاً في اقتصاد أي بلد، كونها تشارك في تمويل احتياجات هذا الأخير.

### الفرع الثاني: أنواع الإيرادات الجبائية

إن الإيرادات الجبائية تتكون أساساً من الإيرادات الجبائية عادية تتمثل في (الضرائب، الرسوم والإتاوات)، الإيرادات الجبائية بترولية:

#### 1. الجباية العادية: وتشمل الأنواع التالية:

- ✓ **الضريبة:** هي عبارة عن اقتطاع مالي، يتحمله أشخاص طبيعيين ومعنويون حسب قدراتهم التساهمية، وبدون مقابل، بغية تغطية النفقات العامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛<sup>1</sup>
- ✓ **الرسم:** يعتبر من الإيرادات الهامة التي تعتمد عليها الدولة في التمويل، فالرسم "مبلغ من المال تجبیه الدولة جبرا من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمة"<sup>2</sup>؛
- ✓ **الإتاوة:** تسدد مقابل امتياز فردي فهي مبلغ من المال يفرض على مالك العقار بنسبة المنفعة التي عادت عليه من الأعمال التي قامت بها الدولة أو الهيئات المحلية.<sup>3</sup>

#### 2. الجباية البترولية:

هي كل ما قررته قوانين المحروقات بالنسبة للنظام الجبائي المطبق على جميع الأنشطة البترولية المنصوص عليها في المادة 83 من القانون 07/05، وتشمل جميع الإتاوات والرسوم التالية:<sup>1</sup>

1JACQUES SARAF, Fiscalité, Paris : DUNOD, 2003, p. 1, « définition de l'impôt »

2عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2007، ص 48.

3حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2005، ص 12.

- الرسم الذي يُدفع شهرياً على الدخل البترولي.
  - الضريبة الشهرية المفروضة على ناتج الأرباح.
  - جميع الحقوق والرسوم الواردة في المواد 31، 52، 53، 67 من القانون 07/05 لسنة 2005.
- وَتُعَدّ الجباية البترولية عملية معقدة ذات خصوصيات متعددة، كما تعتبر من أهم المصادر التي تدر إيرادات مهمة بالنسبة للدول المنتجة للنفط.
- تتنوع الجباية البترولية من حيث مراحلها إلى جباية قبلية تسبق مرحلة الإنتاج، وجباية بعدية تكون خلال مرحلة الاستغلال، وذلك كما يلي:<sup>2</sup>

- ضرائب مرحلة الاستكشاف (الجباية القبلية)

- وهي ضرائب تُفرض في المرحلة التي تسبق الإنتاج، أي خلال البحث والتنقيب عن النفط، حيث يتطلب ذلك دفع رسوم للدولة المالكة للأرض مقابل الحصول على ترخيص الاستكشاف، ويتم تحديد المكان والمدة المخصصة للعملية. وتقوم هذه المرحلة على نوعين من الضرائب:
- ضريبة الدخل تُدفع مقابل منح ترخيص البحث وضريبة الإيجار يدفعها صاحب الترخيص مقابل الانتفاع بالمناطق المخصصة للبحث.

- ضرائب مرحلة الاستغلال (الجباية البعدية): وهي الضرائب المفروضة خلال مرحلة الإنتاج، وتشمل ضريبة الدخل في الإنتاج تُدفع هذه الضريبة على شكل دفعات تتناسب مع حجم الإنتاج. وكلما ارتفعت كمية الإنتاج زادت قيمة الضريبة، ويطبق ذلك وفق أحكام قانون المحروقات<sup>3</sup> 07/05 أما

<sup>1</sup> القانون رقم 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 هـ الموافق لـ 28 أبريل 2005، المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، سنة 2005، ص 24

<sup>2</sup> جوهرة شرقي، بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 3.

<sup>3</sup> القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005، المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 28.

ضريبة الإيجار في مرحلة الاستغلال تُدفع بنفس آلية ضريبة الإيجار في مرحلة البحث، إلا أن قيمتها تكون أكبر. وغالبًا ما تكون مبلغًا ثابتًا يُدفع سنويًا طوال فترة الاستغلال.

- الإتاوة: تُعد من أهم الآليات المعتمدة في الدول المنتجة للنفط، وهي تمثل إيرادًا ناتجًا عن استغلال الموارد الطبيعية. وتكون في الغالب نقدية، وقد تكون عينية في بعض الحالات. وتُلزم جميع المستثمرين بدفعها للدولة المالكة للأرض، ويتم تحديدها عادةً بمبلغ معين عن كل وحدة إنتاج، مع اختلاف نسبها من دولة إلى أخرى حسب حجم الإنتاج<sup>1</sup>

- الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات: تعتمد معظم الدول المنتجة للنفط نظام الضريبة على الدخل في هذا القطاع. وقد تبنت بعض الدول معدلات مرتفعة بلغت 50% ثم 55% في فترات معينة.

### 3. الضرائب غير المباشرة

تعرف بأنها: "اقتطاعات مالية تتم بصورة غير مباشرة لصالح الهيئات العمومية لتحقيق النفع العام<sup>2</sup>. وتقسم إلى:

- رسم المرور وفقًا للمادة 33 من قانون الضرائب غير المباشرة: "يؤسس رسم المرور على الكميات المعروضة للاستهلاك"<sup>3</sup>. ويسري رسم المرور على المنتجات المعنية مثل الكحول والخمور، وعلى الأشخاص المعنيين (تجار الجملة والمورد المحنكر)<sup>4</sup>.

- رسم الضمان يطبق رسم الضمان على مصوغات الذهب، مصوغات البلاتين، ومصوغات الفضة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد يونس الصائغ، أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي، مجلة الراافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 46، 2010، ص 246-247.

<sup>2</sup> حمزة العرابي، عادل مستوي، وأم الخير البرود، "أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر - رؤية تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2013)"، مجلة معارف، جامعة البويرة، البويرة، الجزائر، المجلد 11، العدد 20، 2016، ص 419.

<sup>3</sup> المادة 33، "قانون الضرائب غير المباشرة"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2012، ص 198.

<sup>4</sup> لنظام الجبائي الجزائري لسنة 2021، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2021، ص 52.

- رسم التعبير ينتهج وفقاً للمادة 342 من قانون الضرائب غير المباشرة، ويشمل:

التعبير بنجمة العيار (البلاتين، الذهب، الفضة)، التعبير بالبوثة (البلاتين، الذهب)، والتعبير عن طريق التبليل (الفضة)<sup>2</sup>.

#### 4. إيرادات الجمارك

يقصد بالرسوم الجمركية الضريبة التي تفرض على السلع المستوردة من دول أخرى، وتضاف إلى تكلفة السلع وتحقق إيراداً كبيراً للدولة. كما تستخدم لحماية المنتج المحلي، وتختلف حسب نوع السلعة ومصدرها وتخضع عادة إلى اتفاقيات بين الدول<sup>3</sup> وتوجد في كل دولة قائمة أو جدول بالرسوم الجمركية المفروضة على مختلف السلع المستوردة، وتسمى هذه القائمة بالتعريف الجمركية<sup>4</sup> (Tariff).

- حقوق الطابع عبارة عن: الضريبة المفروضة على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية والقضائية وللمحركات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل<sup>5</sup>.

#### الفرع الثالث: مصادر تمويل ميزانية الدولة

يقصد بها مجموع الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي<sup>6</sup>. وللإيرادات العامة عدة مصادر، وتختلف حسب النظام

<sup>1</sup> النظام الجبائي الجزائري لسنة 2021، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2021، ص 54.

<sup>2</sup> المادة 342، "قانون الضرائب غير المباشرة"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 265.

<sup>3</sup> الضرائب والعدالة الاجتماعية: حالات 4 دول عربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، 2018، ص 22.

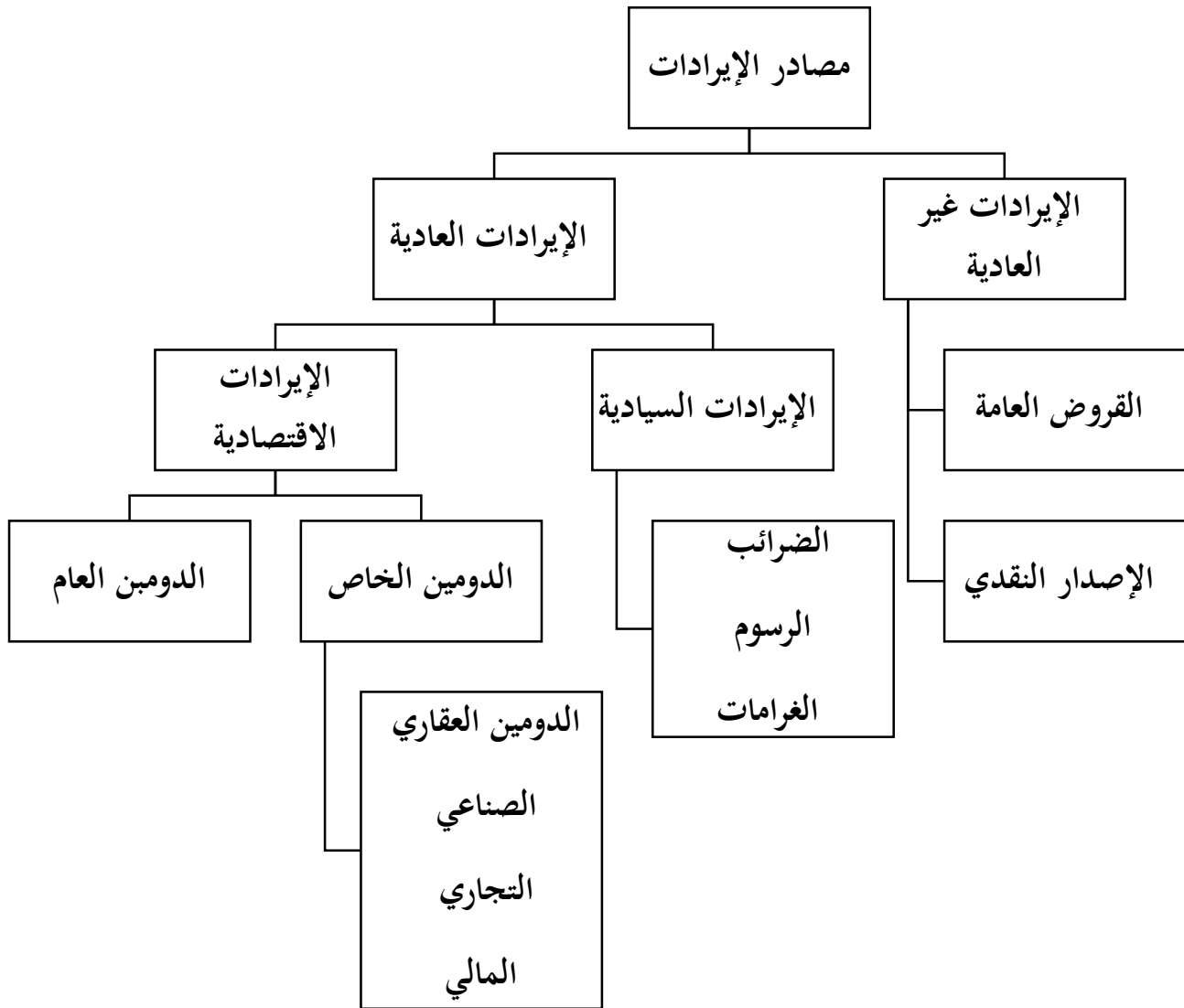
<sup>4</sup> محمود يونس وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 286.

<sup>5</sup> قانون الطابع، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2021، ص 6.

<sup>6</sup> محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 315.

الاقتصادي والسياسي السائد في البلد. ففي الجزائر تنقسم إلى إيرادات اقتصادية وأخرى سيادية، يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-1): يمثل مصادر الإيرادات العامة في الجزائر.



المصدر: لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،

الجزائر، ص 6

## المطلب الثاني: دور الإيرادات الجبائية في تمويل الميزانية العامة

تُعتبر الضرائب والرسوم من أهم المصادر التمويلية للميزانية، غير أنّ الدولة قد تواجه صعوبات في تحديد الأوعية والتقديرات السنوية التي قد لا تتماشى مع القيم المحصّلة فعلياً.

## الفرع الأول: دور الموارد الجبائية العادية في إجمالي الإيرادات:

تُعدّ الإيرادات الجبائية العادية ثاني مورد للميزانية في الجزائر بعد الجباية البترولية، غير أنّه في ظل انخفاض أسعار النفط قد تفوق الموارد الجبائية العادية الجباية البترولية، وهو ما جرى خلال سنوات 2012 إلى غاية 2016، كنتيجة للتراجع في مداخيل الجباية البترولية من جهة، وتحسّن إيرادات الجباية العادية من جهة أخرى، وهو ما يزيد من إمكانية إحلال الإيرادات الجبائية العادية محل الجباية البترولية . فقد ارتفعت الجباية العادية من 349.502 مليار دج سنة 2000 إلى 2482.208 مليار دج سنة 2016، في حين ارتفعت الجباية البترولية من 720 مليار دج سنة 2000 إلى 1682.22 مليار دج سنة 2020، وهذا ما يبيّن أنّ الجباية العادية قد تحسّنت بشكل ملحوظ، وأنّ تطورها كان أفضل من نظيرتها البترولية. ويعود هذا التطور بشكل أساسي إلى عدة عوامل، لعلّ أهمها التحسّن في المناخ الاستثماري في الجزائر، والنمو الاقتصادي الذي عرفته البلاد خلال هذه الفترة<sup>1</sup>

ويُلاحظ أيضاً أنّ إيرادات الجباية العادية قد تطورت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات من 31.07% سنة 2000 إلى 49.31% سنة 2016، ممّا يدل على تطور إيرادات هذا النوع من الجباية نسبياً، غير أنّ هذا التطور يبقى غير كافٍ بالمقارنة مع تطور النشاط الاقتصادي في الجزائر، وكذا من أجل تنويع الموارد خارج الجباية البترولية لتجنب تأثير هذه الأخيرة على الموازنة العامة ووجود عجز بها<sup>2</sup>

<sup>1</sup>محمد ماحي، «الإيرادات الجبائية العادية ودورها في توازن الموازنة العامة في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000 إلى 2016»، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، مخبر العولمة والسياسات، المجلد 11، العدد 11، سنة 2020، ص ص 360

<sup>2</sup>محمد ماحي، «الإيرادات الجبائية العادية ودورها في توازن الموازنة العامة في الجزائر، مرجع سابق، ص 361

الفرع الثاني: دور الموارد الجبائية العادية في تغطية النفقات العامة:

بالمقارنة مع الإيرادات العامة، فإن دور الجباية العادية لا يغطي في الغالب أكثر من 35%، إذ نجدها قد غطت النفقات الإجمالية بنسبة 29.67% سنة 2000، بينما غطت بنسبة 34.01% سنة 2016. أما نسبة تغطيتها لنفقات التسيير فقد تراوحت بين 40.82% سنة 2000 و54.13% سنة 2016، وهي نسبة تُعدّ مهمة نسبياً. ويعود هذا التدني في نسبة التغطية إلى عدة عوامل، من بينها انتهاج سياسة العجز الموازني الناتجة عن الارتفاع المستمر في النفقات العامة، فضلاً عن الاختلال القائم بين التقديرات الواردة في الموازنة والإيرادات المحققة في نهاية السنة المالية. ومع ذلك، تبقى الإيرادات الجبائية ذات عائد مهم للميزانية في الجزائر<sup>1</sup>

المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للإيرادات الجبائية في الجزائر

الفرع الأول: الإطار القانوني للإيرادات الجبائية في الجزائر

بما أن الضريبة اقتطاع يجري بالطرق الجبائية من طرف السلطة العامة، إذ هي رمز السيادة، حيث تعتبر الجباية من اختصاص السلطة التشريعية، وعليه فإن القانون وحده هو أساس فرضها، والذي يستمد أساسه من الدستور، فهو يقوم على القوانين التالية:

1. تقنيات التشريع الجبائي:

وضع المشرع الجزائري ست تقنيات وقواعد لحساب الضريبة وطرق تصنيفها وتحصيلها، وهي القوانين التالية:<sup>2</sup>

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: صدر بموجب الأمر 101-76 المؤرخ في 09/12/1976.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 361.

<sup>2</sup> ساخي أحمد، مليكاوي مولود، ناصر مراد، «تشخيص واقع الجباية المحلية في الجزائر مقارنة بالتجارب الدولية الناجحة»، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (11)، العدد (1)، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، جامعة البليدة 2، الجزائر جوان 2020، ص 189

- قانون الضرائب غير المباشرة: صدر بموجب الأمر 104-76 المؤرخ في 09/12/1976.
- قانون الرسم على الأعمال: الصادر بموجب الأمر 102-76 المؤرخ في 09/12/1976.
- قانون التسجيل: الصادر بموجب الأمر 105-76 المؤرخ في 09/12/1976.
- قانون الطابع: الصادر بموجب الأمر 103-76 المؤرخ في 09/12/1976.
- قانون الإجراءات الجبائية: صدر بموجب القانون 01-21 المؤرخ في 22/12/2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، ومن خلال المادة 40 منه أنشئ قانون الإجراءات الجبائية، وتضمن المواد من 41 إلى المادة 200. هذا القانون أراد من خلاله المشرع الجبائي توحيد كل الإجراءات الجبائية الموجودة في القوانين الخمس التي سبق ذكرها.

## 2. قوانين المالية:

يصدر قانون المالية كل سنة، ويحتوي على مختلف الإجراءات والتقنيات المتعلقة بالجبائية، الخاصة بسنة الصدور، فتأتي بمختلف التعديلات الهامة في مجال الضريبة، مثال: قانون المالية لسنة 1991. وبموجب القانون 36-90 المؤرخ في 31/12/1990 الذي أقر إصلاحا جبائيا، واستحدثت على وجه الخصوص:<sup>1</sup>

الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، الضريبة على القيمة المضافة (TVA) بالإضافة إلى كل ذلك فإن القانون الجبائي استمد كثيرا من القانون الإداري من بينها:<sup>2</sup>

أ. مبدأ مساواة الجميع أمام الضريبة: مبدأ دستوري وقانوني عام طبقا للمادة 78 من الدستور لسنة 2016. المادة 78: "كلّ المواطنين متساوون في أداء الضريبة" ويجب على كلّ واحد أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية حسب قدرته الضريبية. بمقتضى القانون، لا يجوز أن تُحدث أيّة ضريبة إلاّ

<sup>1</sup> رقم 36-90 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990، المتضمن قانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الخاص بقوانين المالية، 1990.

<sup>2</sup> حرراوي، محاضرات في مقياس الجبائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق السنة الأولى ماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة الجيلالي بونعامة، السنة الجامعية 2021/2022. ص 12.

بقانون، ولا يجوز أن تُحدث بأثر رجعي أية ضريبة، أو جباية، أو رسم، أو أي حق كيفما كان نوعه. كل عمل يهدف إلى التحايل في المساواة بين المواطنين والأشخاص المعنويين في أداء الضريبة يعتبر مساسا بمصالح المجموعة الوطنية ويقمعه القانون. يعاقب القانون على التهرب الجبائي وتهريب رؤوس الأموال<sup>1</sup>

ب. مبدأ الشرعية: لا يمكن وضع ضريبة قيد التنفيذ إلا إذا صدرت بموجب نص قانوني.

### الفرع الثاني: الإطار التنظيمي للإيرادات الجبائية في الجزائر

يتكون الهيكل الإداري من عدة مستويات لضمان فعالية جمع الإيرادات:

#### 1. الإدارة الجبائية المركزية

هي الإدارة الموجودة في قمة هرم الإدارة الضريبية على المستوى المركزي. وفي الجزائر هناك فصل بين وظيفة تصور السياسة الضريبية ووظيفة تطبيقها، ولهذا الغرض تم إنشاء هيكلين:

- المديرية العامة للتقدير والسياسات: مكلفة بالتصور.
- المديرية العامة للضرائب: مكلفة بالتطبيق.

#### أ. المديرية العامة للتقدير والسياسات

حدد المرسوم التنفيذي 364/07 مهامها، وتتمثل فيما يلي:

- إعداد تقديرات الاقتصاد الكلي وتحديد أنظمة الإعلام في وزارة المالية.
- إعداد العناصر الضرورية لصياغة السياسات الميزانية والجبائية وتنظيمها.
- إعادة تأطير الاقتصاد الكلي والمالي لقوانين المالية.

<sup>1</sup>دستور الجزائر لسنة 2016، المادة 78، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 66، 2016، ص

<https://www.el-mouradia.dz/assets/texts/constitution/2016.pdf> 111

- تحضير تقارير تقديم قوانين المالية، وتصور آثار التدابير ذات الطابع الاقتصادي.

#### ب. المديرية العامة للضرائب

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 191/190 المؤرخ في 23-07-1990 على مستوى وزارة المالية، وتتشكل من أربع مديريات فرعية:

✓ مديرية الدراسات والتشريع الجبائي

✓ مديرية العمليات الجبائية

✓ مديرية المنازعات

✓ مديرية الوسائل والتكوين والتنظيم

وفي سياق صدور المرسوم التنفيذي 364/07 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، نظم عمل ومهام وأجهزة المديرية العامة للضرائب، والتي أعطى لها الإصلاح الجبائي الاستقلالية التامة في تسيير وسائلها وموظفيها، حيث تسهر على دراسة واقتراح وإعداد النصوص التشريعية، وتنفيذ التدابير الضرورية لإعداد وعاء الضرائب وتصفياتها وتحصيلها، وكل ما يتعلق بها من اتفاقيات وإحكام جبائية وشبه جبائية.

#### 2. المصالح الخارجية للإدارة الجبائية

وقد جاء بها المرسوم 60-91 المؤرخ في 23-02-1991 والمكمل بالقرار المؤرخ في 30-04-1991، المنظم للمصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها واختصاصاتها وتمثلت بشكل أساسي في:<sup>1</sup>

- المديرية الجهوية للضرائب

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 60-91 المؤرخ في 23 فبراير 1991، والمكمل بالقرار المؤرخ في 30 أبريل 1991، المنظم للمصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها واختصاصاتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1991.

• المديرية الولائية للضرائب

• المديرية الجهوية للضرائب<sup>1</sup>

أنشئت بموجب المرسوم 91-60 المؤرخ في 23-02-1991، وتتواجد في كل من: بشار، ورقلة، سطيف، قسنطينة، عنابة، الشلف، وهران، البلدية، والعاصمة. وتمثل هذه الإدارة امتدادًا للإدارة المركزية، ويتمثل دورها أساسًا في إعطاء دفع قوي وفعال للمديريات الولائية للضرائب الواقعة تحت اختصاصها الإقليمي وتتشكل المديرية الجهوية من أربع مديريات فرعية:<sup>2</sup>

✓ المديرية الفرعية للتكوين والتنظيم

✓ المديرية الفرعية للتنظيم والوسائل

✓ المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

✓ المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

والمسؤولة الأخيرة تتكوّن بدورها من ثلاث مكاتب:

• مكتب متابعة برامج التحقيق

• مكتب تحليل التقارير الخاصة بالرقابة

• مكتب المراقبات الجبائية

وتتمثل مهامها الأساسية في مراقبة نشاط المديريات الولائية للضرائب وتصحيح الأخطاء المرتكبة من طرفها.

<sup>1</sup> مغاري عبد الرحمن، شيدّي بلال، دور الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد

(02)، جامعة البلدية 2، الجزائر، ص 36

<sup>2</sup> المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 23 فبراير 1991

## 3. المديرية الولائية للضرائب

وتتشكل هذه المديرية من مكاتب متخصصة يبلغ مجموعها ثلاثون مكتباً، باستثناء مديرتي الضرائب في ولايتي اليزي وتندوف، التي تتكوّن من ثلاث مديريات فرعية وإحدى عشرة مكتباً. تكمن مهامها في مراقبة عمل مفتشيات توقيباضات الضرائب، والعمل على توفير الإمكانيات الضرورية للسير الحسن لها، كما تسهر على دراسة واقتراح التقنيات الجبائية التي تمكن من المراقبة الجيدة، وتقوم بتنسيق وتنشيط مصلحة التحقيقات على مستوى الولاية، وبرمجة التحريات والتحقيقات المتعلقة بالتحقيق الجبائي في كل نقطة من إقليم الولاية. تتكوّن من المديرية الفرعية التالية:<sup>1</sup>

- العمليات الجبائية
- التحصيل
- المنازعات
- الرقابة الجبائية
- الوسائل

<sup>1</sup>قويدر محمد الطيب، عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، جامعة الشهيد حمه خضر، الوادي، الجزائر، ص 537-554،

## المبحث الثاني: الإطار المحاسبي للإيرادات الجبائية

تتطلب عملية تسيير الإيرادات الجبائية في البلديات اتباع مجموعة من الإجراءات المحاسبية والإدارية التي تهدف إلى ضمان حسن تحصيل هذه الموارد وتسجيلها بطريقة قانونية ومنظمة. وتكتسي المعالجة المحاسبية للإيرادات الجبائية أهمية كبيرة، إذ تسمح بنتائج مختلفة العمليات المرتبطة بتحصيلها وضمان الشفافية في تسيير الأموال العمومية.

وتتم عملية تنفيذ الإيرادات الجبائية وفق مجموعة من المراحل المتتابعة التي تبدأ بإثبات الدين العمومي وتحديد مبلغه، ثم الانتقال إلى مرحلة التصفية التي يتم من خلالها تحديد القيمة النهائية للدين المستحق، وصولاً إلى مرحلة التحصيل التي يتولى من خلالها المحاسب العمومي تحصيل المبالغ المستحقة وتسجيلها في الحسابات المالية الخاصة بالبلدية. كما تتدخل في هذه العملية عدة جهات وهيئات إدارية ومالية تسهر على تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية المرتبطة بتحصيل هذه الإيرادات.

### المطلب الأول: مفهوم المعالجة المحاسبية وأهميتها في تسيير الموارد الجبائية

يمكن للجماعات المحلية تحصيل الجباية المحلية من خلال مجموعة الضرائب والرسوم المفروضة على الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، هذا وتعود الجباية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية كلياً أو جزئياً وتنقسم الجباية المحلية إلى ضرائب مباشرة مثل الرسم على النشاط المهني، والرسم العقاري، ورسم رفع القمامات، والضريبة الجزافية الوحيدة، والضريبة على الثروة والمداخيل العقارية. كما تشمل ضرائب غير مباشرة مثل الرسم على القيمة المضافة، ورسم الإقامة، والرسم على السكن، والرسم على الحفلات، ورسوم الرخص العقارية، والرسم على الذبح والإشهار.

كما تستفيد الجماعات المحلية من موارد أخرى كضرائب النشاطات المنجمية والرسوم البيئية المرتبطة بحماية البيئة والحد من التلوث، مما يساهم في تعزيز مواردها المالية وتحقيق التنمية المحلية.

إن إيرادات البلدية متنوعة ومختلفة كما ذكرنا سابقاً، وتسجيلها في الميزانية يتم إصدار سندات الإيرادات إلى المحاسبة العمومية، حيث تحتوي على المعلومات المتعلقة بتطبيق الإيراد، مراجعة النين، تاريخ الاستحقاق، مدة السند، ورقم مادة الميزانية التي يعود إليها الإيراد. كما تبرز عملية الإيرادات على التوالي

إلى الطرف المنشئ بمسائل الالتزام، وهو ينشئ ديناً صالحاً للجماعات المحلية، ثم يتم التحقق من نشوء الدين، تليه مرحلة التصفية أو تحديد المبلغ، ثم التحصيل وأخيراً تغطية هذا الدين. رومن هذا المنطلق، يمكن استنتاج أن تنفيذ إيرادات الجماعات المحلية يمر بمرحلتين رئيسيتين: المرحلة الإدارية والمرحلة المحاسبية<sup>1</sup>

## 1. العمليات الإدارية

### 1.1 الإثبات

يقصد به التعلق بنشأة الحقوق ومعاينتها، ويتم ذلك على عاتق إدارة البلدية أو من قبل إدارة الدولة، عن طريق إجراء الإثبات. وحسب المادة 16 من قانون المحاسبة العمومية: "بعد الإثبات، يتم تكريم حق الدائن العمومي"<sup>2</sup>

### 1.2 التصفية

هي تحديد مبلغ الدين المستحق للجماعات المحلية والقابل للتحصيل. في الواقع، عمليتا إثبات وتصفيه الإيرادات هما عمليتان متكاملتان، وغالباً ما يتم إجراؤهما في وقت واحد، مما يسمح بجمعهما تحت عبارة تحديد الإيرادات (recettes des établissements) وإذا كان إجراء الإثبات والتصفية مبدئياً وقانونياً من اختصاص الأمر بالصرف حسب المادة 23 من قانون المحاسبة العمومية<sup>3</sup>، فهذا لا يعني أنها تتم بمعرفتهم وتحت مسؤوليتهم المباشرة، إذ إن الإيرادات الضريبية لا يتم إثباتها وتصفياتها من قبل أعوان المصالح الجبائية (الذين هم في الحقيقة أمرين بالصرف)، أو من قبل المدينين أنفسهم، مثل تصريحات المدينين المقدمة في مجال الرسم على القيمة المضافة. كما أن بعض الإيرادات لا تتطلب تدخل الأمرين

<sup>1</sup> أو يعل نعيمة، محاضرات في المالية العامة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم التسيير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2021/2020، ص 122

<sup>2</sup> المادة 16، قانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411هـ الموافق 15 غشت سنة 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، ص 1133

<sup>3</sup> المادة 23، مرجع نفسه، ص 1135

بالصرف أو غيرهم من الأعوان العموميين لإثباتها وتصفيتها، مثل الغرامات والعقوبات المالية المحكوم بها لفائدة الجماعات المحلية (البلدية أو الولائية)<sup>1</sup>

## 2. العملية المحاسبية

### 1.2 التحصيل

هو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء ذمة الدين العمومي، حيث يقوم المحاسب العمومي بمراقبة شرعية عملية تحصيل المبلغ المحدد في السند. هناك بعض الإيرادات التي يمكن تحصيلها دون إرسال السيد، مثل الهبات، حيث يتم التحصيل بموجب إيصالات الديون العمومية. وتعد عملية التحصيل عملية محاسبية يقوم بها المحاسب العمومي المتمثل في المحاسب البلدي. فعند وصول التحصيل إلى مكتبه، يتحقق المحاسب من أن المبلغ مرخص له بموجب القانون والأنظمة، ثم يقوم بتسجيل السند، ويلتزم بمتابعة السندات والمداخيل وجميع المبالغ التي ترجع إلى البلدية، كما يثبت إرسال السند إلى الأمر بالصرف. وبهذا تقع المسؤولية التامة على عاتق المحاسب البلدي بتحصيل المبلغ، ويجب على المحاسب العمومي كذلك مراقبة صحة إلغاءات سندات الإيرادات والتسريبات على الصعيد المادي<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: الجهات المتدخلة في عملية التحصيل

يشمل نطاق التحصيل الضريبي جميع المواضيع الأساسية المرتبطة بهذه العملية، إذ تبدأ بالهيئة التي تتولى مهمة التحصيل الضريبي، وتنتهي بالمكلفين بأداء الضريبة، وذلك وفقاً لما ينص عليه التشريع الجبائي والتنظيم المعمول بهما:

#### الفرع الأول: مكان السداد

أ- قابضات الضرائب: تسهر هذه الهيئة على إعداد جداول الضرائب ومستندات التحصيل، كما يمكنها القيام بالتسيير المالي للهيئات العمومية، وذلك وفق الشروط التي يحددها التشريع الجبائي والتنظيم

<sup>1</sup> ويعل نعيمة، محاضرات في المالية العامة، مرجع سابق، ص 122

<sup>2</sup> بوزيد حميد، جبابة المؤسسة، مرجع سابق، ص 30

الساريان. وتتكفل قابضات الضرائب بجمالية مختلف الضرائب والرسوم والغرامات، على اختلاف أنواعها، وفق إجراءات منصوص عليها قانوناً.

ب- مصلحة الصندوق: تُعد مصلحة الصندوق الجهة التي يقوم فيها المكلف بدفع المبلغ الضريبي المستحق عليه، حيث يتولى العون تسجيل المبلغ المقبوض من الممول، ويحرر وصلين: يحتفظ الصندوق بأحدهما، بينما يُسلم الآخر للمكلف باعتباره دليلاً على قيامه بدفع الضريبة.

ج- مصلحة المحاسبة: تتولى هذه المصلحة متابعة ومراقبة صحة العمليات المالية التي يقوم بها أمين الصندوق، والتأكد من مطابقتها للقواعد والإجراءات المحاسبية المعمول بها.

د- مصلحة المتابعة: تختص مصلحة المتابعة بمتابعة عمليات التحصيل، حيث تمتلك قائمة بالمكلفين بالضريبة الذين لم يسددوا مبالغهم المستحقة. وفي حالة عدم الدفع، تُفرض غرامات جبائية وفقاً للتشريع المعمول به، وذلك بعد انقضاء اليوم الأول من الشهر الثالث الموالي للشهر الذي تستحق فيه الضريبة.

### الفرع الثاني: الملزمون بدفع الضريبة

يمثل المكلف أحد أطراف العلاقة الجبائية، وهو كل شخص ملزم بأداء ما عليه من ضرائب ورسوم تجاه قابضات الضرائب. ويمكن أن يكون هذا المكلف شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً، وذلك وفقاً لما يحدده القانون الجبائي:<sup>1</sup>

أ- المكلف شخص طبيعي: يمثل المكلف الشخص الطبيعي كل فرد أو شريك في شركة التضامن أو شركة التوصية البسيطة أو أي شركة أخرى يحددها القانون. ويُشترط في المكلف أن تكون له ذمة مالية مستقلة، باستثناء شركة التضامن التي يكون فيها الشركاء متضامنين في تحمل الالتزامات. كما يُشترط أن يتمتع بالأهلية القانونية، أي أهلية التمييز والإرادة الواعية، والأهلية المطلوبة لتحمل الالتزامات الجبائية وفقاً لما يقرره القانون.

ب- المكلف شخص معنوي: يقصد بالمكلف الشخص المعنوي كل شخص معنوي خاص يخضع لقواعد القانون الخاص، ويتمثل في اجتماع عدة أشخاص لتحقيق هدف معين. وتُعد من بين الأشخاص المعنوية

<sup>1</sup>بوزيد حميد، جباية المؤسسة، مرجع سابق، ص 31

المؤسسات والإدارات التي يمنحها القانون شخصية معنوية مستقلة، مثل الجمعيات، والشركات بمختلف أنواعها، بما فيها شركات التوصية بالأسهم.

### المطلب الثالث: مراحل إثبات وتحويل الإيرادات في النظام المحاسبي البلدي

تتألف موارد البلدية الجزائرية من إيرادات جبائية وغير جبائية الإيرادات الجبائية تشمل الضرائب المحلية المباشرة وغير المباشرة (مثل ضريبة الأملاك، الرسم على القيمة المضافة، وغيرها) التي تُفرض بقانون وتشريع خاص بالجماعات المحلية،<sup>1</sup> أما الإيرادات غير الجبائية، فتضم الرسوم والإتاوات مقابل تقديم خدمات البلدية (عائدات الاستغلال)، ومداخل أملاك البلدية واستغلال أموالها (عائدات الأملاك والسندات والربوع)، بالإضافة إلى التحصيلات المالية والإعانات والمساعدات ومخصصات التضامن بين البلديات ومنتجات استثنائية أخرى<sup>2</sup>

إجراءات إثبات وتحويل الإيرادات: تنص المادة 15 من قانون المحاسبة العمومية الجزائري (رقم 90-21 لسنة 1990) على أن تنفيذ الميزانية من حيث الإيرادات يتم عبر إجراءات الإثبات والتصفية والتحصيل<sup>3</sup> وتُعرّف هذه المراحل في القانون كما يلي:

- الإثبات: المرحلة الأولى لإيقاع الإيراد، حيث يتم تكريس حق الخزينة العمومية في الدين على الغير. فالمادة 16 من القانون 90-21 تعرف الإثبات بأنه "الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي عملياً"<sup>4</sup>، يصدر الأمر بالصرف في البلدية أوامر محاسبية (سندات تحصيل مبدئية) بسند الدين العام على الأفراد أو المؤسسات المستحقة، ويُسجل هذا الدين في دفاتر حسابات البلدية.

<sup>1</sup> خالد عيساوي، مجموعة خزائن البلديات في الجزائر: مواد الميزانية - قسم التسيير (الإيرادات)، مطبوعة مهنية، الجزائر، إصدار 2024، ص 1.

<sup>2</sup> نفس المرجع

<sup>3</sup> المادة 15، قانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411هـ الموافق 15 غشت سنة 1990، المتعلق بالمحاسبة

العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، ص 1133

<sup>4</sup> المادة 16 من قانون رقم 90-21، ص 1133

- التصفية: المرحلة التي يُحدّد فيها مبلغ الدين النهائي. تنص المادة 17 على أن التصفية "تسمح بتحديد المبلغ الصحيح المدينون الواقعة على المدين في هذه المرحلة يفحص أمين خزانة البلدية (المحاسب العمومي) الوثائق القانونية والوثائق الداعمة للدين (مثلاً سندات الإقرار والضريبة/الرسم المقرر) لتحديد مبلغ الدين المنوط سداده للبلدية بالضبط، وضمان أن الاعتمادات المقابلة متوفرة أو أن الدين مؤكد<sup>1</sup>
- التحصيل (وأمر بالتحصيل): هي المرحلة المحاسبية النهائية التي يتم فيها تنفيذ تحصيل الدين وتصفية الحسابات<sup>2</sup> المادة 18 تذكر أن "التحصيل الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي عملياً"<sup>3</sup>، يصدر الأمر بالصرف ووثائق رسمية (سندات التحصيل) إلى أمين الخزانة لتحصيل المبالغ. يقوم المحاسب العمومي بقبض المبالغ المحصّلة وتسجيلها في دفاتر السندات (ويتحقق شرعياً منها) في الحالات التي يؤدي فيها المدين إلى سداد الدين مباشرةً قبل إصدار سند التحصيل، يُسجل المبلغ في كشف خاص (نموذج «15») ويرُفَع إلى الأمر بالصرف لإقراره، فيُصدر حينها سند تسوية (ملحق 12) يثبت إبراء ذمة المدين بعد ذلك تُحول الأموال المحصلة إلى حساب خزانة البلدية أو إلى الخزانة العمومية المركزية حسب مقتضيات التنظيم المالي، مما يُكمل الإجراءات المحاسبية لاستكمال الإيراد.

<sup>1</sup>المادة 17 من نفس القانون ، ص 1134

<sup>2</sup>المادة 09 المرسوم التنفيذي رقم 46-93 المؤرخ في 23 فيفري 1993، المتعلق بتحديد كفيات تنفيذ الإيرادات والنفقات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمادة 35 وقانون المحاسبة العمومية رقم 21-90 المؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

<sup>3</sup>المادة 18 من قانون رقم 90-21، ص 1134

## الفصل الثاني

### الدراسة التطبيقية ببلدية متليلي

**تمهيد:**

استنادًا إلى ما جاء في الجانب النظري، ومن خلال تطرقنا أهمية التنظيم والتخطيط وعلاقتهما بالتسيير الإداري وتدعيما لمعلوماتنا واستكمالًا للإجابة عن الإشكالية المطروحة سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري، من أجل التطبيق الميداني فقد تم اختيار مقر بلدية متليلي الشعانية ميدانًا للدراسة، نظرًا لطبيعة نشاطها الذي يتماشى والموضوع، والقيام بدراسة إحصائية من أجل بيان أهمية التنظيم والتخطيط وعلاقتها بالتسيير الإداري. سنحاول تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية لهذا الموضوع قصد تنظيم المعلومات من أجل الوصول إلى الحقائق والنتائج، وسنستعرض الأدوات المستعملة فيها، وكذا مجتمع الدراسة والعينة المختارة، كما سنتطرق إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وهي مقر بلدية متليلي الشعانية.

## المبحث الأول: نبذة عن المؤسسة محل الدراسة

### المطلب الأول: تعريف بلدية متليلي الشعابنة

تعد بلدية متليلي الشعابنة من البلديات العريقة المنشأ فإبان الحقبة الاستعمارية كانت متليلي مركز تابعة لبلدية غرداية إلى غاية سنة 1959م تاريخ صدور قرار نشأة البلدية الفعلي. وبعد الاستقلال أخضعت لدائرة المنيعه عمالة الواحات إلى غاية سنة 1964م أين حولت إلى دائرة غرداية، وفي التقسيم الإداري لسنة 1974م أين استحدثت دائرة متليلي وأخضعت لولاية الأغواط إلى غاية تقسيم الإداري لسنة 1984م أين تم تحويلها لولاية غرداية وما يجب الإشارة إليه أنه قبل التقسيم الإداري 1984م أربعة مراكز بلدية متمثلة في سبب - منصوره - زلفانة<sup>1</sup>

### الفرع الأول : الأمانة العامة

يمثل الأمانة العامة الأمين العام البلدي الذي يعتبر الشخصية الأساسية الثانية بعد رئيس البلدية، نظرا لأهمية المنصب الذي يشغله والذي يسمح له بالإحاطة بجميع شؤون البلدية المتعلقة بإدارة البلدية أو مختلف قطاعات البلدية.

**الكاتب العام:** يتولى الكاتب العام تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، ما يأتي:

- يمارس السلطة السلمية على الموظفين البلديين.
- إجابة الإدارة الوصية (الولاية والدائرة) على طلباتها المتنوعة.
- توفير محاضر المداولات لأعضاء المجلس الشعبي البلدي.
- السهر على تنفيذ مداولات وقرارات المجلس الشعبي البلدي.
- إعداد محاضر اجتماعات اللجان البلدية.
- مسك سجلات مداولات المجلس الشعبي البلدي، وتبليغ محاضر المداولات والقرارات إلى السلطة الوصية.
- يتولى كتابة المجلس الشعبي البلدي.

1. مصلحة الوسائل العامة لبلدية متليلي الشعابنة.

- السهر على إنجاز مجموع برامج التجهيز والاستثمار .
- بعد مشاريع التنظيمات أو المقررات البلدية.
- إعداد القرارات الإدارية.
- معالجة المشكلات التي يعجز رؤساء المصالح البلدية على حلها.
- جمع القوانين المتعلقة بالبلدية وتصنيفها.
- تنوير المجلس الشعبي البلدي بالجانب القانوني والتنظيمي لأي مسألة تكون استفسار.
- التحضير لاجتماعات المجلس الشعبي البلدي.

#### الفرع الثاني: مكتب المستخدمين

- متابعة الحضور اليومي للموظفين.
- توزيع المهام الوظيفية وضمان الساعات القانونية للعمل.
- الإشراف على إنشاء اللجان المتساوية الأعضاء.
- إنجاز بطاقة تسيير الموارد البشرية على مستوى مقر البلدية والمرافق العمومية التابعة لها.
- إنشاء حصيلة الشغل.
- إنشاء المداومة للموظفين في أيام المناسبات (الدينية، والأعياد الوطنية والعطل الأسبوعية).
- إنشاء محاضر التنصيب
- فتح المسابقات التوظيف.
- إعلان نتائج المسابقات.
- إنشاء قرارات تعيين قرارات الترسيم، قرارات الفسخ، وقرارات الاستقالة.

#### أ) مكتب المنازعات

- الاطلاع على كل المنازعات المتعلقة بالبلدية.
- متابعة الأحكام القضائية وذلك بتعيين محامي يلتزم بالدفاع عن حقوق البلدية وذلك وفقا لاتفاقية تحدد المواد التي اتفق عليها الطرفان.
- فتح ملف كل القضايا وتدوينها في سجلات خاصة.

- الاتصال بالمحاكم ومحامي البلدية.
- متابعة كل النزاعات التي تكون البلدية طرفاً فيها.
- التحرير والرد على العرائض أمام الهياكل المختصة.
- متابعة تنفيذ الأحكام النهائية سواء لصالح أو ضد البلدية.
- فحص ودراسة العقود التي تصدرها البلدية من حيث الشرعية وخاصة فيما يتعلق بمضمون القرارات.
- اقتراح ميزانية وخطط وبرامج عمل سنوية لإدارة الشؤون القانونية وتنفيذها بعد الاعتماد<sup>1</sup>.

#### ب) مكتب الأرشيف

- استقبال الدفعات الأرشيفية من مختلف مصالح البلدية.
- جرد الأرصدة الأرشيفية وفهرستها.
- تقديم خدمة الإطلاع الداخلي لمختلف مصالح البلدية.
- ترتيب و تصنيف الأرصدة الأرشيفية.
- نسخ مطبوعات الحالة المدنية .

#### ج) مكتب البريد و المداولات

- تسجيل البريد الوارد والصادر .
- توزيع البريد الوارد والصادر .
- تسجيل و ترتيب القرارات و المداولات و المقررات.

1. مصلحة الوسائل العامة لبلدية متليلي الشعانية.

(د) مكتب التوجيه والاستقبال

- إجراءات الدراسة الميدانية
- يكلف بالتوجيه و الاستقبال في الإدارة الإقليمية لضمان استقبال الجمهور و إعلامهم .
- يوجه المواطن نحو المصالح المختصة.
- اقتراح كل تدبير من طبيعته تحسين ظروف الاستقبال .
- الإشراف على نشاط الأعوان المكلفين بالاستقبال والتوجيه و ينسقهم.

(هـ) مكتب الأمن الداخلي:

- توفير الأمن على مستوى مقر البلدية في أوقات العمل و خارج أوقات العمل .
- السهر على توجيه المواطنين الوافدين إلى مقر البلدية .
- مراقبة عمال الحراسة في المؤسسات التابعة للبلدية
- مراقبة قارورات الإطفاء .

الفرع الثالث: مصلحة التنظيم و الشؤون العامة

(أ) مكتب الحالة المدنية

- استخراج وثائق الحالة المدنية ( شهادة ميلاد، وفاة زواج، طلاق، إشعار زواج، عائلية، عدم عمل، تسريح شرفي).
- المصادقة على النسخ طبق الأصل .
- الإحصائيات.

(ب) مكتب الخدمة الوطنية والانتخابات

- إرسال القوائم الاسمية للمواطنين المحصين للخدمة الوطنية كل سنة ما فوق 18 سنة.
- توزيع الاستدعاء للمعنيين بالخدمة الوطنية .
- إصدار شهادات تسجيل أو عدم تسجيل بالخدمة الوطنية.
- تسجيل المواطنين البالغين سن 18 سنة لأداء حق الانتخاب .
- إصدار شهادة الكفالة ( الإعفاء من الخدمة الوطنية ) .
- المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية في حالة وجود انتخابات

### ج) مكتب البيومتري

- استخراج شهادات الميلاد الخاصة s/12
- المسح الضوئي للسجلات .
- متابعة الشبكة الإلكترونية في الداخل والفروع التابعة لها.
- حفظ المعلومات المحجوزة .
- متابعة أجهزة الإعلام الآلي التابعة للبلدية والفروع الإدارية.
- مسك السجلات.
- تصحيح الأخطاء الواردة أثناء حجز المعلومات .

### د) مكتب التسجيلات

- تسجيل المواليد والوفيات و عقود الزواج.
- استخراج الدفتر العائلي.
- إشعارات الزواج والوفاة.

- فهرسة السجلات.

- إحصائيات المواليد في كل شهر وثلاثة أشهر ( الحركة السكانية ).

#### هـ) مكتب تسجيل السيارات

- تسجيل السيارات .

- سجل بيع السيارات .

- تسجيلات بيع الدراجات النارية.

- استصدار شهادات الإقامة الخاصة بالمركبات<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: مصلحة الأشغال الجديدة و الترميمات الكبرى

تقوم هذه المصلحة بمتابعة مشاريع التنمية البلدية مثل (المياه الصالحة لشرب التطهير، طرقات التي

تتكفل بها البلدية، الإنارة العمومية، التهيئة العمرانية جسر المصغرة). وهي تضم مكتبين هما:

#### أ) مكتب متابعة المشاريع المختلفة

متابعة كل المشاريع التابعة للبلدية لمختلف القطاعات (قطاع البناء والتعمير، قطاع السكن والتجهيزات

العمومية، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الري).

#### ب) مكتب الصفقات العمومية: ويتولى المهام التالية:

- إبرام الصفقات والعقود وتنفيذها.

- تنظيم المناقصات والعقود وتنفيذها.

- إعداد الحالات المالية والمادية لجميع المشاريع.

- ضمان أمانة لجان فتح وتقييم العروض، وكذلك الصفقات.

<sup>1</sup>. مصلحة الوسائل المصدر: رئيس مصلحة الوسائل العامة لبلدية متليي

- تسيير الصفقات العمومية بمختلف مراحلها .

### الفرع الخامس: مصلحة المالية والمحاسبة

- يقوم المحاسب بتنفيذ الميزانية وهذا بعد المصادقة عليها من طرف أعضاء المجلس الشعبي البلدي والسلطة الوصية (الدائرة الولائية، الوزارة).
- تسيير الميزانية وفق التنظيم المعمول به وذلك عن طريق تطبيق قواعد المحاسبة العمومية.

#### أ) مكتب المحاسبة

- إعداد الارتباطات المالية في حدود الاعتمادات المفتوحة لمختلف مواد و أبواب الميزانية.
- مراقبة مختلف فواتير التكاليف.
- إعداد حوالات الدفع .
- إعداد الفواتير الخاصة بالمقاولين
- مسك مختلف سجلات الصرف

#### ب) مكتب الميزانية

- السهر على متابعة مختلف توقعات و تنبؤات الصرف.
- إعداد وثيقة الميزانية الأولية.
- إعداد الميزانية الإضافية للسنة المالية.
- تحضير بطاقات التحويل المالي للسنة المالية.
- وضع مقترحات تقديرية في مختلف أبواب الميزانية.

ج) مكتب الأجور

- إعداد وتسديد رواتب العمال الدائمين والمتقاعدين ورئيس البلدية ومندوبي أعضاء المجلس البلدي.
- إعداد كشوف الأجور و شهادات العمل الخاصة بالضمان الاجتماعي.

د) مكتب التحصيل

- تحصيل إيرادات البلدية.
- إعداد الفواتير الخاصة بالمؤسسات للقيام بالتسديد.
- جرد المنقولات التابعة للبلدية.
- القيام بإعداد الأمر بالتسديد لتسديد رخص البناء، الحجز .... إلخ.

الفرع السادس: مصلحة النظافة

تقوم هذه المصلحة بتنظيف المدينة ولها مهام أخرى تقوم بها منها:

**التطهير :** هي عملية تطهير قنوات الصرف الصحي.

**الترصيص:** هي صيانة القنوات مياه الشرب والغاز وأجهزة التدفئة في المؤسسات العمومية.

**التلحيم:** صيانة العتاد المكسر.

**البناء:** هي عملية ترميم المهاجر عبر الأحياء.

**الطلاء:** القيام بعملية الطلاء على مستوى الهياكل البلدية.

**ورشة الأشغال:** تقوم بتنظيف الشوارع من التراب بالطريق الرئيسية وهدم البيوت الفوضوية.

وهي تضم مكتبين هما:

أ) مكتب حفظ الصحة

- مراقبة المحلات التجارية ذات الطابع العدائي و الصناعي و الثقافي .
- مراقبة المؤسسات المصنعة.
- مراقبة خزانات المياه الصالحة للشرب.
- مراقبة المؤسسات التربوية ( المطاعم المدرسية من حيث النظافة ) .
- مراقبة محلات الإطعام السريع و المقاهي وقاعات الحلاقة والحمامات العيادات الصيدليات، محلات بيع اللحوم والدواجن<sup>1</sup>.

ب) مكتب النظافة و النقاوة العمومية

- التطهير : تصفية قنوات الصرف الصحي.
- النظافة مكونة من 9 قطاعات موزعة عبر أحياء المدينة.
- ترخيص : صيانة قنوات مياه الشرب.
- تلحيم : يقوم بصيانة العتاد المكتبي.
- البناء ترميم المؤسسات التابعة للبلدية ( مهاجر المؤسسات ) .
- الطلاء القيام بعملية الطلاء على مستوى الهياكل التابعة للبلدية.
- تنظيف الطرق الرئيسية.
- عمليات الهدم للبنىات الفوضوية.
- تعليق الأعلام الوطنية في المناسبات بالمؤسسات العمومية .

<sup>1</sup>. مصلحة الوسائل العامة لبلدية متليلي الشعانبة.

- توزيع الصناديق أثناء الانتخابات.

- تقليم الأشجار ، تثبيت اللافتات الإشهارية.

### الفرع السابع: مصلحة الشؤون الاجتماعية

- الإشراف العام و المراقبة و التنسيق بين المكاتب التابعة للمصلحة.

- متابعة عملية الإحصائيات الخاصة بمهام كل مكتب.

- مراقبة تحرير التقارير والرسائل.

- متابعة البريد الوارد والصادر.

- الحضور والإشراف على الاجتماعات المقررة من طرفي لجان الشؤون الاجتماعية والثقافية والتمهين.

وتضم هذه المصلحة أربعة مكاتب موزعة كالتالي:

#### أ) مكتب الشؤون الاجتماعية

- إحصاء الفئات المعاقة بمختلف أنواعها.

- إعداد ملفات المعاقين و إرسالها إلى مديرية النشاط الاجتماعي لإنجاز بطاقة الإعاقة لهم.

- إحصاء فئات المسنين و الأراامل و المطلقات والمعوزين .

- إحصاء المساجد التابعة للبلدية و وضع بطاقات تقنية لها .

- تحضير قفة رمضان و توزيعها على المعوزين.

- تسجيل الراغبين في الحج و إعداد ملفاتهم بعد نجاحهم في القرعة.

#### ب) مكتب الشؤون الثقافية

- إحصاء الهياكل الرياضية والثقافية والمؤسسات التربوية و الدينية.

- إحياء المناسبات الدينية والوطنية.

- القيام بإجراءات التسمية للمؤسسات التربوية و الشوارع .
- المحافظة على التراث التاريخي وإحصاء الأماكن التاريخية<sup>1</sup> .

#### ج) مكتب التشغيل و التمهين

- استلام ملفات الشباب الراغبين في التشغيل.
- القيام بوضع تعيينات للمستفيدين من عملية التشغيل.
- تسوية مرتبات المستفيدين من التشغيل و مراقبة كشف الحضور.
- القيام بتسجيل الشباب الراغبين لإجراء عملية التمهين.
- تنظيم خرجات ميدانية مع اللجنة المكلفة لمراقبة حضور المتمهين والمستفيدين من التشغيل.
- إملاء وإمضاء عقود التمهين وإرسالها إلى مركز التكوين المهني.
- تسليم شهادات عمل المستفيدين من العمل المأجور.

#### د) مكتب الشبكة الاجتماعية

- تسجيل الراغبين في الاستفادة من النشاط ذو المنفعة العامة وكذا المنحة الجزافية للتضامن في إطار الشبكة الاجتماعية.
- إعداد بطاقات المستفيدين من النشاط ذو المنفعة العامة و المنحة الجزافية للتضامن.
- تسوية مرتبات المستفيدين شهريا من الشبكة الاجتماعية.
- مراقبة كشوف الحضور لمزاولين النشاط الاجتماعي شهريا.
- تسليم شهادات عمل بالنسبة للمستفيدين من النشاط ذو المنفعة العامة .

<sup>1</sup>. مصلحة الوسائل العامة لبلدية متليلي الشعانية.

- إعداد استمارات خاصة للمستفيدين من النشاط ذو المنفعة العامة .

### الفرع الثامن: مصلحة البناء و التعمير

#### أ) مكتب المتابعة التقنية

- متابعة ملف الغاز والكهرباء بالمؤسسات التابعة لها أو للمقاولين.
- استخراج رخص الترميم الخاصة بالمواطنين و المساجد.
- استصدار قرارات أشغال قطع الطريق.
- استصدار شهادات الملائمة أو غير الملائمة للمؤسسات المصنفة.
- استخراج شهادات إدارية للاستفادة أو غير الاستفادة من المسكن الاجتماعي أو قطعة أرض أو إعانة مالية.

- دراسة مختلف الرخص رخصة البناء، شهادة التعمير، رخصة الهدم... وغيرها).

- تجديد رخصة البناء.

- مساهمة في معاينة المشاريع المتعلقة بالبلدية.

- معاينة البناءات الفوضوية واتخاذ الإجراءات اللازمة.

#### ب) مكتب البناء والتعمير

- المعاينة الميدانية لمحضر اختبار الأرضية.

- المشاركة في دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS).

- تسوية وضعية البناءات الفوضوية داخل البلدية.

- المشاركة في دراسة ملفات التحقيق العقاري.

- التنسيق مع مختلف المصالح التقنية من أجل دراسة مشاريع التابعة للبلدية.

### ج) مكتب الشرطة العمرانية

- متابعة الشكاوى المتعلقة بالبناءات الفوضوية.

- إعداد تقرير شهري لمختلف الشكاوي والنزاعات العقارية.

- السهر على حماية المواطن وممتلكاته.

- السهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالعمران وحماية البيئة.

- القيام بحملات تحسيسية (البيئة والعمران).

### الفرع التاسع: مصلحة الوسائل العامة

- إعداد محضر عدم الصلاحية للبيع.

- إعداد بطاقة العتاد المتقل.

- متابعة سير المكاتب التابعة للمصلحة.

- إعداد سندات المحروقات (مازوت بنزين زيوت).

- إحصاء عام للعتاد البلدي.

وتضم هذه المصلحة الأربعة مكاتب التالية:

### أ) مكتب الفلاحة

- استلام ملفات الأراضي الفلاحية و المخططات.

- معاينة وتسوية وضعية الأراضي الفلاحية.

- إنجاز قرارات التنازل، تمديدات، الشرط والفسخ.

- توزيع الأغذية الحيوانية للموالين ( قمح و شعير ) .

- الفصل بين الفلاحين المتنازعين.
- استخراج محاضر المعاينة لتسوية الوضعية .
- إحصاء الأراضي الفلاحية التابعة للبلدية و تقسيمها حسب المناطق الرعوية .
- استقبال ملفات المواطنين لتسوية ووضعتهم.

### ب) مكتب الحظيرة

- العمل على صيانة ومراقبة وإصلاح المركبات.
- تسيير المحشر البلدي ( الحجز ).
- ضبط احتياجات الحظيرة من الوقود.
- تسيير المخزونات الخاصة بالحظيرة.
- متابعة حركة الممتلكات المنقولة (المركبات) واعداد تقارير دورية.
- ضبط قائمة كل صنف من أصناف المركبات والمتابعة استغلالها.

### ج) مكتب المخزونات

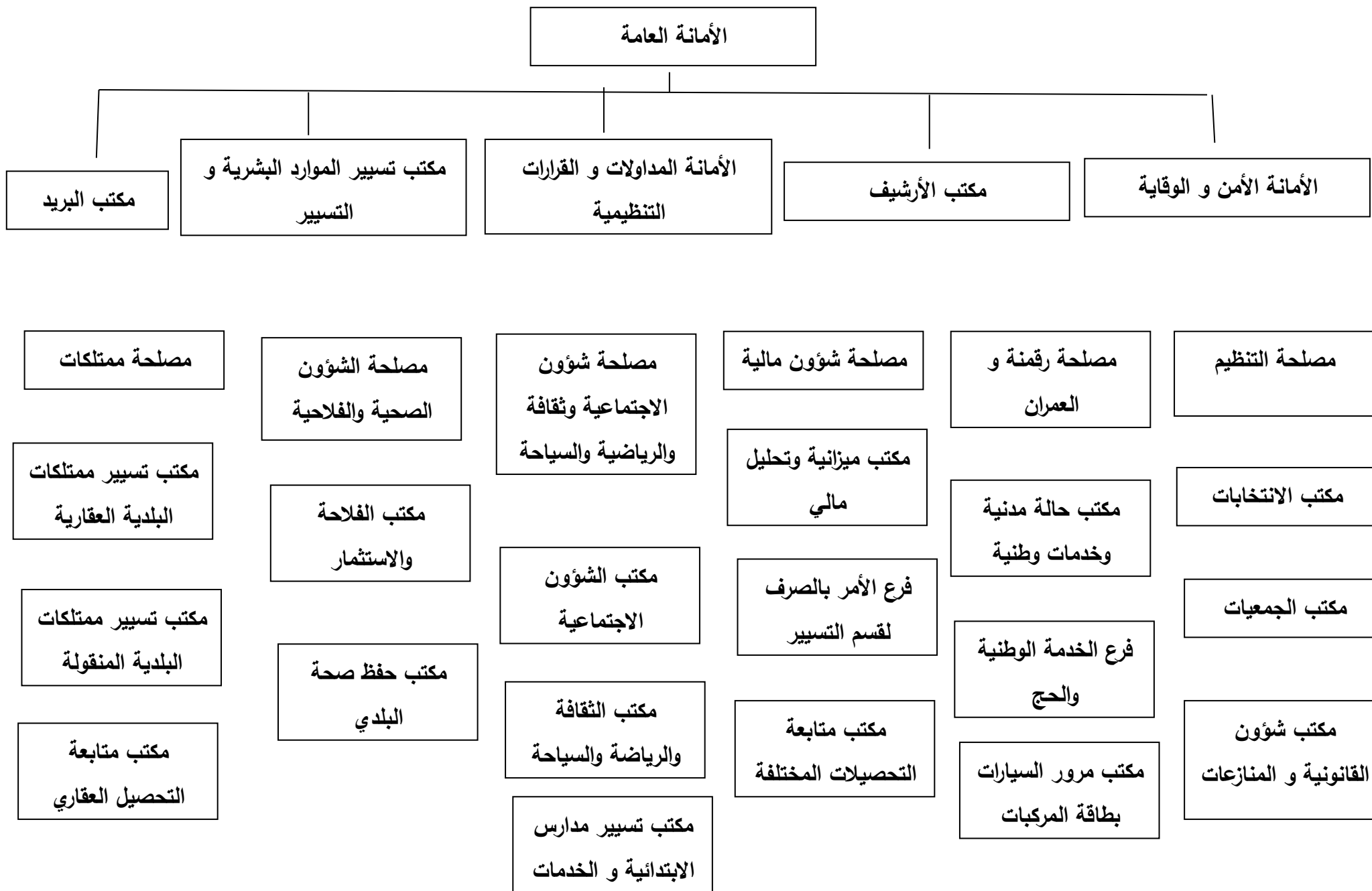
- تمويل البلدية والفروع التابعة لها بكل احتياجاتها.
- إعداد الاحتياجات اللازمة لكل من البلدية و فروعها.
- مسك السجل العام للواردات ( سجل رقم 32 لدخول وخروج المواد المستهلكة).
- إعداد بطاقات دورية للمخزون (F/EF:ficher-E:etager)
- ترتيب فواتير المواد المخزنة و محاضر البيع .
- يقوم باستقبال وفحص المقتنيات وفقاً لطلب الشراء أو الاتفاقيات المبرمة.

د) مكتب ممتلكات البلدية

- يسهر على متابعة الممتلكات العقارية لبلدية.
- متابعة الشؤون الاقتصادية.
- متابعة النقل والنقل المدرسي.
- إنجاز بطاقات تعريفية للعقارات.
- إنجاز عقود (الإيجار، الفسخ، البيع) للعقارات التابعة للبلدية.
- إجراء المزادات العلنية للممتلكات البلدية وتحرير الإعلانات والمحاضر.
- متابعة عقود الإيجار ومسك سجل ممتلكات البلدية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي لبلدية متليلي الشعانبة ولاية غرداية





## المطلب الثالث: مصادر الإيرادات الجبائية والغير الجبائية في بلدية متليلي

### الفرع الأول: مصادر الإيرادات الجبائية

تُعرف مصادر الإيرادات الجبائية بأنها مختلف الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة أو الجماعات المحلية بصفة إجبارية من الأفراد والمؤسسات، وفق قوانين وتشريعات محددة، بهدف تمويل النفقات العامة وضمان سير المرافق العمومية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتُعد هذه الإيرادات من أهم الموارد المالية العمومية، لأنها تمثل المصدر الأساسي لتمويل الميزانية العامة، سواء على المستوى المركزي أو المحلي.

وتتنوع مصادر الإيرادات الجبائية حسب طبيعتها ومجال تطبيقها، حيث تشمل الضرائب بمختلف أنواعها، والرسوم، والحقوق الجبائية التي تُفرض على الأنشطة الاقتصادية أو الممتلكات أو المعاملات والخدمات. وتستند هذه الإيرادات إلى وجود وعاء ضريبي يتمثل في الدخل أو الأرباح أو الاستهلاك أو الملكية، ويتم تحديد قيمتها وفق نسب وقواعد قانونية تضمن تحقيق العدالة الجبائية والمساهمة في تغطية الأعباء العامة. كما تُعتبر مصادر الإيرادات الجبائية أداة مالية واقتصادية مهمة، إذ لا يقتصر دورها على توفير الموارد المالية فقط، بل تساهم كذلك في توجيه النشاط الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار، وتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل والحد من الفوارق الاقتصادية بين الأفراد والفئات الاجتماعية.

### الجدول رقم (02 - 01): تقدير الإيرادات الجبائية لصالح الجماعات المحلية لسنة 2026

النسبة	طبيعة الضرائب والرسوم
66%	الرسم على الناتج البترولي
66%	الرسم المحلي للتضامن لنقل المحروقات عن طريق الأنابيب
66%	الرسم المحلي للتضامن المطبق على النشاطات المنجمية
100%	الرسم العقاري و رسم رفع القمامات المنزلية
10%	الرسم على القيمة المضافة
40.25%	الضريبة الجزافية الوحيدة
50%	الضريبة على الدخل العقاري
50%	رسم السكن

رسم الإقامة	%100
-------------	------

### المصدر من إعداد الطالبين

#### الفرع الثاني: مصادر الإيرادات غير الجبائية

تُعرف مصادر الإيرادات غير الجبائية بأنها مختلف الموارد المالية التي تتحصل عليها البلدية دون أن تكون ناتجة عن الضرائب أو الرسوم الجبائية الإلزامية، وإنما تأتي مقابل خدمات تقدمها البلدية للمواطنين، أو نتيجة استغلال أملاكها ومرافقها العمومية، أو من خلال الإعانات والمداحيل المختلفة. وتُعد هذه الإيرادات مورداً مالياً مهماً يساهم في دعم الميزانية المحلية وتحقيق التوازن المالي، خاصة في مجال تمويل نفقات التسيير والمشاريع التنموية. وفي إطار بلدية متليلي الشعانبة، تتجسد الإيرادات غير الجبائية في عدة موارد متنوعة، من بينها:

- حقوق على الطرق و الأماكن و التوقف
- توصيل الأنابيب للمياه الفذرة
- حقوق فتح ورشة
- حقوق التوقف الحجز البلدي
- حقوق السوق الأسبوعي
- إعانات الدولة و الجماعات العمومية الأخرى
- حقوق تفريغ البئر
- بيع المحاصيل
- تأجير العقارات و المنقولات والعتاد
- كراء محطة نقل المسافرين
- كراء المسبح
- ناتج السنوات المالية السابقة

المبحث الثاني: المعالجة الحسابية للإيرادات الجبائية في بلدية متليلي

المطلب الاول: عرض بيانات فعلية من الحساب الاداري

الجدول رقم (02-02): كشف يتضمن متابعة الإيرادات للسنة المالية 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية غرداية

دائرة متليلي الشعانبة

كشف يتضمن متابعة الإيرادات للسنة المالية 2022

بتاريخ: 2023/03/31

الفارق	الانجازات الفعلية			تقديرات الميزانية	تعيين الحساب	الحساب		
	مجموع الانجازات	المرحلة التكميلية 3/31/2023	خلال السنة المالية 12/31/2022			المادة	الباب ف	البا ب
	<b>132,220,594.5</b>	<b>8,108,952.6</b>	<b>124,111,641.9</b>	<b>80,069,148.2</b>				94
	<b>8</b>	<b>8</b>	<b>0</b>	<b>8</b>	نتاج جبائي			0
817,560.10	4,592,040.10	576,147.00	4,018,893.10	3,774,480.00	الرسم على تأدية الخدمات TVA %10	750	940 7	94 0
186,000.00	336,000.00	56,000.00	280,000.00	150,000.00	رسم الذبح	751	940	94

							7	0
16,800.00	16,800.00	7,800.00	9,000.00	0.00	رسم الإقامة TSJE	754	940 8	94 0
-115,000.00	35,000.00	0.00	35,000.00	150,000.00	حقوق الافراح	755	940 9	94 0
-10,000.00	0.00	0.00	0.00	10,000.00	رسوم اخرى	759 0	940 9	94 0
1,415,978.55	3,415,978.55	0.00	3,415,978.55	2,000,000.00	رسوم على الطرق	759 1	940 0	94 0
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	رسم رفع القمامات المنزلية	759 3	940 9	94 0
161,414.00	209,237.00	173,909.00	35,328.00	47,823.00	الرسم العقاري والتطهير TF	760	940 0	94 0
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	رسوم التطهير	761	940 0	94 0
131,529,932.0 6	71,272,193.06	2,986,697.34	68,285,495.72	58,119,261.00	الريم على النشاط المهني	762	940 0	94 0
30,755,784.40	30,775,784.40	2,859,380.00	27,916,404.40	0.00	الرسم على النشاط	762	940	94

					الصناعي	1	0	
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الرسم على المداخل الترقية العقارية	767	940 2	94 0
516,691.69	9,235,784.40	835,757.84	8,399,409.85	8,718,476.00	الضريبة الجزافية IFU %40	768	940 0	94 0
5,233,285.50	9,235,167.69	616,261.50	11,716,132.28	7,099,108.28	ضرائب اخرى مباشرة ( الضريبة على الدخل العقاري + رسم على السكن IRF + T D HA	769	940 9	94 0
170,508,446.3 0	261,344,579.78	16,220,905.3 6	248,223,283.80	160,138,296.5 6	المجاميع			

رئيس المجلس الشعبي البلدي

أمين الخزينة ما بين البلديات متليلي

الجدول رقم (2-03): كشف يتضمن متابعة الإيرادات للسنة المالية 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية غرداية

دائرة متليلي الشعانبة

بتاريخ: 2024/03/31

كشف يتضمن متابعة الإيرادات للسنة المالية 2023

الفارق	الانجازات الفعلية			تقديرات الميزانية	تعيين الحساب	الحساب		
	مجموع الانجازات	المرحلة التكميلية 3/31/2024	خلال السنة المالية 12/31/2023			المادة	الباب ف	البا ب
	<b>219,102,187.1</b> 7	<b>0.00</b>	<b>219,102,187.1</b> 7	<b>233,681,227.0</b> 0	<b>ناتج جبائي</b>			<b>94</b> <b>0</b>
1,366,255.30	5,233,518.30	0.00	5,233,518.30	3,897,263.00	الرسم على تأدية الخدمات 10% TVA	750	940 7	94 0
214,000.00	364,000.00	0.00	364,000.00	150,000.00	رسم الذبح	751	940 7	94 0
618,600.00	643,200.00	0.00	643,200.00	246,000.00	رسم الإقامة	754	940	94

					TSJE		8	0
-87,000.00	63,000.00	0.00	63,000.00	150,000.00	حقوق الافراح	755	940 9	94 0
-9,480.00	5,200.00	0.00	5,200.00	10,000.00	رسوم اخرى	759 0	940 9	94 0
191,796.95	3,241,796.95	0.00	3,241,796.95	3,050,000.00	رسوم على الطرق	759 1	940 0	94 0
186,866.00	216,866.00	0.00	216,866.00	30,000.00	رسم رفع القمامات المنزلية	759 3	940 9	94 0
55,007.00	896,770.00	0.00	896,770.00	841,763.00	الرسم العقاري والتنظيف TF	760	940 0	94 0
- 22,062,118.58	179,397,485.42	0.00	179,397,485.42	201,459,604.00	الريم على النشاط المهني الرسم على النشاط الصناعي	762	940 1	94 0
-593,399.00	0.00	0.00	0.00	593,399.00	الرسم على المداخل الترقية العقارية	767	940 2	94 0

-1,207,487.55	9,353,553.45	0.00	9,353,553.45	10,561,041.00	الضريبة الجزائرية IFU %40	768	940 0	94 0
6,797,920.05	19,691,477.05	0.00	19,691,477.05	12,893,557.00	ضرائب اخرى مباشرة ( الضريبة على الدخل العقاري +رسم على السكن + IRF T D HA	769	940 9	94 0
- 15,895,295.1 3	<b>438,209,054.3 4</b>	<b>438,209,054.3 4</b>	<b>438,209,054.3 4</b>	<b>467,563,854.0 0</b>	<b>المجاميع</b>			

رئيس المجلس الشعبي البلدي

أمين الخزينة ما بين البلديات

الجدول رقم (2-04): كشف يتضمن متابعة الإيرادات للسنة المالية 2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية غرداية

دائرة متليلي الشعانبة

بتاريخ: 2025/03/31

كشف يتضمن متابعة الإيرادات للسنة المالية 2024

الفارق	الانجازات الفعلية			تقديرات الميزانية	تعيين الحساب	الحساب		
	مجموع الانجازات	المرحلة التكميلية 3/31/2025	خلال السنة المالية 12/31/2024			المادة	الباب ف	البا ب
	<b>137,074,132.78</b>	<b>21,151,444.56</b>	<b>115,922,688.22</b>	<b>91,584,889.00</b>	ناتج جبائي			94 0
-161,325.80	4,459,557.20	606,219.20	3,853,338.00	4,620,883.00	الرسم على تأدية الخدمات TVA %10	750	940 7	94 0
186,000.00	308,000.00	28,000.00	308,000.00	150,000.00	رسم الذبح	751	940 7	94 0
5,200.00	15,200.00	0.00	15,200.00	10,000.00	رسم الإقامة TSJE	754	940 8	94 0
-89,000.00	61,000.00	0.00	61,000.00	150,000.00	حقوق الافراح	755	940 9	94 0

-10,000.00	0.00	0.00	0.00	10,000.00	رسوم اخرى	759 0	940 9	94 0
2,640,631.60	4,640,631.60	96,725.00	4,543,906.60	2,000,000.00	رسوم على الطرق	759 1	940 0	94 0
-10,000.00	0.00	0.00	0.00	10,000.00	رسم رفع القمامات المنزلية	759 3	940 9	94 0
1,852,048.00	1,852,048.00	458,193.00	1,393,855.00	0.00	الرسم العقاري والتطهير TF	760	940 0	94 0
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	رسوم التطهير	761	940 0	94 0
- 1,165,538.97	72,622,518.03	19,102,117.1 5	53,520,400.88	73,788,057.00	الريم على النشاط المهني	762	940 0	94 0
30,785,294.2 4	30,785,294.42	0.00	30,785,294.42	0.00	الرسم على النشاط الصناعي	762	940 1	94 0
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الرسم على المداخل الترقية العقارية	767	940 2	94 0
- 1,876,381.17	8,357,857.83	744,015.21	7,613,842.62	10,234,239.00	الضريبة الجزافية 40% IFU	768	940 0	94 0

13,332,315.7 0	13,944,025.70	116,175.00	19,827,850.70	611,710.00	ضرائب اخرى مباشرة ) الضريبة على الدخل العقاري + رسم على السكن IRF + T D HA	769	940 9	94 0
45,489,243. 60	274,148,265. 56	42,302,889. 12	237,845,376. 44	183,169,778. 00	المجاميع			

رئيس المجلس الشعبي البلدي

أمين الخزينة ما بين البلديات

الجدول رقم (2-05): كشف يتضمن متابعة الإيرادات للسنة المالية 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية غرداية

دائرة متليلي الشعانبة

بتاريخ: 2026/03/31

كشف يتضمن متابعة الإيرادات للسنة المالية 2025

الفارق	الانجازات الفعلية			تقديرات الميزانية	تعيين الحساب	الحساب		
	مجموع الانجازات	المرحلة التكميلية 3/31/2022	خلال السنة المالية 2022			المادة	الباب ف	البا ب
40,782,233.03	134,723,837.12	10,256,851.84	124,466,985.28	90,844,378.00	نتائج جبائي			940
-423,539.00	5,466,801.00	576,147.00	4,890,654.00	5,890,340.00	الرسم على تأدية الخدمات TVA %10	750	940 7	940
156,000.00	356,000.00	56,000.00	300,000.00	200,000.00	رسم الذبح	751	940 7	940
17,800.00	17,800.00	7,800.00	10,000.00	0.00	رسم الإقامة TSJE	754	940 8	940
-108,000.00	42,000.00	0.00	42,000.00	150,000.00	حقوق الافراج	755	940	940

							9	0
-6,500.00	3,500.00	0.00	3,500.00	10,000.00	رسوم أخرى	759	940	94
2,589,645.0	4,689,645.00	0.00	4,689,645.00	2,100,000.00	رسوم على الطرق	0	9	0
0						759	940	94
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	رسم رفع القمامات المنزلية	1	0	0
171,909.00	221,909.00	173,909.00	48,000.00	50,000.00	الرسم العقاري والتطهير TF	3	9	0
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	رسوم التطهير	760	940	94
4,866,554.3	68,866,554.34	2,986,697.34	65,879,857.00	64,000,000.0	الرسم على النشاط المهني	761	940	94
4				0		762	0	0
30,955,923.00	30,955,923.00	2,859,380.00	28,096,543.00	0.00	الرسم على النشاط الصناعي	762	940	94
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الرسم على المداخل الترقية العقارية	762	1	0
2,092,762.0	11,771,311.00	2,980,657.00	8,790,654.00	9,678,549.00	الضريبة الجزافية 40%	767	940	94
						768	940	94

0					IFU	0	0
469,678.69	9,235,167.69	616,261.50	11,716,132.28	8,765,489.00	ضرائب اخرى مباشرة ) الضريبة على الدخل العقاري + رسم على السكن IRF + T D HA	769	940 94
40,782,233. 03	266,350,448.1 5	20,513,703.6 8	248,933,970.5 6	181,688,756. 00	المجاميع		

رئيس المجلس الشعبي البلدي

أمين الخزينة ما بين البلديات

الحساب الإداري لبلدية متليلي: فترة إعداد الحساب الإداري لبلدية متليلي: يتم البدء في إعداد الحساب الإداري مع نهاية السنة المالية بتاريخ 31 مارس من كل سنة حيث تشرع مصلحة المحاسبة في إعداد ما يسمى بالحساب الإداري وذلك بإعداد مختلف الملحقات الخاصة بميزانية البلدية في القسمين التسيير، التجهيز والاستثمار وملئها بعناية ودقة حتى يمكن من إعداد هذه الميزانية، الحساب الإداري.

مكونات الحساب الإداري: من بين مكوناته الحساب الذي يبين كل المصاريف الخاصة بالإيرادات الجبائية التي تم تحصيلها خلال السنة المالية، يتم إعداده من طرف المجلس الشعبي البلدي يمكن استخراج نتيجة السنة المالية من خلال جدول الحساب الإداري سواء كانت النتيجة عجز أو فائض في الرصيد المحاسبي، حيث يتم ضبط الحساب عند انتهاء السنة المالية.

الجدول رقم (2-06): تطور الأهمية النسبية للإيرادات المحصلة على مستوى بلدية

متليلي خلال الفترة ما بين 2022 و 2025

السنوات				التعيين
2025	2024	2023	2022	
90,844,378.00	91,584,889.00	233,681,227.00	80,069,148.28	تقديرات الميزانية مليون دج
134,723,837.12	137,074,132.78	219,102,187.17	132,220,594.58	الإيرادات الجبائية للبلدية مباشرة وغير مباشرة

				مليون دج
148.30%	149.67%	93.76%	165.14%	100 %

تظهر النتائج أن نسب تحصيل الإيرادات الجبائية تجاوزت 100% خلال معظم سنوات الدراسة (2022، 2024، 2025)، حيث بلغت مستويات مرتفعة، مما يدل على أن الإيرادات الفعلية المحققة فاقت بشكل واضح تقديرات الميزانية. وهذا يعكس إما تحسناً ملحوظاً في كفاءة التحصيل الجبائي أو اعتماد البلدية على تقديرات متحفظة لا تعكس الإمكانيات الحقيقية للإيرادات. في المقابل، سجلت سنة 2023 نسبة أقل من 100% (93.76%)، وهي حالة استثنائية تشير إلى عدم بلوغ الإيرادات الفعلية للمستوى المتوقع، وقد يُفسر ذلك بعوامل ظرفية أو بارتفاع غير دقيق في التقديرات خلال تلك السنة.

بصفة عامة، يتضح أن السمة الغالبة هي التقليل من تقدير الإيرادات الجبائية مقابل تحقيق نتائج فعلية أعلى، مما يستدعي تحسين دقة إعداد التقديرات الميزانية لتكون أكثر واقعية وتعكس القدرة الحقيقية للبلدية على التحصيل".

### المطلب الثاني: تسجيل وتحليل الإيرادات الجبائية علمياً

يعد موضوع الجباية المحلية من المواضيع الهامة التي لا تزال تعرف الكثير من النقاش والتحليل في إطار البحث عن الأساليب التي تجعل من الجماعات المحلية تتمتع بالقدرات الكافية التي تسمح لها بممارسة أعمالها بعيداً عن تقلبات المنح والإعانات المتأتية من الدولة في إطار وظائفها المتعددة.

وبالبحث في مصادر تمويل ميزانية البلديات، فإنه يلاحظ أن مصادر تمويلها تتميز بالتنوع من حيث مصادرها، ومعدلاتها، وحصصها على ضوء القوانين المعمول بها، ولكن على الرغم من ذلك تشكل الجباية المحلية بما تتضمنه من ضرائب ورسوم أحد أهم مصادر تمويل ميزانية البلديات، مع ملاحظة وجود تدخل للعديد من الأطراف المشاركة في عملية تسيير وتحصيل الإيرادات الجبائية المحلية.

## الفرع الأول: واقع التحصيل للإيرادات الجبائية في بلدية متليلي

من أجل الوقوف على مدى مساهمة مصادر التمويل المختلفة في تحقيق التنمية المحلية وجب علينا القيام بتحليل ودراسة جميع الإيرادات الجبائية، خلال الفترة ما بين 2021 . 2024 وعلى ضوء الصلاحيات المتاحة للبلديات، سنعرض واقع التحصيل للرسوم والحقوق المسيرة من طرف بلدية متليلي خلال الفترة ما بين 2022 و 2025 وهذا ما توضحه أكثر الأرقام الواردة في الجدول التالي :

نحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على واقع التحصيل للإيرادات الجبائية على مستوى بلدية متليلي.

يقتصر دور البلديات ضمن الصلاحيات الممنوحة لها على تحديد فقط معدل بعض الضرائب أو مبالغها عن طريق مداوات للمجالس البلدية خاضعة لرقابة الجهات الوصية، ذلك أن البلديات لا تتوفر على أي سلطة تستطيع من خلالها إنشاء الضرائب والرسوم، أو تعديلها أو إلغائها وعلى الرغم من تنوع الرسوم والحقوق المسيرة من طرف بلدية متليلي، فإن مردود هذه الأخيرة يبقى ضعيف جدا، بحيث تتراوح أهميتها النسبية بالمقارنة مع إجمالي الإيرادات الجبائية ما - بين المعدلين % 2,21 و % 3,93 وهذا خلال الفترة ما بين 2022 و 2025

نظرا لطبيعة وتنوع الخدمات التي تقوم بها البلدية فتعددت مصادر إيراداتها وتتمثل في المداخل الجبائية والمداخل من أملاكها الخاصة وكذا مختلف الاعانات المقدمة من الهيئات الأخرى.

## أولاً: الرسم على تأدية الخدمات ( TVA 10%)

يعتبر الرسم على تأدية الخدمات (TVA 10%) من أهم مصادر الإيرادات الجبائية غير المباشرة للجماعات المحلية، حيث يتم تحصيله مركزياً من طرف الإدارة الجبائية التابعة للدولة، ثم يُعاد توزيع جزء منه على البلديات وفق آليات ومعايير محددة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات كل بلدية ومستوى نشاطها الاقتصادي. ولا تقوم البلدية بتحصيل هذا الرسم بشكل مباشر، إلا أنها تستفيد منه ضمن مواردها المالية المحولة، مما يجعله عنصراً أساسياً في تحقيق التوازن المالي لميزانيتها. كما يساهم هذا المورد في تمويل مختلف النفقات العمومية، خاصة ما يتعلق بتسيير المرافق المحلية، كالنظافة، والإنارة العمومية، وصيانة الطرقات، وتحسين إطار معيشة السكان.

**تقييد وتسجيل الرسم على تأدية الخدمات TVA 10%** : يتم تقييد وتسجيل الرسم على تأدية الخدمات الخاضع لمعدل 10% ضمن التصنيف الميزانياتي في الباب 940، حيث يُدرج تحديداً في الباب الفرعي 9407، ويُقيّد في المادة 750، وذلك وفقاً للهيكلية المعتمدة في تسجيل الإيرادات الجبائية. ويعكس هذا الترتيب الدقة في تصنيف هذا النوع من الرسوم ضمن أبواب محددة تُمكن من تتبعها ومراقبة تحصيلها بشكل منظم، بما يضمن وضوحاً في عرض المعطيات المالية وسهولة في معالجتها ضمن النظام المحاسبي العمومي.

### ثانياً: حصيلة الرسم على الذبح

هي مجموع المبالغ المالية التي يتم تحصيلها فعلياً من هذا الرسم خلال فترة زمنية معينة (سنة مالية غالباً)، وتمثل المورد الجبائي النهائي الذي يدخل إلى ميزانية البلدية أو الجماعة المحلية بعد عملية التحصيل. ويُعد هذا الرسم من الرسوم المحلية المرتبطة بالنشاط اليومي للمجازر وعمليات الذبح التي تتم داخل أو خارج الهياكل المعتمدة، حيث يُفرض مقابل كل عملية ذبح وفق التعريف المحددة قانوناً.

**تقييد وتسجيل الحصيلة الرسم على الذبح:** يقيد الرسم على الذبح محاسبياً ضمن إيرادات الجماعات المحلية في الباب 940 باعتباره من الرسوم غير المباشرة، ويُدرج تحديداً في الباب الفرعي 9404 الذي يخص الرسوم المرتبطة بالخدمات والنشاطات ذات الطابع المحلي، ثم يُسجل في المادة 751 التي تشمل مختلف الحقوق والرسوم الناتجة عن الاستغلال، وبذلك فإن هذا الرسم يُعتبر مورداً جبائياً عادياً يُحصّل لفائدة البلدية، ويتم إدراجه في الحسابات وفق هذا التسلسل لضمان تصنيفه الصحيح ضمن الميزانية ومتابعة تحصيله ومراقبته بشكل دقيق.

### ثالثاً: الرسم على الإقامة

هو رسم جبائي محلي يُفرض على الأشخاص المقيمين مؤقتاً في مؤسسات الإيواء السياحي داخل الجماعة المحلية مقابل الخدمات العمومية المرتبطة بالنشاط السياحي والنظام الحضري، ويُعد من الموارد الأساسية لميزانية البلدية. تم تنظيم هذا الرسم قائماً على أحكام المادة 330 مكرر من القانون

رقم 101-76 المؤرخ في 9 ديسمبر 1976 المتضمن نظام الجباية المحلية<sup>1</sup> التي أُدخلت لتشمل الرسوم السياحية المحلية. وقد تم تعديل تعريفه وتحديد قيمته وآليات تحصيله بموجب أحكام المادة 42 من قانون المالية لسنة 2024 التي تُحدّد التعريفات الجديدة للرسم وتوسّع وعاءه الضريبي.

**تقييد وتسجيل الرسم على الإقامة:** يقيدّ الرسم على الإقامة ضمن التصنيف الميزانياتي في الباب 940، حيث يُدرج في الباب الفرعي 9408، ويُسجّل في المادة 754، وذلك وفقاً للهيكلية المعتمدة في تبويب الإيرادات الجبائية. ويعكس هذا التصنيف إطاراً محاسبياً منظماً يُسهّل تتبع هذا المورد الجبائي ومراقبة تحصيله، مع ضمان شفافية تسجيله وانسجابه ضمن الحسابات العمومية.

#### رابعاً: الرسم الخاص بحقوق الطريق، والأماكن والتوقف:

على ضوء القوانين السارية المفعول، فإن حقوق الأماكن والتوقف يمكن اعتبارها بمثابة أتاوي تحصل من طرف البلديات بمناسبة شغل مساحة أرضية من الطريق العمومي، ومثال ذلك: مكان عرض السلع للتجار، مساحات خارجية للمقاهي، إنشاء كشك، حقوق الوقوف والتوقف في المساحات، معارض وأسواق، ...، ويتم تحدد التعريفات المرتبطة بهذه العمليات بواسطة مداولة المجلس الشعبي البلدي، والتي تخضع حسب ما هو معروف في هذا المجال لمصادقة الوصاية.

**تقييد وتسجيل الرسم الخاص بحقوق الطريق، والأماكن والتوقف:** يقيد ويسجل الرسم على الطرق ضمن إيرادات الجماعات المحلية في الباب 940 باعتباره من الرسوم غير المباشرة، ويُدرج في الباب الفرعي 9400 الذي يضم الرسوم المختلفة غير المصنفة تفصيلياً ضمن أبواب فرعية أخرى، ثم يُسجل في المادة 7591 المخصصة لهذا النوع من الرسوم، وبذلك يُعتبر هذا الرسم مورداً جبائياً عادياً لفائدة البلدية، ويتم تسجيله وفق هذا التصنيف لضمان إدراجه الصحيح في الميزانية ومتابعة تحصيله ومراقبته بصفة منتظمة.

<sup>1</sup> المادة 330 مكرر من القانون رقم 101-76 المؤرخ في 9 ديسمبر 1976 المتضمن نظام الجباية المحلية تم تعديل تعريفه وتحديد قيمته وآليات تحصيله بموجب أحكام المادة 42 من قانون المالية لسنة 2024

### خامسا: رسم رفع القمامات المنزلية

هو رسم جبائي محلي يُفرض على المواطنين أو أصحاب العقارات مقابل خدمة جمع ونقل ومعالجة النفايات المنزلية التي تقوم بها البلدية أو الهيئة المكلفة بالنظافة العمومية. ويُعد هذا الرسم من الموارد الجبائية الذاتية للجماعات المحلية، ويهدف أساساً إلى تمويل تكاليف خدمة النظافة العمومية وضمان استمراريتها وتحسين جودتها أما حصيلة رسم رفع القمامات المنزلية فهي مجموع المبالغ المالية التي يتم تحصيلها فعلياً من هذا الرسم خلال سنة مالية معينة، وتمثل الإيراد النهائي الذي يدخل ضمن ميزانية البلدية بعد عمليات التحصيل. وتعكس هذه الحصيلة مدى فعالية النظام الجبائي المحلي في تحصيل مستحقات خدمة النظافة، كما تعكس أيضاً درجة التزام المكلفين بالدفع، وكفاءة مصالح الجباية في المتابعة والتحصيل.

**تقييد وتسجيل الرسم على رفع القمامات المنزلية:** يقيد ويسجل الرسم على رفع القمامات المنزلية ضمن إيرادات الجماعات المحلية في الباب 940 باعتباره من الرسوم غير المباشرة، ويُدرج في الباب الفرعي 9409 الذي يخص الرسوم المتعلقة بالنظافة والتهيئة والخدمات المرتبطة بجمع النفايات المنزلية، ثم يُسجل في المادة 7593 المخصصة لهذا الرسم، وبذلك يُعد هذا الرسم مورداً جبائياً محلياً يهدف إلى تمويل خدمات رفع ومعالجة النفايات، ويتم تقييده وفق هذا التصنيف لضمان دقة إدراجه في الميزانية ومتابعة تحصيله بشكل منتظم.

### سادسا: الرسم العقاري والتطهير TF

أنشئ بموجب الامر 52/62 المؤرخ في 42 جوان 2262 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة<sup>1</sup>، 1967 وهو رسم يطبق على المكيات المبنية وغير المبنية المتواجدة على إقليم البلدية، يحسب الرسم العقاري على الملكيات المبنية على أساس القيمة الإيجارية الجبائية للمساحات المتواجد فيها الملكيات المبنية وهي محددة حسب التنظيم المعمول به لكل متر مربع، ويحسب الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية على أساس القيمة الإيجارية<sup>2</sup> الجبائية محددة حسب المنطقة على مساحة الملكية

<sup>1</sup> - الامر رقم 67-04 يتضمن تعديل وتتميم الامر رقم 66-460 المؤرخ في 19 رمضان عام 1436 الموافق 31 ديسمبر

سنة، 1966، والمتضمن قانون المالية لسنة 1967، الجريدة الرسمية عدد 07 المؤرخة في 09 يونيو 1967

<sup>2</sup> المادة 261 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة مستحدث إلى 2018

الخاضعة للضريبة والمحسوبة كما يلي: بالهكتار بالنسبة للأراضي الفلاحية وبالمتر المربع بالنسبة للأراضي الأخرى

رغم أنه يوجه 100 % لصالح البلدية، إلا أن نسبته ضئيلة جداً، وهذا راجع إلى أن أغلبية العقارات سواء المبنية المؤجرة أو غير مبنية المؤجرة، هي غير مسجلة في المحافظات العقارية خصوصاً ان بلدية متليلي من موقعها أغلبها تخضع للعقود العرفية وهذا ما يحرمها من مورد مالي هام.

**تقييد وتسجيل الرسم العقاري TF:** يُقيد الرسم العقاري (TF) ضمن التصنيف الميزانياتي في الباب 940، حيث يُدرج في الباب الفرعي 9400، ويُسجل في المادة 076، وذلك وفقاً للهيكلية المعتمدة في تبويب الإيرادات الجبائية. ويعكس هذا الترتيب التنظيمي إدراج هذا النوع من الرسوم ضمن إطار محاسبي دقيق يهدف إلى تسهيل عملية تتبعه وضمان شفافية تسجيله، بما يسمح بتحسين مراقبة تحصيله وإدراجه ضمن الحسابات العمومية بشكل منسجم مع القواعد المعمول بها في المحاسبة العمومية.

#### سابعاً: الرسم على النشاط المهني P.A.T

تأسس الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996 الذي نصت عليه المادة 21 من قانون المالية والذي عوض الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري، يفرض هذا الرسم على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو غير تجاري مهني ويخضع نشاطهم للضريبة على الدخل الإجمالي<sup>1</sup> IRG أو على الضريبة على أرباح الشركات IBS ويعتبر من أهم الضرائب التي تعود لصالح الجماعات المحلية دون سواها، حيث حدد معدل هذا الرسم بموجب المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المعدلة بموجب المادة 08 من الأمر رقم 02/08 مؤرخ في 21 جويلية 2008 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 والتي حددته بنسبة<sup>2</sup> 2%

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3 % فيما يخص رقم الاعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الانابيب يخفض معدل هذا الرسم إلى 1% بالنسبة لنشاطات الانتاج، فيما

<sup>1</sup> قانون المالية 1996 المادة 40.

<sup>2</sup> المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008

يخص نشاطات البناء والاشغال العمومية والري فتحدد نسبة الرسم ب: 2 % مع تخفيض بنسبة 25% ويتم توزيع عائد الرسم على الجماعات المحلية حسب الجداول التالية:

جدول رقم (2-07) : معدل الرسم 2% طبقا للمادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم

المماثل

المجموع	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الرسم على النشاط المهني TAP
2%	0.11%	0.59%	1.30%	المعدل العام

جدول رقم (2-08): معدل الرسم 3% طبقا للمادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم

المماثلة:

المجموع	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الرسم على النشاط المهني TAP
2%	0.11%	0.59%	1.30%	المعدل العام

جدول رقم (2-09): معدل الرسم 1% طبقا للمادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم

المماثلة:

المجموع	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الرسم على النشاط المهني TAP
2%	0.11%	0.59%	1.30%	المعدل العام

ملاحظة: وبموجب المادة 14، والمادة 24 من قانون المالية لسنة 2023 المؤرخ في: 2023/12/31 تم إلغاء الرسم على النشاط المهني TAP.

**تقييد وتسجيل الرسم على النشاط المهني P.A.T:** يُقيد الرسم على النشاط المهني ضمن التصنيف الميزانياتي في الباب 940، حيث يُدرج في الباب الفرعي 9401، ويُسجل في المادة 762، وذلك وفقاً للهيكلية المعتمدة في تبويب الإيرادات الجبائية. ويُجسد هذا التصنيف إطاراً تنظيمياً يسمح بضبط هذا المورد الجبائي وتتبع تحصيله بكفاءة، مع ضمان دقة تسجيله ضمن النظام المحاسبي العمومي.

### ثامنا: الرسم على النشاط الصناعي

هو رسم جبائي محلي يُفرض على المؤسسات والأشخاص الذين يمارسون أنشطة صناعية أو إنتاجية داخل الإقليم البلدي، ويُحتسب عادةً على أساس رقم الأعمال أو طبيعة النشاط وحجمه وفقاً للتشريع الجبائي المعمول به. ويُعتبر هذا الرسم من أهم الموارد الجبائية الاقتصادية للجماعات المحلية، لأنه يرتبط مباشرة بحركية النشاط الصناعي والاستثماري داخل الإقليم. أما حصيلة الرسم على النشاط الصناعي فهي مجموع المبالغ التي يتم تحصيلها فعلياً من هذا الرسم خلال سنة مالية محددة، وتمثل الإيراد الفعلي الذي يدخل إلى ميزانية البلدية بعد عمليات التحصيل. وتُعد هذه الحصيلة مؤشراً أساسياً لقياس مدى ديناميكية القطاع الصناعي على المستوى المحلي، وكذا فعالية الإدارة الجبائية في متابعة المؤسسات الخاضعة للرسم. كما تعكس الفروقات بين التقديرات والحصيلة الفعلية درجة دقة التخطيط المالي، حيث إن تجاوز الحصيلة للتقديرات قد يدل على نشاط اقتصادي أقوى من المتوقع أو ضعف في التقدير، بينما يشير العجز إلى تباطؤ في النشاط الصناعي أو صعوبات في التحصيل أو التحصيل الجزئي للحقوق الجبائية.

**تقييد وتسجيل الرسم على النشاط الصناعي:** يقيد ويسجل الرسم على النشاط الصناعي ضمن إيرادات الجماعات المحلية في الباب 940 باعتباره من الرسوم غير المباشرة المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، ويُدرج في الباب الفرعي 9402 الذي يخص الرسوم المفروضة على الأنشطة الصناعية والتجارية، ثم يُسجل في المادة 762 المخصصة لهذا الرسم، وبذلك يُعتبر هذا الرسم مورداً جبائياً مهماً يساهم في تمويل ميزانية البلدية، ويتم تقييده وفق هذا التصنيف لضمان تنظيمه المحاسبي الصحيح ومتابعة تحصيله ومراقبته بشكل دقيق.

تاسعا: الضريبة الجزافية الوحيدة IFU

أنشأت الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب القانون رقم 06-21 المتضمن قانون املاية لسنة 2007 الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الشركات والتعاونيات التي تمارس نشاط صناعي، أو تجاري أو حرفي أو مهنة غير تجارية والتي يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار 30 000 000 دج المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، والمؤهلين للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

**تقييد وتسجيل الضريبة الجزافية الوحيدة IFU :** تُقيد الضريبة الجزافية الوحيدة ضمن التصنيف الميزانياتي في الباب 940، حيث تُدرج في الباب الفرعي 9409، وتُسجّل في المادة 768، وذلك وفقاً للهيكلية المعتمدة في تبويب الإيرادات الجبائية. ويعكس هذا التصنيف تنظيمًا محاسبيًا دقيقًا يهدف إلى تسهيل تتبع هذا المورد الجبائي ومراقبة تحصيله، مع ضمان شفافية تسجيله وإدراجه بشكل منسجم ضمن الحسابات العمومية.

عاشرا: حصيلة الرسم ضرائب اخرى مباشرة ( الضريبة على الدخل العقاري + رسم على السكن IRF + T D HA

هي مجموع الإيرادات الجبائية الفعلية التي يتم تحصيلها خلال سنة مالية معينة من هذين الموردين، بعد عمليات الإحصاء والتصفية والتحصيل من طرف المصالح الجبائية المختصة، وتُحول لفائدة ميزانية الجماعات المحلية باعتبارها موارد جبائية مباشرة مرتبطة بالملكية العقارية والاستقرار السكني.

وتُعد هذه الحصيلة مؤشراً مهماً على مدى فعالية النظام الجبائي المحلي في تحصيل الضرائب المرتبطة بالممتلكات العقارية والسكن، حيث يعكس ارتفاعها تحسناً في عملية التحصيل واتساع الوعاء الجبائي نتيجة تحيين المعطيات العقارية والسكنية، إضافة إلى ارتفاع نسبة الامتثال الجبائي لدى المكلفين. أما انخفاضها أو تذبذبها فيمكن أن يدل على وجود صعوبات في الإحصاء الجبائي، أو نقص في تحيين الملفات العقارية، أو تأخر في عمليات التحصيل والمتابعة. وبصفة عامة، فإن هذه الحصيلة

تمثل مورداً ثابتاً نسبياً مقارنة ببعض الرسوم الأخرى، لكنها تبقى مرتبطة بمدى تنظيم القطاع العقاري ودقة المعلومات الإدارية المتعلقة بالمكلفين.

تقييد وتسجيل حصيلة الرسم ضرائب اخرى مباشرة ( الضريبة على الدخل العقاري + رسم على السكن IRF + T D HA : يقيد ويسجل الرسم المتعلق بالضرائب الأخرى المباشرة، والمتمثلة في الضريبة على الدخل العقاري IRF ورسم السكن TD HA ، ضمن إيرادات الجماعات المحلية في الباب 940 باعتبارها من الموارد الجبائية المباشرة، ويُدرج في الباب الفرعي 9409 الذي يضم مختلف الضرائب والرسوم المحلية غير المصنفة ضمن أبواب فرعية خاصة، ثم يُسجل في المادة 768 المخصصة لهذا النوع من الضرائب، وبذلك تُعد هذه الموارد من أهم المداخل الجبائية التي تساهم في تمويل ميزانية البلدية، ويتم تقييدها وفق هذا التصنيف لضمان تسجيلها المحاسبي الصحيح ومتابعة تحصيلها بصفة منتظمة ودقيقة.

الفرع الثاني: تحليل التحصيل للإيرادات الجبائية في بلدية متليلي

أولاً: تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على تأدية الخدمات TVA 10%

جدول رقم (02-10): يوضح تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على تأدية الخدمات TVA

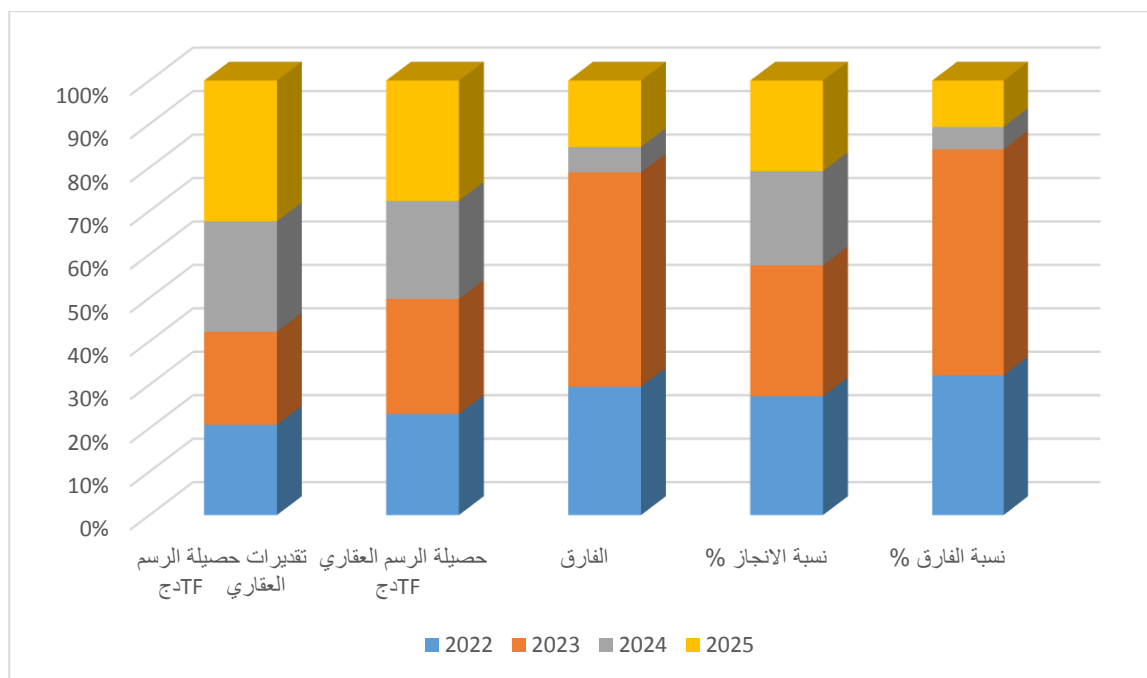
10%

2025	2024	2023	2022	السنوات
5,890,340.00	4,620,883.00	3,897,263.00	3774480.00	تقديرات حصيلة الرسم على تأدية الخدمات (TVA 10%)
5,466,801.00	4,459,557.20	5,233,518.30	4592140.10	حصيلة الرسم على تأدية الخدمات (TVA 10%)
-423,539.00	-161,325.80	1,366,255.30	817560.10	الفارق

نسبة الانجاز %	121.66	134.28	96.50	92.81
نسبة الفارق %	21.66	35.06	-3.49	-7.19

المصدر من إعداد الطالبتين

شكل رقم (2-2): يوضح تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على تأدية الخدمات 10% TVA



المصدر من إعداد الطالبتين

تشير المعطيات إلى تباين واضح في أداء تحصيل الرسم العقاري خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2025. ففي سنة 2022، تم تسجيل حصيلة فعلية قدرها **4,592,140.10** دج مقابل تقديرات بلغت **3,774,480.00** دج، ما نتج عنه فارق إيجابي قدره **817,560.10** دج، بنسبة فارق بلغت **21.66**، ونسبة إنجاز مرتفعة وصلت إلى **121.66**، وهو ما يعكس تجاوزاً ملحوظاً للتوقعات. أما في سنة 2023، فقد تعزز هذا الأداء الإيجابي بشكل أكبر، حيث بلغت الحصيلة **5,233,518.30** دج مقارنة بتقديرات **3,897,263.00** دج، بفارق كبير قدره **1,366,255.30** دج، ونسبة فارق **35.06**، مع نسبة إنجاز مرتفعة جداً بلغت **134.28**، مما يدل على تحسن كبير في التحصيل وربما

دقة أقل في التقديرات أو تحسن في آليات الجباية. في المقابل، شهدت سنة 2024 تراجعاً نسبياً، حيث بلغت الحصيد الفعلي 4,459,557.20 دج أقل من التقديرات المقدرة بـ 4,620,883.00 دج، مسجلة فارقاً سلبياً قدره 161,325.80- دج، بنسبة -3.49، ونسبة إنجاز 96.50، ما يعكس عدم بلوغ الأهداف المسطرة رغم بقائها قريبة منها. ويستمر هذا التراجع في سنة 2025 بشكل أوضح، حيث بلغت الحصيد 5,466,801.00 دج مقابل تقديرات أعلى بلغت 5,890,340.00 دج، بفارق سلبي قدره 423,539.00- دج، ونسبة فارق 7.19-، ونسبة إنجاز 92.81، مما يشير إلى فجوة أكبر بين التقديرات والتحصيل الفعلي.

بشكل عام، يمكن القول إن الفترة 2022-2023 تميزت بأداء يفوق التوقعات بشكل ملحوظ، في حين عرفت الفترة 2024-2025 تراجعاً في نسب الإنجاز ودخولاً في منطقة العجز مقارنة بالتقديرات، وهو ما قد يستدعي إعادة تقييم منهجية التقدير أو دراسة العوامل المؤثرة على التحصيل الفعلي.

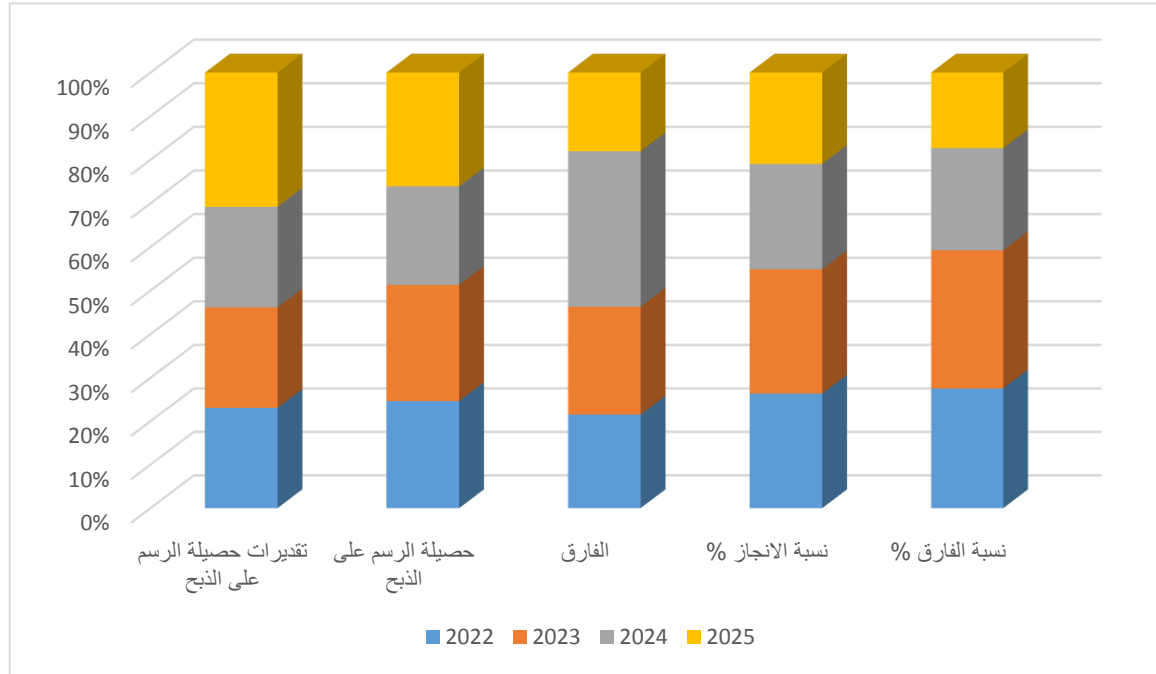
### ثانياً: تحليل الأهمية النسبية لحصيد الرسم على الذبح

جدول رقم (02-11) : يوضح تحليل الأهمية النسبية لحصيد الرسم على الذبح

السنوات	2022	2023	2024	2025
تقديرات حصيد الرسم على الذبح	150,000.00	150,000.00	150,000.00	200,000.00
حصيد الرسم على الذبح	336,000.00	364,000.00	308,000.00	356,000.00
الفارق	186,000.00	214,000.00	308,000.00	156,000.00
نسبة الانجاز %	224.00	242.67	205.33	178.00
نسبة الفارق %	124.00	142.67	105.33	78.00

المصدر من إعداد الطالبتين

الشكل رقم (2-3): يوضح تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على الذبح



### المصدر من إعداد الطالبتين

يبين تحليل الجدول خلال الفترة من 2022 إلى 2025 أن حصيلة الرسم على الذبح فاقت التقديرات بشكل واضح في جميع السنوات لكن بنسب متفاوتة. ففي سنة 2022 قدرت المداخيل بـ 150000 بينما بلغت الحصيلة الفعلية 336000 أي بفارق 186000 وهو ما يمثل نسبة إنجاز 224 بالمائة ونسبة فارق 124 بالمائة ما يدل على تجاوز كبير للتوقعات. وفي سنة 2023 استمرت نفس الوتيرة حيث بقيت التقديرات عند 150000 مقابل حصيلة فعلية قدرها 364000 بفارق 214000 لترتفع نسبة الإنجاز إلى 242.67 بالمائة ونسبة الفارق إلى 142.67 بالمائة وهي أعلى نسبة خلال الفترة مما يعكس ضعفا واضحا في دقة التقدير. أما في سنة 2024 فقد بلغت التقديرات أيضا 150000 في حين وصلت الحصيلة إلى 308000 بفارق 158000 مسجلة نسبة إنجاز 205.33 بالمائة ونسبة فارق 105.33 بالمائة وهي أقل من السنوات السابقة لكنها تبقى مرتفعة ما يؤكد استمرار الفجوة بين التقدير والواقع. وفي سنة 2025 تم رفع التقديرات إلى 200000 وبلغت الحصيلة الفعلية 356000

بفارق 156000 ما نتج عنه نسبة إنجاز 178 بالمائة ونسبة فارق 78 بالمائة وهي أدنى نسبة خلال السنوات الأربع مما يشير إلى تحسن نسبي في واقعية التقديرات رغم استمرار تجاوزها.

بصفة عامة يوضح الجدول أن نسب الإنجاز المرتفعة من 178 إلى 242.67 بالمائة ونسب الفارق الكبيرة تعكس أداء فعليا جيدا في التحصيل لكنها في المقابل تكشف عن اعتماد تقديرات منخفضة وغير دقيقة خاصة في السنوات الأولى مع بداية تحسن طفيف في سنة 2025.

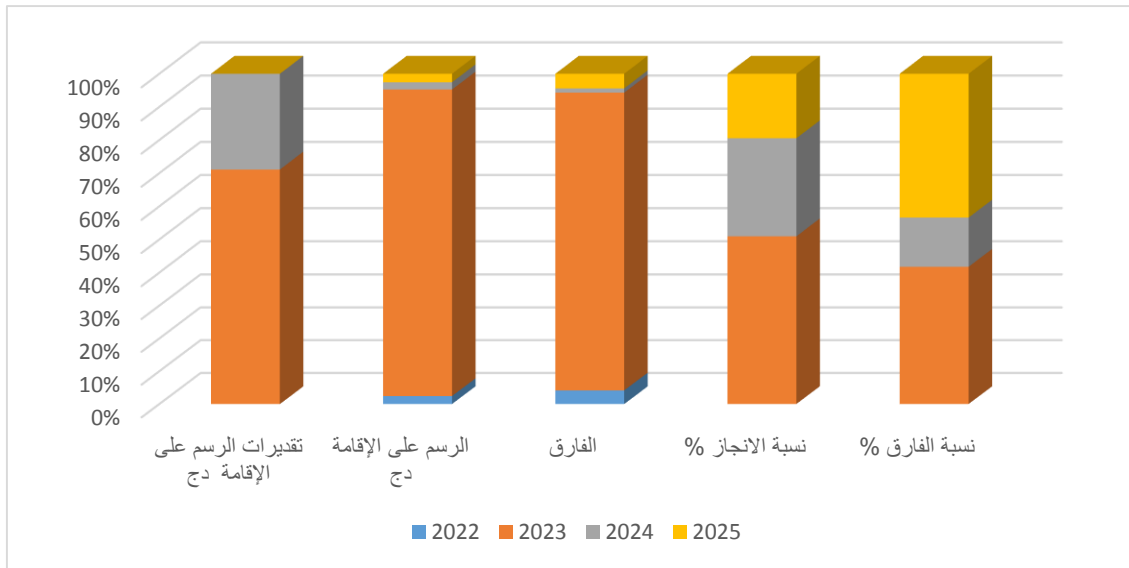
ثالثا: تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على الإقامة:

جدول رقم (02-12) : يوضح تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على الإقامة

السنوات	2022	2023	2024	2025
تقديرات الرسم على الإقامة دج	00.0	24600.00	10000.00	0.00
الرسم على الإقامة دج	16800.00	643200.00	15200.00	17,800.00
الفارق	16800.00	364000.00	5200.00	17,800.00
نسبة الانجاز %	-	261.63	152.00	100
نسبة الفارق %	-	96.18	34.21	100

المصدر من إعداد الطالبتين

الشكل رقم (2-4): يوضح تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على الإقامة



### المصدر من إعداد الطالبتين

يبين تحليل المعطيات وجود تذبذب واضح في الأداء بين سنوات الفائض وسنوات العجز مع تسجيل تحسن في بعض الفترات في سنة 2022 سجلت حصيلة قدرها 16800.00 دج مقابل تقدير منعدم 0.00 دج مما يجعل نسبة الإنجاز غير قابلة للحساب مع تسجيل فارق إيجابي كامل يعادل 16800.00 دج ونسبة فارق 100 بالمئة وهو ما يعكس غياب التقدير واعتماد التحصيل الفعلي فقط في سنة 2023 بلغ التقدير 24600.00 دج بينما بلغت الحصيلة 643200.00 دج والفارق 618600.00 دج ونسبة الإنجاز 2614.63 بالمئة ونسبة الفارق 96.18 بالمئة مما يدل على تجاوز كبير جداً للتقديرات وضعف كبير في دقتها في سنة 2024 بلغ التقدير 10000.00 دج مقابل حصيلة 15200.00 دج والفارق 5200.00 دج ونسبة الإنجاز 152.00 بالمئة ونسبة الفارق 34.21 بالمئة مما يعكس تجاوزاً للتقدير ولكن بشكل أقل حدة مقارنة بسنة 2023 في سنة 2023 جعل نسبة الإنجاز غير قابلة للحساب مع نسبة فارق 100 بالمئة

وبناء على ذلك يتضح أن مداخل الرسم على الإقامة غير مستقرة وتعتمد بشكل كبير على دقة التقدير حيث سجلت السنوات ذات التقدير المنعدم صعوبة في التحليل النسبي بينما سجلت السنوات الأخرى فروقات كبيرة بين التقدير والإنجاز مما يدل على ضعف في عملية التقدير وغياب التوازن بين التوقعات والتحصيل

4 تحليل تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم الخاص بحقوق الطريق، والأماكن والتوقف:

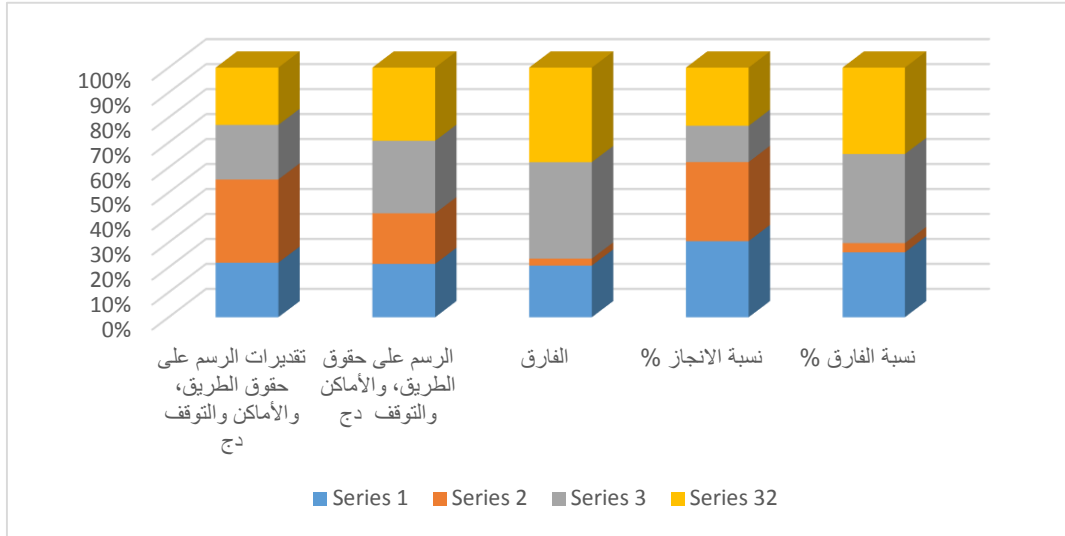
على ضوء القوانين السارية المفعول، فإن حقوق الأماكن والتوقف يمكن اعتبارها بمثابة أتاوي تحصل من طرف البلديات بمناسبة شغل مساحة أرضية من الطريق العمومي، ومثال ذلك: مكان عرض السلع للتجار، مساحات خارجية للمقاهي، إنشاء كشك، حقوق الوقوف والتوقف في المساحات، معارض وأسواق، ... و يتم تحدد التعريفات المرتبطة بهذه العمليات بواسطة مداولة المجلس الشعبي البلدي، والتي تخضع حسب ما هو معروف في هذا المجال لمصادقة الوصاية.

الجدول رقم (02-13): تطور حصيلة الرسم الخاص بحقوق الطريق، والأماكن والتوقف

السنوات	2022	2023	2024	2025
تقديرات الرسم على حقوق الطريق	2000000.00	3050000.00	2000000.00	2,100,000.00
الرسم على حقوق الطريق	3415978.55	3241796.95	4640631.60	4,689,645.00
الفارق	1415978.55	191796.95	2640631.60	2,589,645.00
نسبة الانجاز %	170.80	106.29	232.03	223.32
نسبة الفارق %	41.45	5.92	56.90	55.22

المصدر من إعداد الطالبتين

الشكل رقم (2-5): يوضح تطور حصيلة الرسم الخاص بحقوق الطريق، والأماكن والتوقف



### المصدر من إعداد الطالبتين

يبين تحليل المعطيات تسجيل فائض في التحصيل مقارنة بالتقديرات خلال جميع السنوات المدروسة مع تفاوت في مستويات هذا الفائض من سنة إلى أخرى في سنة 2022 بلغ التقدير 2000000.00 دج بينما بلغت الحصيلة 3415978.55 دج والفارق 1415978.55 دج ونسبة الانجاز 170.80 بالمئة ونسبة الفارق 41.45 بالمئة مما يدل على تجاوز كبير للتقديرات وتحقيق موارد إضافية معتبرة في سنة 2023 بلغ التقدير 3050000.00 دج بينما بلغت الحصيلة 3241796.95 دج والفارق 191796.95 دج ونسبة الانجاز 106.29 بالمئة ونسبة الفارق 5.92 بالمئة مما يعكس تقارباً بين التقدير والتحصيل مع فائض طفيف في سنة 2024 بلغ التقدير 2000000.00 دج بينما بلغت الحصيلة 4640631.60 دج والفارق 2640631.60 دج ونسبة الانجاز 232.03 بالمئة ونسبة الفارق 56.90 بالمئة مما يدل على ارتفاع كبير في التحصيل مقارنة بالتقديرات في سنة 2025 بلغ التقدير 2100000.00 دج بينما بلغت الحصيلة 4689645.00 دج والفارق 2589645.00 دج ونسبة الانجاز 223.32 بالمئة ونسبة الفارق 55.22 بالمئة مما يعكس استمرار تحقيق فائض معتبر في التحصيل

وبناء على ذلك يتضح أن مداخل الرسم على حقوق الطريق والأماكن والتوقف خلال الفترة المدروسة عرفت أداءً إيجابياً بصفة عامة مع تسجيل فائض مستمر في جميع السنوات مما يدل على أن التقديرات كانت أقل من الواقع الفعلي للتحصيل وأن هناك فعالية في الجباية خلال هذه الفترة

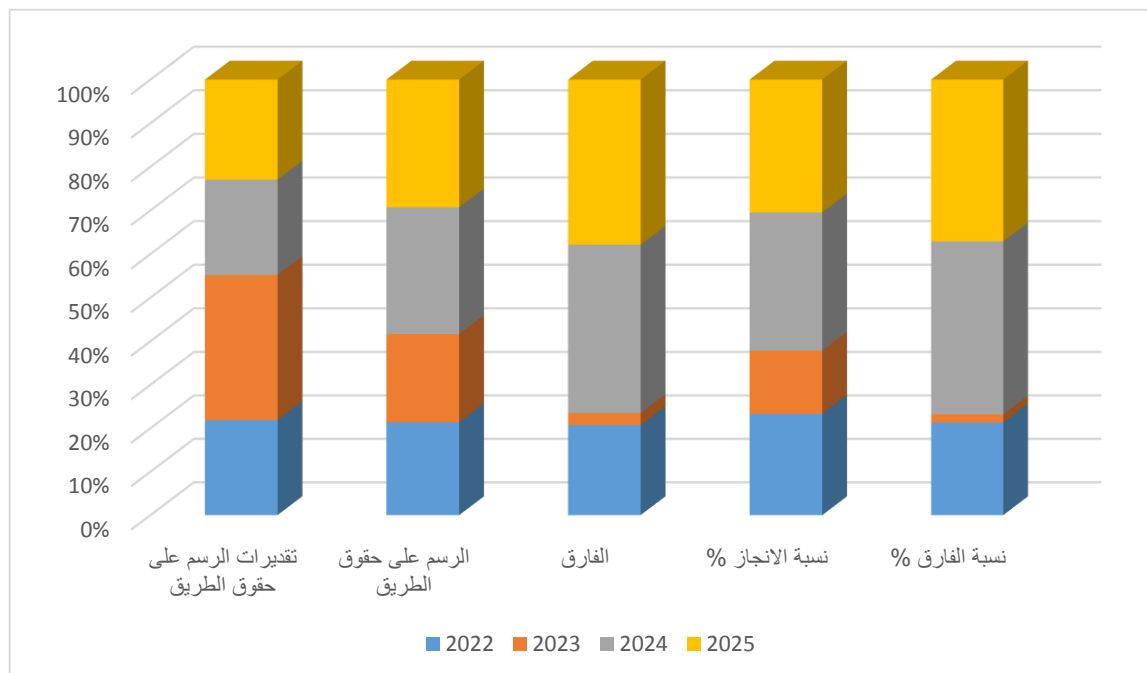
خامساً: تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على رفع القمامات المنزلية

الجدول رقم (02-14): تطور حصيلة الرسم الخاص على رفع القمامات المنزلية

السنوات	2022	2023	2024	2025
تقديرات الرسم على حقوق الطريق	2,000,000.00	3,050,000.00	2,000,000.00	2,100,000.00
الرسم على حقوق الطريق	3,415,978.55	3,241,796.95	4,640,631.60	4,689,645.00
الفارق	1,415,978.55	191,796.95	2,640,631.60	2,589,645.00
نسبة الانجاز %	170.80	106.29	232.03	223.32
نسبة الفارق %	70.80	6.29	132.03	123.32

المصدر من إعداد الطالبين

الشكل رقم (2-6): يوضح تطور حصيلة الرسم الخاص على رفع القمامات المنزلية



المصدر من إعداد الطالبتين

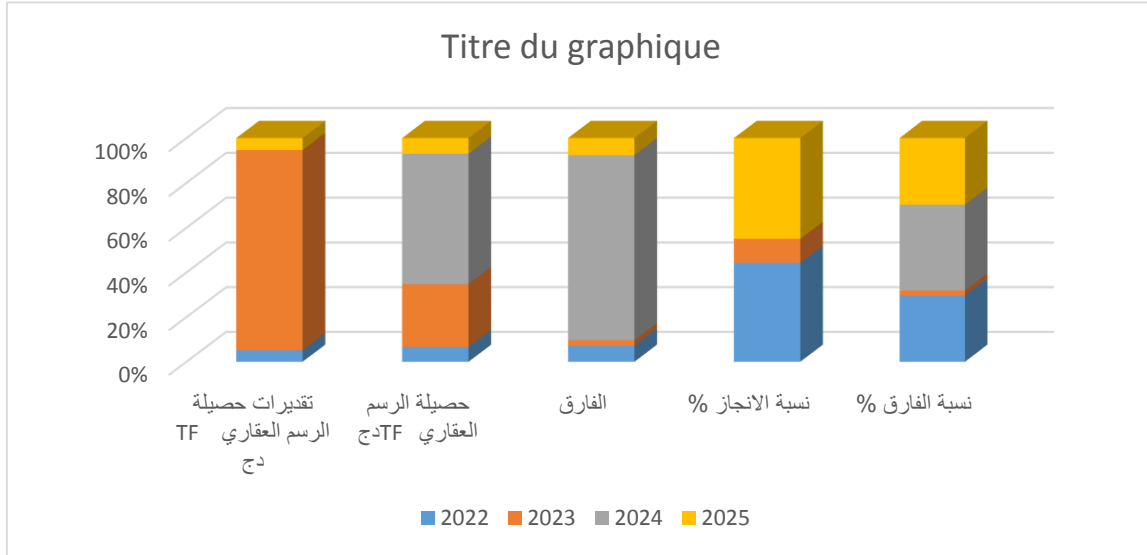
سادسا: تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم العقاري TF

الجدول رقم (02-15) : يوضح تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم العقاري: TF

السنوات	2022	2023	2024	2025
تقديرات حصيلة الرسم العقاري TF دج	47823.00	841763.00	00.0	50,000.00
حصيلة الرسم العقاري TF دج	209237.00	896770.00	1852048.00	221,909.00
الفارق	161414.00	55007.00	1852048.00	171,909.00
نسبة الانجاز %	437.5%	106.5%	-	443.8%
نسبة الفارق %	77.2%	6.1%	100%	77.4%

المصدر من إعداد الطالبتين

الشكل رقم (2-7): تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم العقاري TF



المصدر من إعداد الطالبتين

يبين تحليل المعطيات وجود تباين واضح بين التقديرات والحصيلة الفعلية مع تسجيل فائض كبير في أغلب السنوات في سنة 2022 بلغ التقدير 47823.00 دج بينما بلغت الحصيلة 209237.00 دج والفارق 161414.00 دج ونسبة الانجاز 437.5 بالمئة ونسبة الفارق 77.2 بالمئة مما يدل على ضعف كبير في دقة التقديرات مقارنة بالتحصيل في سنة 2023 بلغ التقدير 841763.00 دج والحصيلة 896770.00 دج والفارق 55007.00 دج ونسبة الانجاز 106.5 بالمئة ونسبة الفارق 6.1 بالمئة وهو ما يعكس تقارب نسبي بين التقدير والإنجاز وتحسن في دقة التوقعات في سنة 2024 بلغ التقدير 0.00 دج بينما بلغت الحصيلة 1852048.00 دج والفارق 1852048.00 دج ولا يمكن حساب نسبة الانجاز بسبب انعدام التقدير بينما تمثل نسبة الفارق 100 بالمئة من الحصيلة في سنة 2025 بلغ التقدير 50000.00 دج والحصيلة 221909.00 دج والفارق 171909.00 دج ونسبة الانجاز 443.8 بالمئة ونسبة الفارق 77.4 بالمئة مما يدل على استمرار وجود فجوة كبيرة بين التقدير والتحصيل

وبناء على ذلك يتضح ان عملية التقدير خلال الفترة المدروسة غير دقيقة وتعاني من تذبذب واضح وعدم توافق مع النتائج المحققة مما يستدعي مراجعة آليات التقدير لتحسين دقتها في المستقبل

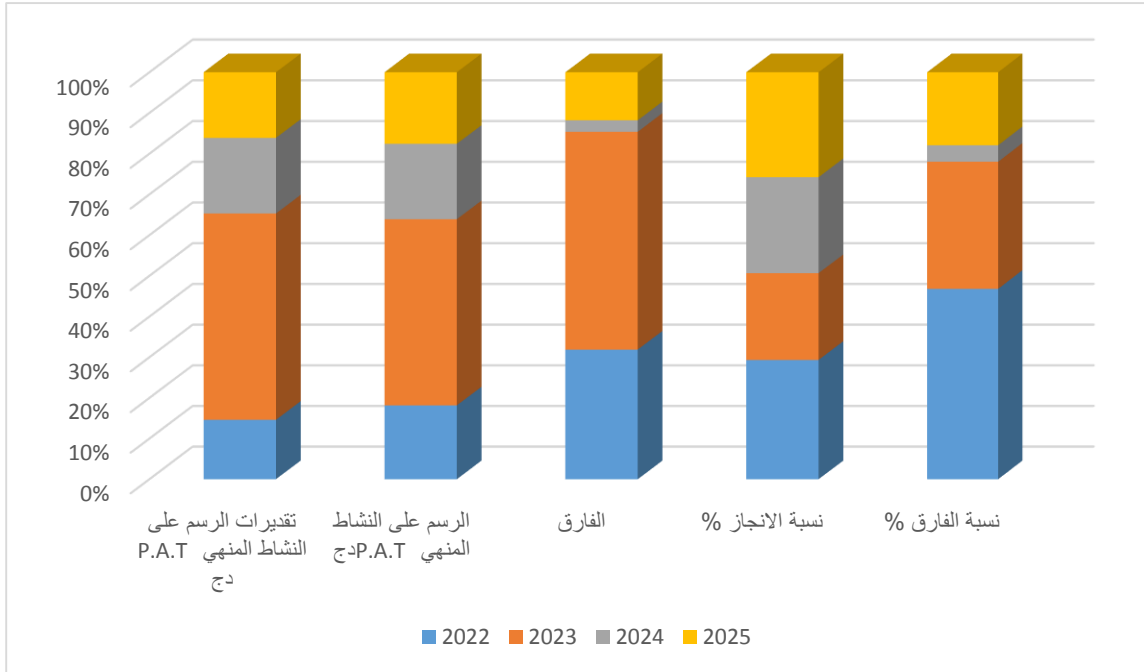
سابعاً: تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على النشاط المنهي P.A.T

جدول رقم (02-16) : يوضح الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على النشاط المنهي P.A.T

السنوات	2022	2023	2024	2025
تقديرات الرسم على النشاط المنهي P.A.T دج	58119261.00	201459604.00	73788057.00	64,000,000.00
الرسم على النشاط المنهي P.A.T دج	71272193.06	179397485.42	72622518.03	68,866,554.34
الفارق	13152932.06	-22062118.58	-1165538.97	4,866,554.34
نسبة الانجاز %	122.59	89.03	98.42	107.61
نسبة الفارق %	18.45	12.30	1.60	7.06

المصدر من إعداد الطالبتين

الشكل رقم (2-8) : يوضح الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على النشاط المنهي P.A.T



### المصدر من إعداد الطالبتين

بين تحليل المعطيات وجود تذبذب واضح في الأداء بين الفائض والعجز خلال السنوات المدروسة في سنة 2022 بلغ التقدير 58119261.00 دج بينما بلغت الحصيلة 71272193.06 دج والفارق 13152932.06 دج ونسبة الانجاز 122.59 بالمئة ونسبة الفارق 18.45 بالمئة مما يدل على تحقيق فائض معتبر وتجاوز واضح للتقديرات في سنة 2023 سجل التقدير 201459604.00 دج مقابل حصيلة بلغت 179397485.42 دج والفارق -22062118.58 دج ونسبة الانجاز 89.03 بالمئة ونسبة الفارق 12.30 بالمئة مما يعكس عدم بلوغ التقديرات وتسجيل عجز في التحصيل في سنة 2024 بلغ التقدير 73788057.00 دج بينما بلغت الحصيلة 72622518.03 دج والفارق -1165538.97 دج ونسبة الانجاز 98.42 بالمئة ونسبة الفارق 1.60 بالمئة وهو ما يدل على تقارب كبير بين التقدير والإنجاز مع عجز طفيف

في سنة 2025 بلغ التقدير 64000000.00 دج بينما بلغت الحصيلة 68866554.34 دج والفارق 4866554.34 دج ونسبة الانجاز 107.61 بالمئة ونسبة الفارق 7.06 بالمئة مما يعكس تحسن في الأداء وتجاوز للتقديرات

وبناء على ذلك يمكن استنتاج أن مداخل الرسم على النشاط المهني عرفت تذبذبًا خلال الفترة المدروسة بين الفائض والعجز مما يدل على عدم استقرار في دقة التقدير مع تحسن نسبي في بعض السنوات وتراجع في أخرى

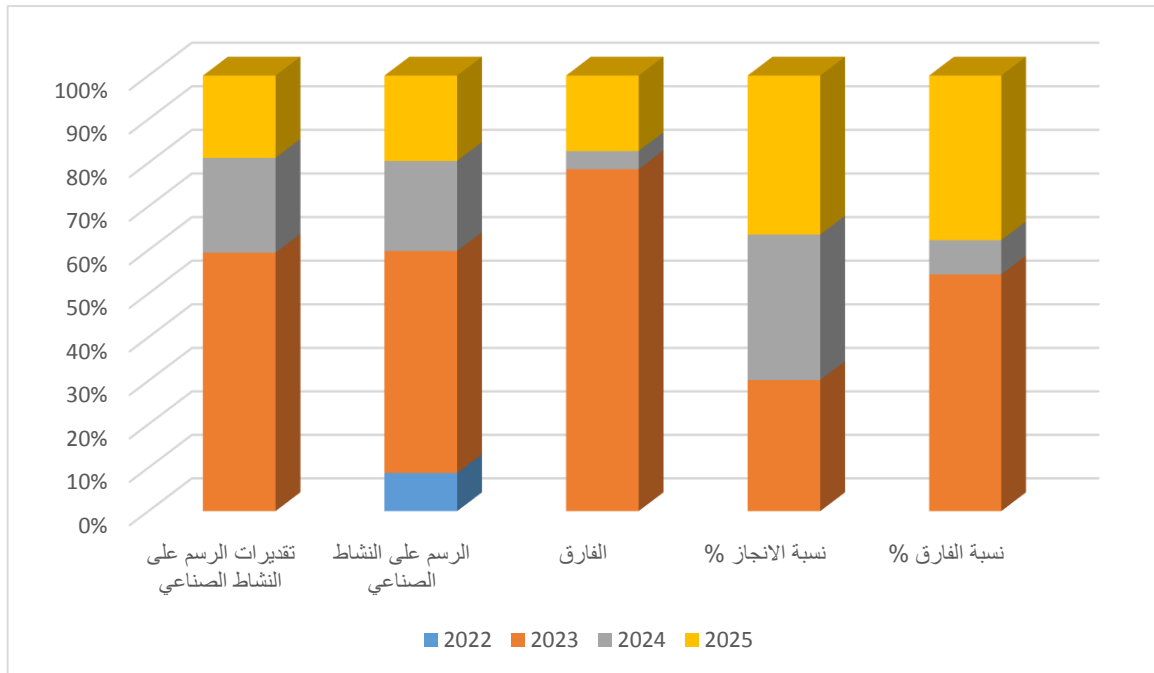
ثامنا: تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على النشاط الصناعي

جدول رقم (02-17) : يوضح الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على النشاط الصناعي

السنوات	2022	2023	2024	2025
تقديرات الرسم على النشاط الصناعي		201,459,604.00	73,788,057.00	64,000,000.00
الرسم على النشاط الصناعي	30,775,784.40	179,397,485.42	72,622,518.03	68,866,554.34
الفارق		-22,062,118.58	-1,165,538.97	4,866,554.34
نسبة الانجاز %		89.05	98.42	107.60
نسبة الفارق %		10.95	1.58	7.60

المصدر من إعداد الطالبتين

شكل رقم (2-9) : يوضح الأهمية النسبية لحصيلة الرسم على النشاط الصناعي



### المصدر من إعداد الطالبتين

بالنسبة لسنة 2022، لا يمكن احتساب نسبة الإنجاز أو نسبة الفارق لعدم توفر تقديرات خاصة بهذه السنة، غير أن القيمة المحصلة بلغت 30,775,784.40، وهو ما يمكن اعتباره سنة مرجعية دون إمكانية تقييم الأداء مقارنة بتوقعات مسبقة في سنة 2023، بلغت التقديرات 201,459,604.00، في حين بلغت القيمة الفعلية 179,397,485.42، ما نتج عنه فارق سلبي قدره ناقص 22,062,118.58. هذا الفارق انعكس في نسبة إنجاز بلغت 89.05 بالمائة، وهي نسبة أقل من المستوى المتوقع، كما سُجلت نسبة فارق سالبة قدرها ناقص 10.95 بالمائة، مما يدل على وجود عجز معتبر في التحصيل مقارنة بما كان مبرمجاً، وقد يشير ذلك إلى صعوبات في التحصيل أو تقديرات مرتفعة نسبياً. أما في سنة 2024، فقد بلغت التقديرات 73,788,057.00، بينما وصلت القيمة الفعلية إلى 72,622,518.03، أي بفارق سلبي قدره ناقص 1,165,538.97. هذا الفارق المحدود انعكس في نسبة إنجاز مرتفعة بلغت 98.42 بالمائة، مع نسبة فارق سالبة ضعيفة قدرت بـ ناقص 1.58 بالمائة، وهو ما يعكس تقارباً كبيراً بين التقديرات والإنجاز الفعلي، ويشير إلى تحسن واضح في دقة التقدير واستقرار في الأداء. في سنة 2025، بلغت التقديرات 64,000,000.00، في حين بلغت القيمة الفعلية 68,866,554.34، مما أدى إلى تحقيق فائض قدره 4,866,554.34. هذا الأداء الإيجابي ترجم إلى

نسبة إنجاز بلغت 107.60 بالمائة، متجاوزة بذلك التوقعات، مع تسجيل نسبة فارق موجبة قدرها 7.60 بالمائة، وهو ما يعكس تحسناً ملحوظاً في مردودية التحصيل مقارنة بالسنوات السابقة، وقد يدل على تحسن النشاط الصناعي أو فعالية أكبر في إجراءات التحصيل.

بصفة عامة، يتضح من خلال تطور هذه المؤشرات أن الأداء انتقل من عجز معتبر في سنة 2023 إلى شبه توازن في سنة 2024، ثم إلى فائض في سنة 2025، وهو ما يعكس منحى تصاعدياً في مستوى الإنجاز وتحسناً تدريجياً في التحكم في التقديرات والتحصيل.

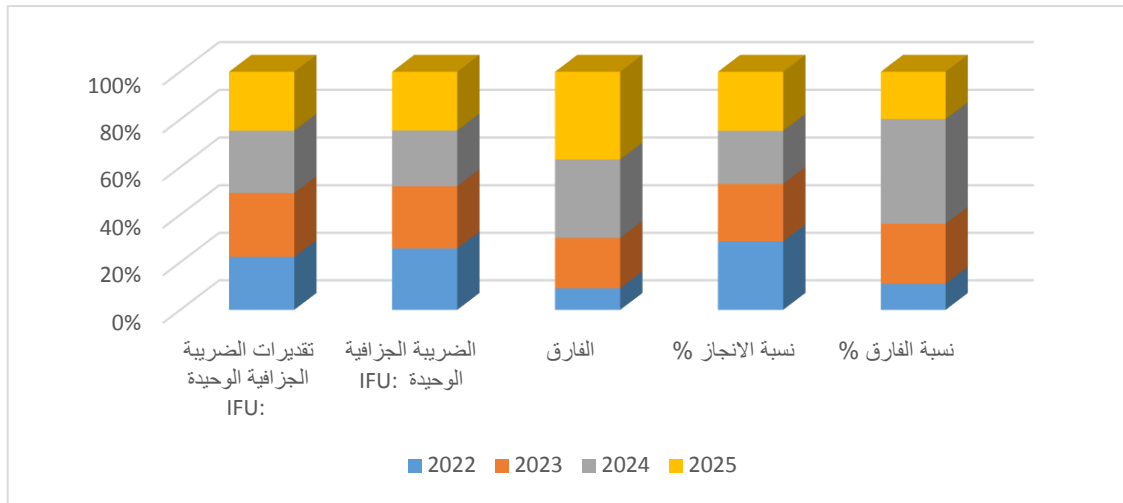
تاسعا: تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم الضريبة الجزافية الوحيدة: IFU:

جدول رقم (02-18) : يوضح الأهمية النسبية لحصيلة الرسم الضريبة الجزافية الوحيدة: IFU:

2025	2024	2023	2022	السنوات
9,678,549.00	10234239.00	10561041.00	8718476.00	تقديرات الضريبة الجزافية الوحيدة IFU:
8,790,654.00	8357857.83	9353553.45	9235167.69	الضريبة الجزافية الوحيدة: IFU:
2,092,762.00	-1876381.17	-1207487.55	516691.69	الفارق
90.88	81.62	88.60	105.93	نسبة الانجاز %
10.10	22.45	12.90	5.59	نسبة الفارق %

المصدر من إعداد الطالبتين

الشكل رقم (02-10) : يوضح الأهمية النسبية لحصيلة الرسم الضريبية الجزافية الوحيدة: IFU



### المصدر من إعداد الطالبين

بين تحليل المعطيات وجود تذبذب واضح بين التقديرات والحصيلة الفعلية مع تسجيل عجز في أغلب السنوات في سنة 2022 بلغ التقدير 8718476.00 دج بينما بلغت الحصيلة 9235167.69 دج والفارق 516691.69 دج ونسبة الانجاز 105.93 بالمئة ونسبة الفارق 5.59 بالمئة مما يعكس تحقيق فائض طفيف وتجاوز التقديرات في سنة 2023 بلغ التقدير 10561041.00 دج بينما بلغت الحصيلة 9353553.45 دج والفارق -1207487.55 دج ونسبة الانجاز 88.60 بالمئة ونسبة الفارق 12.90 بالمئة مما يدل على عدم بلوغ التقديرات وتسجيل عجز في التحصيل في سنة 2024 بلغ التقدير 10234239.00 دج بينما بلغت الحصيلة 8357857.83 دج والفارق -1876381.17 دج ونسبة الانجاز 81.62 بالمئة ونسبة الفارق 22.45 بالمئة مما يعكس تراجعاً أكبر في التحصيل مقارنة بالتقدير

في سنة 2025 بلغ التقدير 9678549.00 دج بينما بلغت الحصيلة 8790654.00 دج والفارق - 887895.00 دج ونسبة الانجاز 90.88 بالمئة ونسبة الفارق 10.10 بالمئة مما يدل على تحسن نسبي مقارنة بسنة 2024 رغم استمرار العجز

وبناء على ذلك يمكن استنتاج أن مداخيل الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU عرفت عدم استقرار خلال الفترة المدروسة حيث سُجل فائض في سنة واحدة فقط مقابل عجز في باقي السنوات مما يعكس ضعفاً في تحقيق التقديرات المالية بشكل منتظم

عاشراً: تحليل الأهمية النسبية لحصيلة الرسم ضرائب اخرى مباشرة ( الضريبة على الدخل العقاري + رسم على السكن IRF + T D HA

الجدول رقم (02-19): تطور حصيلة الرسم ضرائب اخرى مباشرة ( الضريبة على الدخل

العقاري + رسم على السكن IRF + T D HA

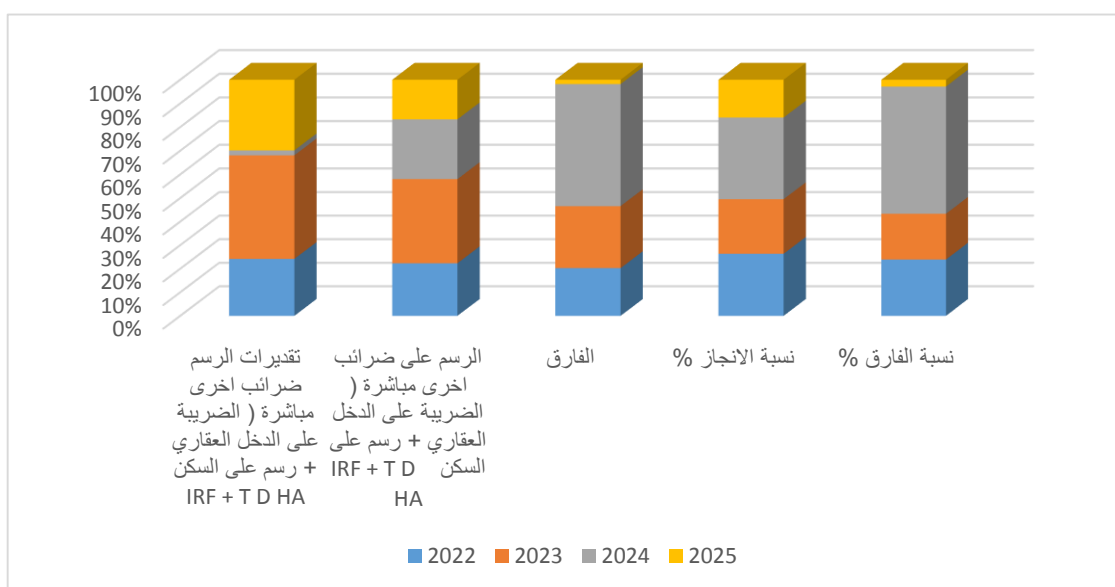
2025	2024	2023	2022	السنوات
8,765,489.00	611710.00	12893557.00	7099108.28	تقديرات الرسم ضرائب اخرى مباشرة ( الضريبة على الدخل العقاري + رسم على السكن IRF + T D HA
9,235,167.69	13944025.70	19691477.05	12332393.78	الرسم على ضرائب اخرى مباشرة ( الضريبة على الدخل العقاري + رسم على السكن IRF + T D HA
469,678.69	13332315.70	6797920.65	5233285.50	الفارق
105.36	227.41	152.78	173.76	نسبة الانجاز %

5.08	95.61	34.52	42.43	نسبة الفارق %
------	-------	-------	-------	---------------

المصدر من إعداد الطالبتين

الشكل رقم (02-11): يوضح تطور حصيلة الرسم على ضرائب اخرى مباشرة ( الضريبة

على الدخل العقاري + رسم على السكن IRF + T D HA



المصدر من إعداد الطالبتين

يبين تحليل المعطيات تسجيل أداء متفاوت بين السنوات مع تحقيق فائض كبير في معظمها مقابل تحسن في دقة التقدير في سنة واحدة فقط في سنة 2022 بلغ التقدير 7099108.28 دج بينما بلغت الحصيلة 12332393.78 دج والفارق 5233285.50 دج ونسبة الانجاز 173.76 بالمئة ونسبة الفارق 42.43 بالمئة مما يدل على تجاوز معتبر للتقديرات وتحقيق موارد إضافية مهمة في سنة 2023 بلغ التقدير 12893557.00 دج بينما بلغت الحصيلة 19691477.05 دج والفارق 6797920.65 دج ونسبة الانجاز 152.78 بالمئة ونسبة الفارق 34.52 بالمئة مما يعكس استمرار الفائض ولكن مع تقارب نسبي أفضل مقارنة بسنة 2022 في سنة 2024 بلغ التقدير 611710.00 دج بينما بلغت الحصيلة 13944025.70 دج والفارق 13332315.70 دج ونسبة الانجاز 2279.41 بالمئة ونسبة الفارق 95.61 بالمئة مما يدل على فجوة كبيرة جداً بين التقدير والإنجاز نتيجة

ضعف شديد في تقدير المداخل في سنة 2025 بلغ التقدير 8765489.00 دج بينما بلغت الحصيلة 9235167.69 دج والفارق 469678.69 دج ونسبة الانجاز 105.36 بالمئة ونسبة الفارق 5.08 بالمئة مما يعكس تحسناً واضحاً في دقة التقدير وتقارباً كبيراً بين التقدير والتحصيل

وبناء على ذلك يتضح أن مداخل الضرائب الأخرى المباشرة خلال الفترة المدروسة عرفت تذبذباً بين فائض كبير وضعف في دقة التقدير مع تحسن ملحوظ في سنة 2025 مقارنة بالسنوات السابقة مما يشير إلى تحسن نسبي في عملية التقدير والجبائية في نهاية الفترة

### المطلب الثالث: تقييم فعالية النظام المحاسبي المحلي والصعوبات المسجلة

بناءً على مجمل المعطيات الواردة في هذه الدراسة بمختلف الرسوم والضرائب المحلية خلال الفترة 2022 إلى 2025، يمكن استخلاص صورة شاملة حول أداء المنظومة الجبائية المحلية من حيث التحصيل، دقة التقديرات، والاستقرار المالي، مع إبراز نقاط القوة والضعف بشكل تحليلي معمق.

يتضح أولاً أن الأداء الجبائي لا يسير في اتجاه واحد، بل يتسم بتذبذب واضح بين الفوائض والعجزات، وبين فترات تحسن في التحصيل وفترات ضعف في التقدير أو تراجع في المردودية الفعلية. ففي بعض الرسوم مثل الرسم على الذبح والرسم على حقوق الطريق، يظهر أداء قوي ومستمر يتجاوز التقديرات بشكل ملحوظ عبر جميع السنوات، وهو ما يعكس من جهة فعالية كبيرة في التحصيل الميداني وقدرة الإدارة الجبائية المحلية على تعبئة الموارد، لكنه من جهة أخرى يكشف عن ضعف واضح في دقة إعداد التقديرات المالية، حيث يتم غالباً وضع تقديرات أقل من الواقع الفعلي مما يؤدي إلى نسب إنجاز مرتفعة بشكل غير طبيعي.

في المقابل، نجد رسوماً أخرى مثل الرسم على النشاط الصناعي والضريبة الجزافية الوحيدة والرسم على تأدية الخدمات التي تُظهر نمطاً أكثر تعقيداً، حيث تتناوب بين تحقيق فائض في بعض السنوات وتسجيل عجز في سنوات أخرى. هذا التذبذب يعكس عدم استقرار في الوعاء الجبائي نفسه، المرتبط بالنشاط الاقتصادي، إضافة إلى وجود صعوبات في التنبؤ بحجم النشاط الخاضع للضريبة. كما أن انتقال بعض السنوات من فائض كبير إلى عجز في السنة الموالية يدل على أن التقديرات لا تُبنى دائماً على معطيات اقتصادية دقيقة أو تحديثات دورية كافية، مما يضعف من موثوقيتها كأداة تخطيط مالي.

ومن جهة أخرى، يمكن ملاحظة أن بعض الرسوم ذات الطابع الاجتماعي أو المحلي البسيط مثل الرسم على الإقامة أو الرسم على رفع القمامات المنزلية أو الرسم العقاري، تعكس أداءً غير مستقر أيضاً، لكنه يتأثر أكثر بعوامل تنظيمية وإدارية مثل الإحصاء الجبائي، التحيين الدوري للوعاء، ومدى شمولية التحصيل، أكثر مما يتأثر بالعوامل الاقتصادية المباشرة. ويظهر فيها أحياناً غياب التقدير أو تقديرات رمزية لا تعكس الواقع، مما يؤدي إلى نسب إنجاز غير قابلة للتقييم أو نسب مرتفعة بشكل مبالغ فيه.

أما من حيث الاتجاه العام، فإن هذه الدراسة تبين أن السنة الأولى والثانية من الفترة المدروسة تميل إلى تسجيل فوائض معتبرة في عدة رسوم، وهو ما يوحي إما بضعف منهجية التقدير أو بتحسن مفاجئ في التحصيل لم يتم توقعه مسبقاً. في حين أن السنتين الأخيرتين تميلان أكثر نحو تقليص الفوائض أو تسجيل عجوزات طفيفة، وهو ما قد يدل على محاولة تحسين دقة التقديرات تدريجياً، أو على استقرار نسبي في النشاط الاقتصادي وعدم وجود نمو كبير في بعض الموارد الجبائية.

كما أن تعدد الرسوم وتنوع طبيعتها بين ما هو صناعي وتجاري وخدماتي واجتماعي يجعل المنظومة الجبائية المحلية معقدة من حيث التسيير، ويصعب التحكم الكامل في جميع عناصرها بنفس الدرجة من الدقة. هذا التنوع يؤدي إلى اختلاف واضح في الأداء بين رسم وآخر، حيث نجد رسوماً تحقق استقراراً نسبياً، وأخرى تعرف تقلبات حادة، وهو ما يعكس غياب التجانس في فعالية أدوات التسيير والرقابة.

ومن خلال تحليل نسب الإنجاز والفارق، يمكن ملاحظة أن ارتفاع نسب الإنجاز بشكل كبير في بعض الرسوم لا يعني بالضرورة أداءً إيجابياً للنظام المالي، بل قد يعكس خللاً في التخطيط والتقدير، بينما تسجيل نسب إنجاز قريبة من 100 بالمائة في بعض السنوات يُعد مؤشراً أفضل على التوازن بين التوقع والواقع. وبالتالي فإن جودة التسيير لا تقاس فقط بارتفاع الحصيلة، بل بمدى دقة التوقعات واستقرارها عبر الزمن.

## ✓ استنتاجات:

فيما يلي استنتاجات وافية ومفصلة مستخلصة من تحليل مختلف الرسوم والضرائب المحلية خلال الفترة 2022-2025:

يمكن في البداية التأكيد أن المنظومة الجبائية المحلية عرفت خلال الفترة المدروسة أداءً غير مستقر، يتميز بتذبذب واضح بين الفائض والعجز حسب طبيعة كل رسم وسنة التقييم، مما يعكس غياب استقرار شامل في التوازن بين التقديرات المالية والحصيلة الفعلية. وقد أظهر التحليل أن بعض الرسوم سجلت فوائض متكررة ومعتبرة، في حين عرفت رسوم أخرى تقلبات حادة بين سنوات الفائض وسنوات العجز.

أول استنتاج أساسي يتمثل في أن دقة التقدير الجبائي تمثل الحلقة الأضعف في النظام المحاسبي المحلي، حيث تم تسجيل نسب إنجاز تفوق 100 بالمائة في عدة رسوم خلال السنوات الأولى، وهو ما يدل على أن التقديرات كانت في الغالب أقل من الواقع الفعلي، وليس بالضرورة أن التحصيل كان استثنائياً. وفي المقابل، خلال السنوات الأخيرة بدأت بعض الرسوم تُظهر نسب إنجاز أقل من 100 بالمائة، ما يعكس محاولة تعديل التقديرات نحو الواقع، لكنها لا تزال غير مستقرة بشكل كافٍ.

ثاني استنتاج مهم هو أن الأداء الجبائي يرتبط بشكل مباشر بطبيعة الوعاء الضريبي لكل رسم، حيث نجد أن الرسوم المرتبطة بالنشاط الاقتصادي (مثل النشاط الصناعي والخدمات) أكثر عرضة للتقلبات، لأنها تتأثر مباشرة بالوضع الاقتصادي العام، مستوى الاستثمار، وحركة المؤسسات. بينما الرسوم ذات الطابع المحلي أو الخدمي (مثل رفع القمامات أو حقوق الطريق) تميل إلى الاستقرار النسبي أو تحقيق فوائض نتيجة سهولة التحصيل وضعف نسب التهرب.

ثالثاً، يظهر من خلال النتائج أن هناك فجوة هيكلية بين التقدير والتحصيل، هذه الفجوة تتكرر في عدة رسوم وينسب مختلفة، ما يدل على أن عملية إعداد التوقعات المالية لا تعتمد دائماً على معايير إحصائية واقتصادية دقيقة، بل قد تكون في بعض الحالات تقديرات تقليدية أو غير محينة. وهذا يضعف من فعالية التخطيط المالي المحلي ويؤثر على موثوقية الميزانية التقديرية.

رابعاً، يمكن ملاحظة أن التحصيل الميداني في بعض الرسوم يُعتبر فعالاً نسبياً، خاصة في الرسوم ذات الطابع المباشر والبسيط في الجباية، حيث يتم تحقيق فوائض متكررة، ما يدل على وجود جهاز تحصيل نشط، إلا أن هذا الأداء لا يقابله دائماً تطور مماثل في التخطيط والتوقع.

خامساً، يبرز من خلال التحليل أن التذبذب الزمني بين السنوات يعكس غياب استمرارية في الأداء المالي، حيث لا يمكن اعتماد اتجاه تصاعدي أو تنازلي ثابت، بل يتم تسجيل انتقالات بين الفائض والعجز، مما يدل على أن النظام الجبائي المحلي لا يزال يتأثر بعوامل ظرفية أكثر من اعتماده على تخطيط استراتيجي مستقر.

سادساً، يمكن استنتاج أن ضعف التحيين الدوري للمعطيات الجبائية يمثل أحد الأسباب الرئيسية في عدم دقة التقديرات، حيث أن بعض الرسوم سجلت فروقات كبيرة جداً بين التقدير والتحصيل، وهو ما يعكس غياب تحديث منتظم للوعاء الجبائي أو عدم إدماج المعطيات الاقتصادية الفعلية في عملية البرمجة.

سابعاً، رغم هذه الاختلالات، يمكن القول إن هناك تحسناً نسبياً تدريجياً في نهاية الفترة المدروسة، خاصة في بعض الرسوم التي اقتربت نسب إنجازها من 100 بالمائة، وهو ما قد يشير إلى بداية تحسين في أدوات التسيير أو إدراك تدريجي لضرورة تحسين دقة التقدير.

وفي المجمل العام، يمكن استخلاص أن المنظومة الجبائية المحلية تحقق مردودية مقبولة من حيث التحصيل، لكنها تعاني من ضعف في جانب التخطيط والتقدير، وتحتاج إلى تطوير كبير في أدوات التنبؤ المالي، وتحسين قواعد البيانات الجبائية، وتعزيز التنسيق بين المصالح الجبائية والمصالح الاقتصادية\*\*. كما أن تحسين جودة التقدير سيؤدي مباشرة إلى رفع مصداقية الميزانية المحلية وتقليل الفوارق بين التوقعات والنتائج، وهو ما يمثل الهدف الأساسي لأي نظام مالي محلي فعال ومستقر.

#### ✓ الاقتراحات:

فيما يلي اقتراحات وافية ومفصلة لمعالجة النقائص المسجلة وتحسين فعالية النظام الجبائي المحلي ورفع دقة التقديرات وتحسين التحصيل:

أولاً، من الضروري إعادة تأهيل منهجية إعداد التقديرات الجبائية من خلال اعتماد مقاربة علمية مبنية على البيانات الفعلية للسنوات السابقة، بدل الاعتماد على تقديرات تقريبية أو ثابتة. ويتطلب ذلك استعمال التحليل الإحصائي لسلاسل التحصيل، وربط التقديرات بمؤشرات النشاط الاقتصادي المحلي، مثل عدد المؤسسات، حجم الاستهلاك، ونسبة النمو الاقتصادي، بما يسمح بتقليص الفجوة بين التقدير والتحصيل.

ثانياً، ينبغي تطوير نظام معلومات جبائي محلي موحد ومحيّن باستمرار، يسمح بجمع البيانات المتعلقة بالمكلفين بالضريبة بشكل دقيق وشامل، مع ربطه بمصالح الضرائب، السجل التجاري، والهيئات الإدارية الأخرى. هذا الربط من شأنه أن يقلل من التهرب الجبائي ويحسن من دقة تحديد الوعاء الضريبي.

ثالثاً، من المهم تعزيز الرقابة الجبائية الميدانية من خلال تكثيف عمليات التفتيش والمتابعة، خاصة بالنسبة للأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة أو التي يصعب ضبطها. كما يجب دعم أعوان التحصيل بوسائل عمل حديثة تسمح بالتتبع الرقمي للمدفوعات وتقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية.

رابعاً، يُقترح تحسين كفاءة الموارد البشرية المكلفة بالتحصيل والتقدير عبر تنظيم دورات تكوينية متخصصة في المحاسبة العمومية، التسيير المالي المحلي، وتقنيات التنبؤ المالي، بهدف رفع مستوى الكفاءة المهنية وتحسين جودة اتخاذ القرار المالي.

خامساً، يجب العمل على مراجعة دورية للتعريفات والرسوم الجبائية المحلية لضمان ملاءمتها للواقع الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن بعض الرسوم قد تصبح غير متوازنة مع النشاط الاقتصادي أو تفقد فعاليتها مع مرور الزمن، مما يستدعي تحيينها بصفة منتظمة.

سادساً، من الضروري تعزيز الشفافية في إعداد وتنفيذ الميزانية المحلية من خلال نشر بيانات التحصيل والتقديرات بشكل دوري، وإشراك المجالس المحلية في تقييم الأداء الجبائي، مما يعزز الرقابة الجماعية ويحسن من جودة التسيير.

سابعاً، يُستحسن اعتماد أسلوب التنبؤ متعدد السيناريوهات (متفائل، واقعي، متحفظ) عند إعداد التقديرات، بدل الاعتماد على رقم وحيد، وذلك لتقليل مخاطر الانحراف الكبير بين التوقعات والنتائج الفعلية.

ثامناً، يجب تطوير آليات التحصيل الإلكتروني وتوسيع استعمال الرقمنة في دفع الرسوم والضرائب المحلية، بما يسهل عملية الدفع على المكلفين ويقلل من التأخير والاحتكاك الإداري، ويزيد من فعالية التحصيل.

تاسعاً، من المهم تحسين التنسيق بين المصالح الجبائية والبلديات من خلال تبادل المعلومات بشكل منتظم حول المكلفين والأنشطة الاقتصادية، مما يسمح بتحيين القواعد الجبائية بشكل مستمر ويقلل من حالات النقص في المعطيات.

عاشراً، يُقترح إجراء تقييم سنوي شامل لأداء كل رسم على حدة، من خلال مقارنة التقديرات بالحصيلة وتحليل أسباب الفروقات، مع اتخاذ إجراءات تصحيحية مباشرة، بدل الاكتفاء بالتحليل اللاحق دون تدخل عملي.

وفي الأخير، يمكن القول إن تحسين المنظومة الجبائية المحلية لا يعتمد فقط على زيادة الموارد، بل على رفع جودة التسيير المالي، دقة التقدير، وفعالية التحصيل والرقابة، وهو ما يضمن تحقيق توازن مالي مستقر ومستدام على مستوى الجماعات المحلية.

الخاتمة

### خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن المعالجة المحاسبية للإيرادات الجبائية تُعد من الركائز الأساسية لضمان التوازن المالي وتحقيق فعالية التسيير داخل البلديات، باعتبار أن الجباية المحلية تمثل أحد أهم مصادر تمويل الجماعات المحلية وتمكينها من أداء مهامها التنموية والخدمية. ومن خلال دراسة حالة بلدية متليلي الشعانبة بولاية غرداية، تبين أن النظام الجبائي المحلي يحقق مردودية مقبولة من حيث التحصيل، إلا أنه لا يزال يواجه عدة صعوبات مرتبطة بضعف دقة التقديرات الجبائية، والتذبذب في الأداء المالي، وعدم الاستقرار بين الفائض والعجز خلال السنوات المدروسة.

كما أظهرت الدراسة أن فعالية الإيرادات الجبائية تختلف باختلاف طبيعة الرسوم، حيث تتأثر الرسوم المرتبطة بالنشاط الاقتصادي بالتغيرات الاقتصادية والاستثمارية، في حين تتميز بعض الرسوم المحلية والخدمية باستقرار نسبي في التحصيل. إضافة إلى ذلك، كشفت النتائج عن وجود فجوة واضحة بين التقديرات المالية والحصيلة الفعلية، نتيجة ضعف التحيين الدوري للمعطيات الجبائية واعتماد تقديرات تقليدية لا تستند دائماً إلى مؤشرات دقيقة.

### ✓ أبرز النتائج:

- وجود تذبذب واضح في أداء الإيرادات الجبائية بين سنوات الدراسة .
- ضعف دقة التقديرات الجبائية مقارنة بالتحصيل الفعلي .
- تأثر الرسوم المرتبطة بالنشاط الاقتصادي بالظروف الاقتصادية العامة .
- فعالية نسبية في عملية التحصيل لبعض الرسوم ذات الطابع المباشر .
- وجود تحسن تدريجي نسبي في نهاية الفترة المدروسة من خلال تقارب نسب الإنجاز مع التقديرات .
- استمرار الحاجة إلى تطوير أدوات التخطيط والتنبؤ المالي داخل البلدية .

### ✓ التوصيات:

- ضرورة تحسين دقة التقديرات الجبائية بالاعتماد على معطيات إحصائية واقتصادية حديثة .
- العمل على التحيين الدوري للوعاء الجبائي وقواعد البيانات المالية .
- تعزيز التنسيق بين المصالح الجبائية والمصالح المالية والاقتصادية .
- تطوير آليات الرقابة والمتابعة الخاصة بتحصيل الإيرادات المحلية .

## الخاتمة

- اعتماد وسائل رقمية حديثة في التسيير الجبائي والمحاسبي لتقليل الأخطاء وتحسين الأداء .
  - تكوين وتأهيل الموارد البشرية العاملة في المجال الجبائي والمحاسبي .
- ✓ آفاق الدراسة:

يمكن أن تفتح هذه الدراسة المجال أمام بحوث مستقبلية تتناول:

- أثر الرقمنة على تحسين التحصيل الجبائي المحلي .
- دور الجباية المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة .
- تقييم فعالية الرقابة المالية على الإيرادات الجبائية في الجماعات المحلية .
- دراسة مقارنة بين البلديات في مجال التسيير الجبائي والمحاسبي .
- مساهمة الإصلاحات المالية الحديثة في تحسين مردودية الجباية المحلية .

## قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### قائمة المراجع:

#### القوانين و المراسيم التنفيذية:

- قانون الضرائب غير المباشرة"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2012.
- القانون رقم 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 هـ الموافق لـ 28 أبريل 2005، المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، سنة 2005
- القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005، المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990، المتضمن قانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الخاص بقوانين المالية، 1990
- القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 هـ الموافق 15 غشت سنة 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35،
- القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 هـ الموافق 15 غشت سنة 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35
- القانون الطابع"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2021
- المرسوم التنفيذي رقم 46-93 المؤرخ في 23 فيفري 1993، المتعلق بتحديد كفاءات تنفيذ الإيرادات والنفقات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمادة 35 وقانون المحاسبة العمومية رقم 21-90 المؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 23 فبراير 1991، والمكمل بالقرار المؤرخ في 30 أبريل 1991، المنظم للمصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها واختصاصاتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1991.

## قائمة المصادر والمراجع

### الكتب:

- أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1977.
- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.
- عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة - دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام- ، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1983.
- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2007.
- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2005.
- الضرائب والعدالة الاجتماعية: حالات 4 دول عربية"، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، 2018.
- محمود يونس وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

## قائمة المصادر والمراجع

رسائل الماجستير:

جوهرة شرقي، بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

المقالات العلمية:

بومدين بركيتي، الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر - دراسة اقتصادية وقياسية- ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 5، العدد 9.

مراد ميهوبي، «إجراءات تحصيل الضريبة: أي فعالية؟»، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة برج باجي مختار، عنابة، الجزائر، المجلد 20، العدد 3، 2014.

حسنى شوي، شهرزاد عبان، «أثر مداخل الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2019»، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، المجلد 9، العدد 2، 2020.

محمد يونس الصائغ، أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 46، 2010.

حمزة العرابي، عادل مستوي، وأم الخير البرود، "أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر - رؤية تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2013)", مجلة معارف، جامعة البويرة، البويرة، الجزائر، المجلد 11، العدد 20، 2016.

مغاري عبد الرحمن، شيدّي بلال، دور الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد (02)، جامعة البليدة 2، الجزائر.

قويدر محمد الطيب، عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، جامعة الشهيد حمه خضر، الوادي، الجزائر.

## قائمة المصادر والمراجع

ساخي أحمد، مليكاوي مولود، ناصر مراد، «تشخيص واقع الجباية المحلية في الجزائر مقارنة بالتجارب الدولية الناجحة»، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (11)، العدد (1)، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، جامعة البليدة 2، الجزائر جوان 2020.

محمد ماحي، «الإيرادات الجبائية العادية ودورها في توازن الموازنة العامة في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000 إلى 2016»، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، مخبر العولمة والسياسات، المجلد 11، العدد 11، سنة 2020.

النظام الجبائي الجزائري لسنة 2021"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2021.

### مطبوعات الجامعية:

حراوي، محاضرات في مقياس الجباية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق السنة الأولى ماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة الجيلالي بونعامة، السنة الجامعية 2021/2022.

ويعل نعيمة، محاضرات في المالية العامة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم التسيير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2020/2021.

خالد عيساوي، مجموعة خزائن البلديات في الجزائر: مواد الميزانية – قسم التسيير (الإيرادات)، مطبوعة مهنية، الجزائر، إصدار 2024.

### المراجع الأجنبية:

JACQUES SARAF, Fiscalité, Paris : DUNOD, 2003, p. 1, « définition de l'impôt »

Simon James & Christopher Nobes, «The Economics of Taxation», Prentice Hall International (UK) Ltd, United States of America, 4th Edition, 1992, p. 8.

« Les travaux de l'OCDE en matière de fiscalité », OCDE, Paris, France, 2021

« Revenue Statistics 2016 : Tax Revenue Trends in the OECD », OCDE, Paris, France, 2016, p.

## قائمة الملاحق

## قائمة الملاحق

### الملحق رقم (01): تقديرات الإيرادات الجبائية ببلدية متليلي شعاعبة سنة 2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية  
المديرية العامة للضرائب  
مديرية الضرائب لولاية غرداية

تقديرات الإيرادات الجبائية لصالح الجماعات المحلية

ولاية غرداية  
بلدية : متليلي

(بشهادة)

الملاحظات	تقدير الإيرادات الجبائية لسنة 2026	نظيمة الضرائب والرسوم
	193 657 704	الرسوم على الناتج البترولي ( 66% )
	11 603 931	الرسوم المحاسبية للتضامن لتفكيك المحروقات عن طريق الانابيب ( 66% )
	0	الرسوم المحاسبية للتضامن المنطبق على النشاطات المتجددة ( 66% )
	1 287 348	الرسوم الطقري ورسوم رفع القمامات المنزلية ( 100% )
	5 352 524	الرسوم على القيمة المضافة ( 10% )
	17 138 567	الضريبة الجبائية الوحيدة ( 40,25% )
	639 528	الضريبة على الدخل الطقري ( 50% )
	7 694 018	رسوم السكن ( 50% )
	604 727	رسوم الامتلاك ( 100% )
	237 978 347	المجموع:

وزارة المالية  
مديرية الضرائب لولاية غرداية  
01 جويلية 2025

تذكير بتقدير إيرادات أخرى

(بشهادة)

الملاحظات	تقدير الإيرادات الأخرى لسنة 2026	نظيمة الحقوق والرسوم
	2.500.000	رسوم الذبح
	6.000.000	حقوق التوقف في الأسواق العمومية
	6.000.000	إيرادات الإستغلال الأخرى
	14.185.018	إيرادات أخرى لأعماله عمومية
	15.285.018	المجموع:

ملاحظة : لإعادة إلى مديرية الضرائب لولاية بعد ملئه عتب المصادقة على الموازنة  
تطلب العبارات غير الملائمة

غرداية في 01 جويلية 2025  
رئيس المجلس الشعبي البلدي (1)  
السيد: بوعامر إبراهيم

## قائمة الملاحق

الملحق رقم (02): تقديرات الإيرادات غير الجبائية ببلدية متليلي شعانية

تقديرات الميزانية لسنة المالية 2025	تعيين الحساب	الحساب		
		المادة	الباب فر	الباب
740 064 727,95	المصالح المالية			900
0,00	نتج استثنائي آخر	799	9009	900
740 064 727,95	التمويل مرحلته - التسيير -	820	9009	900
290 800 000,00	اجور واعفاء المستحقين الدائمين			901
290 400 000,00	اعانات الدولة والجماعات العمومية الأخرى	723	9011	901
400 000,00	تحصيلات واعفاءات وسلفيات اخرى (مرتبات مقبوضة بغير حق)	729	9011	901
0,00	تحصيلات اخرى	799	9011	901
426 300 000,00	وسائل ومصالح الإدارة العامة			902
600 000,00	إرساليات تدريبية	701	9029	902
425 700 000,00	اعانات الدولة والجماعات العمومية الأخرى	723	9029	902
0,00	نتج استثنائي آخر	799	9029	902
0,00	المصالح غير مباشرة			903
0,00	اعفاء استثنائية أخرى	799	9039	903
1 500 000,00	الطريق			904
300 000,00	حقوق على الطريق والأماكن والتوقف	712	9049	904
0,00	اوصيات الأمانة للمياه القدرة	7121	9049	904
500 000,00	حقوق فتح ورشة	7123	9049	904
100 000,00	حقوق التوقف المحرز التتدي	7124	9049	904
600 000,00	حقوق التوقف الإيجاعي	7126	9049	904
29 012 110,32	المساهمة في تكاليف التعليم			912
29 012 110,32	اعانات الدولة والجماعات العمومية الأخرى	723	9120	912
95 586 139,00	المصالح الاجتماعية المدرسية			913

## قائمة الملاحق

95 586 139,00	إعقفت الدولة والجماعات العمومية الأخرى	723	
0,00	إعقفت الدولة والجماعات العمومية الأخرى	723	
0,00	إعقفت الدولة والجماعات العمومية الأخرى	723	
32 061 372,00	المساعدة الاجتماعية المباشرة		
32 061 372,00	إعقفت الدولة والجماعات العمومية الأخرى	723	9209
0,00	النظافة العمومية الاجتماعية		92
0,00	حقوق تفريغ بدر	701	9219
23 363 026,96	الأموال الخاصة بالبلدية منتجة للمداخيل		
40 000,08	بيع المحاصيل	710	9319
14 138 560,40	تأجير العقارات والمنقولات والعتاد	7110	9310
600 000,00	كراء محطة نقل المسافرين	7111	9310
72 000,00	كراء المسبح	7112	9310
8 512 466,48	نتج السنوات المالية السابقة	827	9310
219 757 857,00	نتج جبالي		
4 728 278,00	الزسم على نسبة الخدمات TVA %10	750	9407
150 000,00	زسم النسيج	751	9404
718 800,00	زسم الإقامة TSEJ	754	9408
150 000,00	حقوق الأفران	755	9409
10 000,00	زسوم أخرى (غير مبيشر) زسوم على الاعلانات	7590	9409
3 100 000,00	زسوم على الطرق (زحمن البناء)	7591	9409
30 000,00	زسم رفع القمامات المنزلية	7592	9409
767 556,00	زسم العقاري والتطوير TF	760	9400
191 948 162,00	الزسم على النشاط المهني TAP (الزسم النسيج الترويجي %66 + الزسم النسبي للمساكن	762	9401
991 612,00	نقل المحروقات عن طريق الأنابيب (%66)		
11 807 784,00	الزسم على المدخلات الترويجية العقارية	767	9409
5 335 665,00	التسوية الجراحية %40 IFU	768	9409
20 000,00	ضرائب أخرى مباشرة (التسوية) TD HA	769	9409
	على الدخل العقاري + زسم على السكن IF		
	نتج السنوات المالية السابقة	827	9409

## قائمة الملاحق

### الملحق رقم (03): الحساب الإداري ببلدية متليلي شعانية

البيان	2022	2021	2020	2019	2018	البيان	2022	2021	2020	2019	2018
تقارير المنطقة رقم 06	817 580,10	132 220 594,58	8 108 952,68	124 111 641,90	80 069 148,28	رسوم على					
رسوم البيع	186 000,00	336 000,00	56 000,00	280 000,00	150 000,00	رسوم على نسبة المبيعات %10 TAP	750	9407	940		
رسوم الإعلانات	16 800,00	16 800,00	7 800,00	9 000,00	0,00	رسوم على البيع	751	9404	940		
رسوم الإعلانات	-115 000,00	35 000,00	0,00	36 000,00	150 000,00	رسوم القضاة TSE	754	9408	940		
رسوم خصص بأشخاص البلديات	1 415 978,55	3 415 978,55	0,00	3 415 978,55	10 000,00	رسوم على الترخيص	759	9409	940		
	0,00	0,00	0,00	0,00	2 000 000,00	رسوم على الترخيص في الإعلانات	7580	9409	940		
تقارير المنطقة رقم 06	161 414,00	209 237,00	173 909,00	35 328,00	0,00	رسوم على الترخيص في الإعلانات	7591	9400	940		
	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	رسوم القضاة المدنية	7593	9409	940		
تقارير المنطقة رقم 06	13 152 932,06	71 272 193,06	2 986 697,34	68 285 495,72	58 119 261,00	رسوم القضاة المدنية TF	760	9400	940		
	30 775 784,40	30 775 784,40	2 859 380,00	27 916 404,40	0,00	رسوم التطوير	761	9400	940		
	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	الرسوم على الترخيص المدني TAP	762	9401	940		
تقارير المنطقة رقم 06	516 691,69	9 235 167,69	835 757,84	8 399 409,85	8 718 476,00	الرسوم على الترخيص الصناعي والتجاري P DGE	762	9402	940		
	5 233 285,50	12 332 393,78	616 261,50	11 716 132,28	7 099 108,28	الرسوم على المداخل الترابية العقارية	767	9400	940		
الضريبة على الدخل العقارية ورسوم على السكن						الضريبة الجماعية %40 IFU	768	9409	940		
		109 744 760,00	0,00	109 744 760,00	109 744 760,00	رسوم أخرى معلقة (الضريبة على الدخل العقارية + IRF + T D HA على السكن	769	9409	940		
القيمة اعادة البلدية معلقة للتوزيع	0,00	109 744 760,00	0,00	109 744 760,00	109 744 760,00	موقوفات معلقة الأموال المستنزفة				941	
	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	معلقة التوزيع	740	9410	941		
						بلغ استثنائي آخر	799	9414	941		
	167 485 471,26	785 425 419,90	135 693 161,34	649 732 258,56	126 183 508,00	المجموع	617 219 948,64				

متللي في:  
رئيس المجلس الشعبي البلدي

المحاسب المختص : أمين الخزينة مابين البلديات بمتليلي

9099

## قائمة الملاحق

931	الإعانة العامة بالمقابلة مع المصارف	19 934 375,49	9 207 547,44	2 196 361,57	11 403 909,01
931	رصيد المصارف	80 000,00	0,00	0,00	0,00
931	مصارف الجزائر والبنوك الأجنبية	13 757 234,98	5 747 147,26	1 360 027,44	7 107 174,70
931	إعانة من المصارف	382 965,00	159 568,75	0,00	159 568,75
931	إعانة من المصارف	72 000,00	114 000,00	0,00	42 000,00
931	إعانة من البنوك المالية المختلفة	5 662 175,81	3 186 831,43	836 334,13	4 023 165,56
940	إنتاج محلي	233 681 227,00	219 102 187,17	0,00	219 102 187,17
940	إعانة من بلدية العنصر: TVA %10	3 897 263,00	5 233 518,30	0,00	1 336 255,30
940	إعانة من البلدية	150 000,00	364 000,00	0,00	214 000,00
940	إعانة من TSE	24 600,00	643 200,00	0,00	616 600,00
940	مصارف الأرباح	150 000,00	63 000,00	0,00	-87 000,00
940	إعانة من (مصارف) من مزارع من الأحياء	10 000,00	520,00	0,00	-9 480,00
940	إعانة من المصارف (مصارف المصارف)	3 050 000,00	3 241 796,95	0,00	191 796,95
940	إعانة من المصارف المرمية	30 000,00	216 866,00	0,00	186 866,00
940	إعانة من المصارف TF	841 763,00	896 770,00	0,00	55 007,00
940	إعانة من المصارف TAP (إعانة المصارف المرمية) + إعانة من المصارف المرمية (إعانة المصارف المرمية) + إعانة من المصارف المرمية (إعانة المصارف المرمية) %66	201 459 604,00	179 397 485,42	0,00	-22 062 118,58
940	إعانة من المصارف المرمية	593 399,00	0,00	0,00	-593 399,00
940	الضريبة المضافة (40% IFU)	10 561 041,00	9 353 553,45	0,00	-1 207 487,55
940	مصارف أخرى مقبولة (الضريبة T O H M) على المصارف الجزائرية + إعانة من المصارف TF	12 893 557,00	19 691 477,05	0,00	6 797 920,05
940	إعانة من البنوك المالية المختلفة	20 000,00	0,00	0,00	-20 000,00
941	مستلزمات معملية الأموال المشتركة	177 156 000,00	102 000 000,00	75 156 000,00	177 156 000,00
941	مادة معاملة التوزيع	75 156 000,00	0,00	75 156 000,00	0,00
941	مادة نفس المدينة	102 000 000,00	102 000 000,00	0,00	0,00
	<b>المجموع</b>	<b>1 671 242 994,54</b>	<b>1 587 881 742,36</b>	<b>78 040 186,04</b>	<b>1 665 921 928,40</b>

متمثل في:  
رئيس المجلس الشعبي البلدي

2023

المحاسب المختص : أمين الخزينة مابين البلديات بمتمثلين

## قائمة الملاحق

رقم	وصف	12 938 771,43	1 401 840,67	11 536 930,76	17 377 321,74	أرقام الخاصة بالبلدية متبوية للمداخيل	931
931	9310 710	63 000,00	0,00	63 000,00	90 000,00	بيع المعامل	931
931	9310 7110	8 052 482,87	824 455,52	7 228 027,35	13 584 658,68	تغير العقارات والمنقولات والعداد	931
931	9310 7111	1 250 625,50	1 450 625,50	1 450 625,50	200 000,00	أكر، محطة نقل المسافرين	931
931	9310 7112	-130 000,00	0,00	0,00	130 000,00	أكر، السج	931
931	9310 827	0,00	3 372 663,06	2 795 277,91	3 372 663,06	شاه السجلات الضريبة البلدية	931
940		137 074 132,78	21 151 444,56	115 922 688,22	91 584 889,00	إيجار جيني	940
940	9407 750	-161 325,80	4 459 557,20	3 853 338,00	4 620 683,00	أرسم على تلبية اعتمادات TVA %10	940
940	9404 751	186 000,00	336 000,00	308 000,00	150 000,00	أرسم البيع	940
940	9408 754	5 200,00	15 200,00	15 200,00	10 000,00	أرسم الأقامة TSEJ	940
940	9409 755	-89 000,00	61 000,00	61 000,00	150 000,00	أرسل الأقامة	940
940	9409 7590	-10 000,00	0,00	0,00	10 000,00	أرسم أخرى (أخر مقرر أرسمه على الإعلانات)	940
940	9400 7591	2 640 631,60	4 640 631,60	96 725,00	4 543 906,60	أرسم على حقوق إيجار البناء	940
940	9409 7592	-10 000,00	0,00	0,00	10 000,00	أرسم على اعتمادات الخزانة	940
940	9400 760	1 852 048,00	1 852 048,00	458 193,00	1 393 855,00	أرسم العقاري والتغيير TF	940
940	9400 761	0,00	0,00	0,00	0,00	أرسم التغيير	940
940	9401 762	-1 185 538,97	72 622 518,03	19 102 117,15	53 520 400,88	أرسم على الشط السهم TAP	940
940	9402 762	30 785 294,42	30 785 294,42	0,00	30 785 294,42	أرسم على نشاط الصناعات والتجارة RIDGE	940
940	9409 767	0,00	0,00	0,00	0,00	أرسم على النشاطات الخدمية للقطاع العام	940
940	9409 768	-1 876 381,17	8 357 857,83	744 015,21	7 613 842,62	الضريبة الخدمية %40 IFU	940
940	9409 769	13 332 315,70	13 944 025,70	116 175,00	13 827 850,70	أرسم على أخرى مقبولة (الضريبة على الدخل العقار) IRF + TD HA + أرسم على المال	940
941		90 536 000,00	0,00	90 536 000,00	90 536 000,00	ممولات مصلحة الأموال المشتركة	941
941	9410 740	0,00	90 536 000,00	90 536 000,00	90 536 000,00	مصلحة التوزيع	941
941	9414 749	0,00	0,00	0,00	0,00	مصلحة الحسنة	941
	المجموع	57 341 817,15	1 254 680 999,85	22 937 118,81	1 231 743 881,04	0,00	1 197 339 182,70

بحساب المختص : أمين الخزينة مابين البلديات بمتليلي

متليلي في:

رئيس المجلس الشعبي البلدي

2014

## قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة غرداية  
الكلية العلمية والتجارية وعلوم الحاسوب  
قسم المحاسبة والمالية

Ministère de l'Enseignement Supérieur  
et de la Recherche Scientifique  
Université de Ghardaïa  
Faculté des Sciences Economiques,  
Commerciales et Sciences de Gestion  
Département de Comptabilité et de Finance

غرداية: 2024/06/02

### شهادة تصحيح

شهد الأستاذ (ة) الهدى كوريج الأستاذة خاتمة ..... مشرفاً  
على حصول خاتمة مائنة الطالب (ة) داود بن الشيخ طالبة الإقتصاد ودراسة نفقة ليل  
تعد العلوم المالية والمحاسبة بعد محاسبة  
معد المعالجة المحاسبية الإيرادك الجمل ثبوت في  
البلد بتك دراسة حالة بلدية مدينتي شغانتة

تاريخ المائنة: 2024 / 06 / 02

أن الطالب (ة) (الترم (ت) جميع الملاحظات المقدمة من طرف اللجنة وأن المذاكرة قابلة للإيداع النهائي

رئيس القسم

إعداد الأستاذة (ة) المكلفة (ة) بتأدية التصحيح

الهدى كوريج

